تحقيق المذهب

لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي

٤٠٣ - ٤٧٤هـ

يتلوها أجوبة العلماء بين مؤيد ومعارض

حول دعوى كتابة الرسول ﷺ

اسمه يوم صلح الحديبية

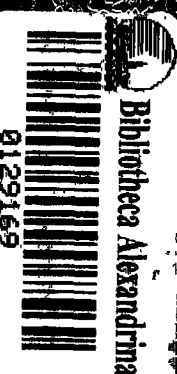
تحقيق

أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري

عفا الله عنه



الرياض









تحقيق المذهب

الطبعة الأولى
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

عالم الكتب للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ـ الرياض
هاتف ٤٠٤٣٣٨٣ ص . ب . ٦٤٦٠

تحقيق المذهب

لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي
٤٠٣ - ٤٧٤ هـ

يتلوها أجوبة العلماء بين مؤيد ومعارض
حول دعوى كتابة الرسول ﷺ
لاسمه يوم صلح الحديبية

تحقيق
أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري
عفا الله عنه

قالوا سليمان يذمك جاهداً	فقلت دعوه إنه غير طائل
هو المرء لا يؤسى لمطلق ذمه	ولا لثناء منه يُشرى[1] لعاقل

أبو محمد ابن حزم

(عن شعر ابن حزم للأستاذ محمد ابن الشيخ سليمان بن عبيد
عن مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري)



الرياض




بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس إجمالي

مُقَدِّمَة المحَقِّق



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله النبي الأمي الذي ما خط بيمينه حرفا واحداً قط، ولا قرأ في كتاب لا تاليا ولا متهجيا.

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فإن رسالة الباجي هذه ورطة من الورطات العلمية، وما كان أغناه عن الجزم بأمر مشتبه، والرغبة عما هو أحوط للحقيقة والعقيدة.

ولقد حرصت على نشرها لأن مثقفي اليوم في دوامة التسابق على نشر نوادر المخطوطات ولقد خشيت أن يسبق إلى نشرها من لا حظّ له في التخصص والوعي بسياسة النصوص فيضيف إلى تضليل الباجي تضليلا، ويطوي العقيدة على خبنة.

ولهذا آثرت المبادرة إلى نشرها ونشر أجوبة العلماء حول موضوعها متحريا التقصي والدقة والتجرد للحق في ضبط نصها ومتابعة ما فيها من دعوى واستدلال، لأن المفترض اتباع البرهان، والإيمان بأن كل من عدا رسول الله ﷺ يؤخذ من قوله ويرد، وقد قدمت لرسالة الباجي والأجوبة التالية لها بمباحث أرى أنها ضرورية.

كما أنني في تعليقاتي أناقش أدلة تساق لإقامة دعوى أرى صحتها، وأوجه أدلة لدعاوي لا أرى صحتها، لأن بطلان دليل ما لا يعني فساد الدعوى، ولأنني حريص على تحرير محل النزاع. ومن الله أستمد العون وأستلهم الرشد.

كتبه لكم:

أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري

ـ عفا الله عنه ـ

الرياض ١٤٠٢/٦/٤ هـ

بَيَانُ مَعَانِي النصوص الوَارِدَة في أُمِّيَّة الرَّسُول
صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



قال الله سبحانه وتعـالى في معـرض مـدح المؤمنين: ﴿الذيـن يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل﴾ (سورة الأعراف /١٥٧).

قال أبو عبدالرحمن: لا خلاف بين المفسرين في أنه محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال تعالى حاضاً على الإيمان به:

﴿فآمنوا بـالله ورسـولـه النبي الأمـي﴾ (سـورة الأعـراف /١٥٨).

وقال تعالى:

﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾ (سورة الجمعة /٢).

قال أبو عبدالرحمن: فرسول الله ﷺ مثل قومه في الأمية.

وقال تعالى:

﴿وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين﴾ (سورة آل عمران /٢٠).

وقال تعالى:

﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾ (سورة البقرة /٧٨).

وقال تعالى:

﴿ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل﴾ (سورة آل عمران /٧٥).

وقد اختلف في معنى الأمية لغة واصطلاحا على هذا النحو:

١ - الأمي: الذي لا يكتب[1].

قاله أبو عبَيد وابن قتيبة وإبراهيم النخعي ولهذا فسر بعضهم الأمي بمن لا يحسن أن يكتب ولكنه يعرف الكتابة لأنه يقرأ[2].

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ١/٣٨٤ ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ١/٢٨ وتفسير القرطبي ١٨/٩.

(٢) تفسير الشوكاني ١/١٠٦.

وبهذا فسره الزمخشري. قال ابن التمجيد: يؤيد ما في الكشاف ما روي عن =

٢ ـ الأمي: الذي لا يكتب ولا يقرأ من كتاب[٣].

قاله مجاهد وابن جرير والراغب والقاضي عياض والدامغاني والقرطبي وغيرهم. وقد أخذوا هذا التفسير وزادوا قيد (من كتاب) من قوله تعالى: ﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾.

أي: إلا أن يتلى عليهم.

قال ابن السائب: لا يحسنون قراءة الكتاب ولا كتابته إلا أماني: إلا ما يحدثهم به علماؤهم. وقال روق وأبو عبيدة:

أي تلاوة وقراءة عن ظهر قلب ولا يقرؤونها في الكتب.

وعلى هذا التفسير حد ابن تيمية أمية النبي ﷺ بقوله:

= البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ يوم الصلح أخذ الكتاب وليس يحسن أن يكتب فكتب. م ٢ ق ١ ص ١٤٧ هامش وقال: واعلم أن بعضهم فسر الأمي بمن لا يعرف الكتابة كالمصنف (يعني البيصاوي) وبعضهم فسروه بمن لا يحسن الكتابة كالزمخشري ولا فرق بينهما لأن من لا يحسنها كمن لا يعرفها في عدم الاعتبار.

المصدر السابق ١٤٦.

(٣) تفسير ابن جرير ٢/٢٥٧، ومرة فسره بالذي لا يكتب فقط كما في ٢/٢٥٩، والمفردات للراغب ٢٣، والوجوه والنظائر للدامغاني ٤٥ ـ ٤٦، والمحرر لابن عطية ١/٣٢٩، والسنن الكبرى للبيهقي ٧/٤٢، وتفسير أبي حاتم للآية من سورة العنكبوت.

باعتبار أنه لا يكتب ولا يقرأ ما في الكتب لا باعتبار أنه لا يقرأ من حفظه بل كان يحفظ القرآن أحسن حفظ (٤).

وقال إسماعيل حقي:

والمشهور عند أهل التفسير أن الأمي من لا يكتب ولا يقرأ من كتاب (٥).

وهذا التفسير رجحه القنوي فقال:

وهو الظاهر المعمول عليه لاطراده في جميع الأميين من أمة العرب وغيرها (٦).

٣ - وقال قطرب: الأمية الغفلة والجهالة.

ومن لا يقرأ ولا يكتب داخل في ذلك لقلة المعرفة كما قال الراغب الأصفهاني.

ولهذا قال القنوي:

إنه ﷺ أمي في عدم القراءة والكتابة لا في عدم العلم، لأنه عليه السلام أعطي علوم والأولين والآخرين.

---

(٤) فتاوى ابن تيمية ١٧/٤٣٤ - ٤٣٦.

(٥) روح المعاني ٩/٥١٣.

(٦) حاشيته ق ١/١٤٥.

وقال الفيروز آبادي في القاموس:

الأمي الغبي.

وتعقبه الزبيدي بقوله:

كذا في النسخ ـ أي نسخ القاموس ـ وصوابه: العيي: أي الجلف الجافي القليل الكلام.

قال أبو عبدالرحمن: لا وجه للاستدراك على القاموس، لأن الغباء داخل في المعنى الذي ذكره قطرب.

كما أن تفسير الزبيدي لا يدخل في معاني الأمية فقد يكون الرجل غير أمي ويكون عييا.

وأيضا فتفسير العيي بالجلف الجافي القليل الكلام لا وجه له، فقد يكون المرء عييا ويكون ظريفا كثير الكلام.

ويدخل في هذا المعنى تفسير وتعريف الفقهاء للأمي.

قال ابن تيمية: والأمي في اصطلاح الفقهاء خلاف القارىء وليس هو خلاف الكاتب ويعنون به في الغالب من لا يحسن الفاتحة.

وقال إسماعيل حقي: والمشهور عند أهل الفقه أن الأمي من لا

يعلم شيئا من القرآن.

وعلى هذا المعنى يفسر قوله تعالى:

﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾.

وقال ابن تيمية: الأمي كما قال ابن عباس وقتادة غير العارف بمعاني الكتاب يعلمونها حفظا وقراءة بلا فهم ولا يدرون ما فيه.

فهم لا يعلمون فقه الكتاب إنما يقتصرون على ما يسمعونه يتلى عليهم كما قال الكسائي والزجاج. اهـ.

قال أبو عبدالرحمن: فيكون غير الفاهم للكتاب ـ على هذا المعنى ـ أميا وإن قرأ وكتب.

قال ابن تيمية: فإنه سبحانه قال ﴿لا يعلمون الكتاب﴾ ولم يقل لا يقرؤون ولا يسمعون.

لكن يعلمون أماني إما بقراءتهم لها أو بسماعهم قراءة غيرهم [٧].

قال أبو عبدالرحمن: لا أتعرض هنا لترجيح المعاني الاصطلاحية أو معارضتها، لأنه لا مشاحة في الاصطلاح، وإنما

---

(٧) المفردات ٢٣ وحاشية القنوي على البيضاوي م ٣ ق ٢ ص ٢٣٠ وفتاوى ابن تيمية ١٧/٤٣٤ - ٤٣٧.

أرجح المعنى اللغوي لأنه المعول عليه.

والمعنى الراجح عندي: أن الأمي من لا يكتب وإن قرأ، فجميع عوام المسلمين يقرؤون كتاب الله في المصاحف ولم يرتفع عنهم اسم الأمية في عرف الأجيال.

أما المعنى الثالث وهو الغفلة والجهل.. إلخ فهو نتيجة الأمية وليس اسما لها، وهذه النتيجة أغلبية فإن معارف الدنيا من حساب وفهم لمعاني كتاب الله.. إلخ، تحصل للناس بطريق الكتابة والقراءة (٨).

وقد يوجد عالم أو شاعر فصيح.. إلخ وهو لا يحسن القراءة فلا يزول عنه وصف الأمية.

وقد يوجد حاسب ـ من غير تعلم للحساب بالقراءة والكتابة ـ فلا يزول عنه وصف الأمية.

وقد يوجد من يحسن الكتابة وليس عنده علم ولا فهم فلا يوصف بأنه أمي وإنما يوصف بالجهل والغباء.

وقد اختلف المفسرون واللغويون في سبب التسمية وأصل الاشتقاق على هذه الآراء:

---

(٨) أريد القراءة التي يقابلها إحسان للكتابة، ولست أريد تهجي العوام.

١ ـ أن هذا المعنى مأخوذ من الأم وهي الوالدة.

ووجه ذلك:

أ ـ أن من لا يكتب على الحال التي ولدتها عليه أمه.

قال الجصاص: وقيل إنما سمي من لا يكتب أميا لأنه نسب إلى حال ولادته من الأم، لأن الكتابة إنما تكون بالاستفادة والتعلم دون الحال التي يجري عليها المولود.

وقال القنوي: بقي بلا علم كما ولدته أمه [٩].

ب ـ أن الكتابة كانت في الرجال دون النساء فنسب إلى أمه في جهله بالكتابة [١٠].

٢ ـ أنه مأخوذ من (أمة) وسقطت التاء في النسبة كما سقطت في المكي والمدني [١١]. ثم اختلفوا في المراد بالأمة المنسوب اليها على هذا النحو:

أ ـ كل أمي منسوب إلى أمته وذلك بمعنى جماعته كما تقول:

---

(٩) أحكام القرآن للجصاص ٤٤٣/٣ حاشية القنوي ص ١٤٥ ق ١ تاج العروس ١٩١/٨ وتفسير القرطبي ٢٩٨/٧ أبو السعود ٢٠١/٢ والشوكاني ١٠٤/١.

(١٠) تفسير ابن جرير ٥٩/٢ ومشارق الأنوار لعياض ٣٨/١ وزاد المسير لابن الجوزي /١٠٥.

(١١) لسان العرب لابن منظور، مادة (أمم).

هذا عامي بالنسبة إلى عامة الناس. قال ذلك ابن قتيبة ورجحه ابن تيمية.

وقال الراغب مؤيدا ذلك: والأمي منسوب إلى الأمة الذين لم يكتبوا لكونه على عادتهم كقولك عامي على عادة العامة.

ب ـ أصل نسبة أمي إلى أمة العرب.

ولهذه النسبة ثلاثة أوجه:

أولها: أن معظم العرب لا يكتبون.

قال ابن قتيبة:

لم يكن من يكتب من العرب إلا قليل فنسب من لا يكتب إلى الأمة ثم لزم هذا الاسم كل من لا يكتب فقيل:

العرب أميون.

وقال الزمخشري: نسب الأمي إلى أمة العرب حين كانوا لا يحسنون الخط ويخط غيرهم من سائر الأمم ثم بقي الاسم (أي اسم الأمية) وإن استفادوه (يعني الخط).

وقال ابن الأثير: قيل للعرب الأميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة أو عديمة.

وقال الجصاص: أراد الأكثر الأعم وإن كان فيهم القليل ممن يقرأ ويكتب[١٢].

وثانيهما: أن العرب وإن كتبوا يعتمدون على الحفظ لا على الكتابة.

قال ابن تيمية:

وقد كان في العرب كثير ممن يكتب ويقرأ وكلهم أميون فلما نزل القرآن عليهم لم يبقوا أميين باعتبار أنهم لا يقرؤون كتابا من حفظهم بل هم يقرؤون القرآن من حفظهم وأناجيلهم في صدورهم.

ولكن بقوا أميين باعتبارهم لا يحتاجون إلى كتابة دينهم بل قرآنهم محفوظ في قلوبهم.

وقال: فديننا لا يحتاج أن يكتب ويحسب كما عليه أهل الكتاب من أنهم يعلمون مواقيت صومهم بكتاب وحساب فدينهم معلق بالكتب لو عدمت لم يعرفوا دينهم.

---

(١٢) تفسير البغوي ٢/٢٤٤ (هامش) وغريب الحديث لابن قتيبة ١/٢٨٤ وفتاوى ابن تيمية ٧/٤٣٥ والفائق ١/٤٢ - ٤٣ والنهاية ١/٦٨ وأحكام القرآن للجصاص ٣/٤٣٣ وتفسير النسفي ٤/٢٥٤ والبحر المحيط ٤/٤٠٣.

ولهذا يوجد أكثر أهل السنة يحفظون القرآن والحديث أكثر من أهل البدع.

وأهل البدع فيهم شبه بأهل الكتاب من بعض الوجوه(١٣).

وثالثها: أن العرب لا كتاب لهم كما قال الفراء.

قال ابن عباس: الأميون العرب كلهم من كتب منهم ومن لم يكتب لأنهم لم يكونوا أهل كتاب.

وهذا ما لاحظه أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين﴾.

قال: هم مشركو العرب ودخل في ذلك من لا كتاب له.

وقال ابن تيمية: الأميون يتناول العرب قاطبة دون أهل الكتاب.

وقال إسماعيل حقي: من لا يحسن الكتابة من العرب فإنه أيضا أمي، لأنه لم يكن لهم في الأصل خط ولا كتابة.

وقال:

والأميون هم العرب وسموا أميين لأنه لم يكن لهم كتاب

---

(١٣) فتاوي ابن تيمية ١٧/٤٣٥ - ٤٣٦.

سماوي وكان اليهود يطلقون على جميع الأمم لفظ الأمية بالإضافة إليهم هم.

يريدون بهذا أن يمتازوا عن الناس بأنهم هم الذين خاطبتهم السماء وبعثت فيهم الرسل وأنزلت عليهم الكتب.

والأمية التي وصف بها العرب هي أمية من نوع خاص، وهي أمية من لا كتاب لهم من عند الله وإن كان هذا لا يمنع تفشي الأمية بينهم وهي أمية الجهل بالكتابة والقراءة.

وقال القنوي: فإن المشهور أن العرب لا كتاب لهم فأنى لهم القراءة والكتابة؟.

وقال محمد رشيد رضا: وكان أهل الكتاب يسمون العرب بالأميين ولعله كان لقبا لأهل الحجاز ومن جاورهم دونَ أهل اليمن لكن ظاهر قوله تعالى في الخونة من اليهود: ﴿ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل﴾: العموم وليس بنص فيه.

وربما سموا كذلك كما كان اليهود يقولون عن غيرهم من أمم إنهم (جوييم) باللغة العبرية.

أي أميون نسبة إلى الأمم بوصفهم شعب الله المختار وغيرهم الأمم.

والنسبة في العربية إلى أمية أميون وربما كان هذا أقرب بالنسبة إلى موضوع السورة (١٤).

٣ ـ أن الأمي مأخوذ من أمته بمعنى خلقته.

قال اللحياني: ما أحسن أمته: أي خلقته والمراد الجبلة (١٥).

ولم أجد أحدا رد الأمي إلى الأمة بمعنى الخلقة وإنما ردوه إلى الجبلة التي هي معنى الخلقة.

قال الفيروز آبادي: الأمي من لا يكتب أو من على خلقة الأمة لم يتعلم الكتاب وهو باق على جبلته (١٦).

قال أبو عبدالرحمن: ونسبة الأمي إلى الأمم إما لأنه على حال ولادة أمه له وإما لأن الكتابة في النساء قليلة فذلك احتمال لا يوجد ما يمنع منه ولكن ليس هناك ما يقتضيه ويعينه من بين الاحتمالات.

---

(١٤) البحر المحيط ٢/٤١٣ وفتاوي ابن تيمية ١٦/١٩٠ وتفسير القرطبي ١٨/٩١ وروح البيان ٩/٥١٣ والتفسير القرآني للقرآن ٢٨/٩٤٢ وتاج العروس ٨/١٩١ وحاشية القنوي م٧ ق١ ص ١٧٨ وتفسير المنار ٩/٢١٦ وتفسير سيد قطب م٨ جـ٢٨/٩٣.

(١٥) في المحرر لابن عطية ١/٣٢٩: (وقيل نسب إلى الأمة وهي القامة والخلقة كأنه ليس له من الآدميين إلا ذلك).

(١٦) معجم المقاييس ١/٢٨ وتاج العروس ٨/١٩١ والنهاية ١/٦٨.

والقول بأن أصل أمي من أمة ـ على أساس أن أغلب الناس في كل أمة لا يكتبون فهو احتمال لا يوجد ما يمنع منه وهناك ما يرجحه وهو قولهم: فلان عامي نسبة للعامة.

وعلى هذا نرجح أن الأمي مأخوذ من الأمة.

وعلى هذا أيضاً نقول إن الأميين لقب العرب لأن معظم العرب كعامة الأمم التي لا تكتب وإن استفادوا الكتابة فيما بعد فقد ظلوا يعتمدون على الحفظ دون الكتابة، ولأن العرب لا كتاب لهم.

وإذا كان العرب اليوم يكتبون ويعتمدون على الكتابة وأصبح لهم كتاب فقد زالت عنهم حقيقة الأمية ولكنهم أميون باعتبار ما كان.

أما تعليل تسمية العرب بالأميين بتسمية اليهود لهم بذلك فهذا غير معقول لأربعة أمور:

أولها: أن الله امتن على العرب بنبي أمي وأورد الله اسم الأمي في معرض المدح، وبعيد أن يمتدح الله نبيه بلقب وضعه اليهود الملاعين على سبيل الذم.

وثانيها: أن هذا اللقب مفهوم من لغة العرب فما بالنا نلتمسه من تسمية اليهود ؟.

وثالثها : أن هذا اللقب عند اليهود بمعنى الوثني الجاهل وليس هذا المعنى من لغة العرب فقد أوضحت أن الأمية هي الجهل بالكتابة.

ورابعها: أن الأمية عند اليهود لقب لجميع الأمم ما عدا اليهود بينما المعروف من القرآن أن المراد به العرب.

أما أخذ أمي من أمة ـ بمعنى خلقة وجبلة ـ فلو قال به أحد لما رجحنا غيره.

والمراد بالأمي رسول الله ﷺ في قوله تعالى:

﴿والذين يتبعون الرسول النبي الأمي﴾ وقوله ﴿فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي﴾.

وهو أمي لا باعتبار أنه من عرب أميين، فزيد بن ثابت رضي الله عنه لا يقال إنه أمي لأجل أنه من عرب أميين.

بل رسول الله ﷺ أمي في ذاته، لأنه لا يكتب.

وعلى ذلك أدلة كثيرة أقربها قوله تعالى:

﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾ والمراد بالأميين العرب وحدهم، فهو مثلهم في الأمية حسب دلالة السياق.

ونرجح أن المراد بالأميين العرب وحدهم بقوله تعالى:

﴿قل للذين أوتوا الكتاب والاميين﴾ بدليل المقابلة بالذين أوتوا الكتاب، وبقرينة الحال والمكان وقت التنزيل على أن خطاب الشرع عام للناس ولكن بآيات ونصوص أخرى.

والمراد بالأميين من عدا اليهود في قوله تعالى:

﴿ليس علينا في الأميين سبيل﴾ بالنسبة لعرب اليهود أما في مفهوم الأمة فالمراد العرب وحدهم بدليل سياق الآية وما قبلها التي كانت خطابا للرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم في التحذير من اليهود.

والأميون من لا يكتب من اليهود وجهالهم على سبيل التجوز اللغوي في قوله تعالى:

﴿ومنهم أميون﴾ بدليل سياق الآية.

وكلام الله نزل بلغة العرب، وإنما يفسر بلغة العرب.

وحمل كلام الله على لغة العرب هو الظاهر الذي ندعو إليه بحيث لا يصرف عن لغة العرب إلا بدليل.

وقد أوضحنا أن الأمية في لغة العرب بمعنى الجهل بالكتابة، وأوضحنا أن ذلك مأخوذ من الأمة، وأن تسمية العرب أميين تسمية من الله لهم بذلك مأخوذة من لغة العرب من أمة.

وعلى هذا نحمل معنى الأمية في الآيات الكريمات التي صدرنا بها هذا البحث.

وإنما نستثني زيادة الوصف بالجهالة وعدم الفهم إلى الجهل بالكتابة في قوله تعالى: ﴿ومنهم أميون﴾ بدليل أنه علل أمّيتهم بعدم العلم.

كما نستثني معنى الأميين في اصطلاح اليهود الملاعين في قولهم حسبما أخبر الله عنهم: ﴿ليس علينا في الأميين سبيل﴾ فهم يريدون من عدا اليهود وإن كتب.

وهناك من صرف معنى الأمية في الآيات الكريمات عن ظاهرها اللغوي كما صرف سبب التسمية عن ظاهر الاشتقاق اللغوي على هذا النحو:

١ ـ أن الأمي المقصود من أَمّ بفتح الهمزة بمعنى قصد منسوب إلى الأم مصدر أم.

ودليل هذا الرأي قراءة يعقوب (الأَمي) بفتح الهمزة.

ومن يقول بهذا الرأي ويأخذ بقراءة الجمهور وهي ضم الهمزة يقول: ضم الهمزة من تغيير النسب [١٧] وعلى هذا ترى (تغيير النسب) دعوى يتنازعها طرفان:

الطرف الذي يقول الأُمي بضم الهمزة من الأَم بفتح الهمزة.
والطرف الذي يقول الأَمي بفتح الهمزة من أمه.

والتأويل على هذا المعنى أن محمدا ﷺ مقصود لكل أحد [١٨].

قال أبو عبدالرحمن: هذا الاحتمال لا يقدم على العرف اللغوي وهو أن الأمي الذي لا يكتب وليس هو المقصود.

ثم هو احتمال لا يوجد عليه برهان يعين الحمل عليه دون العرف اللغوي وإنما هناك دعوى تغيير النسب وهي دعوى متنازع عليها بين الطرفين وليس أحد الطرفين أولى بها إلا ببرهان، ودعوى تغيير النسب دعوى يفسر بها صرف الكلام عن ظاهره،

---

(١٧) أما الجمهور القائلون بأن معنى (أمي) الجهل بالكتابة فيقولون عن قراءة يعقوب ـ بفتح الهمزة ـ الأصل الضم من باب تغيير النسب كما قيل في النسب إلى أمته (بضم الهمزة) أموي ـ بفتح الهمزة ولهذا قال أبو السعود: وقرىء بفتح الهمزة: أي الذي لم يمارس القراءة والكتابة.

(١٨) راجع الجمل ١٩٨/٢ عن تفسير السمين وروح المعاني ٧٠/٩ وتفسير صديق خان ٤٢/٣ وتفسير أبو السعود ٢٠١/٢ ـ ٢٠٢ والبحر المحيط ٤٠٣/٤.

وليست برهلنا على أن هذا الظاهر يجب أن يصرف.

والبرهان يقتضي حمل قراءة يعقوب على هذه الدعوى لتوافق في معناها قراءة الجمهور.

ثم إن تفسير الأمي بالمقصود غير مطردة في لغة الشرع.

هي غير مطردة في الأمين بصيغة الجمع لأننا لم نجد من فسر الأميين بالمقصودين.

وغير مطردة في أمي بصيغة المفرد لأنّ الله قال: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾ أي أميا لا يكتب مثلهم، وليس معناه يقصد مثلهم.

٢ ـ أن الأمي هو رسول الله ﷺ سمي بذلك لأنه أم الموجودات وأصل المكونات[١٩].

قال أبو عبدالرحمن: هـذا التفسير مـن بـاب مـا يسمـى بعلم الإشارة لا العبارة في عرف أهل التصوف.

قال أبو عبدالرحمن: وهو تفسير هالك من عدة وجوه:

أولها: أن الله قال:

---

(١٩) روح البيان ٣/٢٥٥.

﴿ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم﴾.

ورسول الله ﷺ كغيره من البشر داخل في هذا المدلول.

وقولهم إن رسول الله ﷺ أم الموجودات وأصل المكونات قول على الله بما لم يشهد القائل به، ولا سبيل إلى برهان علمي شرعي صحيح لأن الله لم يخبرنا في كتابه ولا في الحديث الصحيح عن رسوله ﷺ أن محمدا أصل الكائنات.

وإنما تناشد القوم هذا الإفك من مديحة البوصيري التي لا تعتمد كل أفكارها على أصول شرعية صحيحة.

وثانيها: لو صح هذا الافتراء ـ وهو لا يصح ـ لكان غير متعين لتفسير الآية إلا بدليل، لأن الأصل حمل كلام الله على لغة العرب.

وثالثها: أن هـذا المعنـى مطـرد فيما ورد في جميـع النصـوص الشرعية عن أمي وأميين.

٣ ـ الأمي نسب إلى أم القرى لأن أهلها لا يكتبون ولا يقرؤون في الغالب. وهذا مروي عن أبي جعفر الباقر.

أو لأنها موضع أم أي قصد قال أبو الفضل الرازي: وذلك مكة فهو (أي رسول الله ﷺ) منسوب إليها.

قال أبو عبدالرحمن: هذا لا يطرد في الأميين بصيغة الجمع إذ لا يصح حمل ذلك على النسبة لأم القرى، ولا يطرد في الأميين من اليهود.

ثم هو تفسير غير متعين لأمي، لأن الاشتقاق اللغوي المطرد في مادة أمي النسبة إلى الأمة وهي أشمل من النسبة إلى أم القرى.

٤ ـ الأميون في قوله تعالى: ﴿ومنهم أميون﴾ هم اليهود نسبة إلى أم الكتاب حيث لم يقصدوا بها أو لنزول الكتاب عليهم نسبوا إلى أم الكتاب[٢٠].

قال أبو عبدالرحمن: ليس المراد اليهود عموما وإنما المراد جهالهم بدليل قوله ﴿لا يعلمون﴾ لأن سياق ما قبل الآية في اليهود فدل على أن قوله ﴿ومنهم﴾ تبعيض من اليهود أنفسهم.

وإذا كان هذا التفسير في النسبة إلى أم الكتاب احتمالا متصورا عقلاً فهو غير متعين واقعا وغير مطرد، وإنما المتعين المطرد ما رجحناه من تفسير وتعليل أهل اللغة.

٥ ـ المراد بالأميين في قوله تعالى ﴿قل للذين أوتوا الكتاب والأميين﴾ المجوس لأنهم لم يؤمنوا بأم الكتاب[٢١].

---

(٢٠) تفسير القرطبي ٢/٥.

(٢١) الوجوه للدامغاني ص ٤٦ حاشية المحقق.

قال أبو عبدالرحمن: لو كان الكفر بأم الكتاب تعليلا لغويا لاشتقاق معنى أمي، ولو صح هذا ـ وهو لا يصح ـ لما كان مطردا في بقية النصوص الشرعية والمراد بالأميين في هذه الآية العرب وليس المجوس بقرينة الحال والمكان وقت التنزيل وإن كان التشريع عاما للناس فذلك بنصوص أخرى، ثم تضافرت النصوص على أن الأميين تسمية من الله للعرب.

٦ ـ المراد بالأميين في قوله تعالى: ﴿ومنهم أميون﴾ بعض اليهود لجحودهم كتب الله ورسله.

روي هذا عن ابن عباس بإسناد غير ثابت.

قال أبو عبدالرحمن: الصحيح أنهم جهلة اليهود لعدم علمهم بالكتاب وليس لجحدهم، ولهذا قال ابن جرير الطبري:

وهذا التأويل تأويل على خلاف ما يعرف من كلام العرب المستفيض بينهم[٢٢].

وقال (باريه) في دائرة المعارف الإسلامية:

(أمي لقب محمد في القرآن، وهو لقب يرجع في بعض الوجوه إلى كلمة أمة ولكن يظهر أنه ليس مشتقا منها مباشرة لأنه لم يظهر

---

(٢٢) تفسير ابن جرير ٢/٢٥٩.

إلا بعد الهجرة، ويختلف معناه عن كلمة أمة التي كانت شائعة قبل الهجرة. ا هـ.).

وقد تعقبه الشيخ أحمد محمد شاكر في تذييله على هذه المادة بأن الآيات التي وردت فيها الأمية من الآيات المكية قبل الهجرة.

قال أبو عبدالرحمن: على فرض ـ وهو فرض باطل ـ أن الأمي لفظ لم يستعمل إلا بعد الهجرة فهو فرض لا يعني بطلان اشتقاقه من لفظ سابق الاستعمال هو كلمة أمة، لأن المشتق منه يسبق في الاستعمال اللفظ المشتق.

هذا أمر معروف بالبداهة.

ولا يتصور اتفاق المشتق والمشتق منه في المعنى فيكون هذا الاختلاف مسوغا لقول (باريه):

(إن معنى أمي يختلف عن معنى أمة) ذلك أن اشتقاق المعنى تجوزا بعلاقة ما، وقد بينا فيما سبق العلاقة المجازية في اشتقاق أمي من أمة.

ثم قال: (وقال في سورة آل عمران آية ٢٠)[٢٣] يدعو محمد أهل الكتاب والأميين إلى اعتناق الإسلام.

---

(٢٣) هي قوله تعالى: ﴿قل للذين أوتوا الكتاب والأميين﴾.

ومعنى كلمة الأميين هنا المشركون وهي تدل على هذا المعنى بعينه في الآية الخامسة والسبعين من السورة نفسها وذلك على لسان أهل الكتاب[٢٤].

قال أبو عبدالرحمن: معنى الأميين في الآية ٢٠ العرب لأن الله سماهم الأميين لأنهم لا يكتبون في الغالب ولأنهم ليس لهم كتاب، ولأنهم يعتمدون على الحفظ لا على الكتابة.

وإنما تعين مراد الآية بمشركي العرب لا من ناحية اللغة وإنما من سياق الكلام فالمراد مشركي الأميين من العرب ودلالة السياق هي عرض الإسلام عليهم وإنما يعرض الإسلام على مشرك، فالآية خصصت عموم اللفظ.

وأما الآية الثانية فمعناها الوثنيون وليس ذلك من المعنى اللغوي وإنما هو حسب عرف اليهود فيما حكاه الله عنهم.

ثم قال هذا المستشرق:

ويصعب الجزم بالمعاني المختلفة التي كان يقصدها محمد من كلمة أمي ولو أننا وازنّا سورة الأعراف آية ١٥٧ [٢٥] بما امتدح به

---

(٢٤) هي قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل﴾.

(٢٥) هي قوله تعالى: ﴿الذي يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل﴾.

محمد أمته في سورة آل عمران آية ١٠٤ [٢٦] و ١١٠ [٢٧] فلا يسعنا إلا أن نظن أن النبي ربما تصرف في المعنى الأصلي لكلمة أمي وعلى أي حال فلم يكن يرى منقصة في لقب النبي الأمي.

قال أبو عبدالرحمن: وجهة النظر في هذه المغالطة أن محمداً ﷺ وأمته خير أمة أخرجت للناس مع العلم أن الأمي بمعنى الوثني فكيف يكون الوثنيون خير أمة؟

ولا جواب لهذا السؤال إلا أن محمداً ﷺ حور دلالة أمي.

قال أبو عبدالرحمن: ليس مع الكفر ذنب، ولكننا نجيب هذا المثلث الأحمق بالتالي:

أولاً: أن محمدا ﷺ لم يسم نفسه أميا ولم يسم أمته أميين وإنما هذه تسمية الله بلغها رسول الله.

ثانيا: أن الأمية بمعنى الوثنية مصطلح لليهود ولا يفسر كلام الله باصطلاح اليهود وإنما يفسر بلغة العرب التي نزل بها القرآن ومعنى الأمية في لغة العرب الجهل بالكتابة كما بينا ذلك.

---

(٢٦) هي قوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾.

(٢٧) هي قوله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر..﴾ الآية.

ثالثا: أن الأمية فسرت بوثني العرب في قوله تعالى: ﴿قل للذين أوتوا الكتاب﴾ ولم تفسر بهذا التفسير لأن الأمية بمعنى الوثنية وإنما فسرت بهذا لأن مشركي العرب بعض العرب والعرب كلهم أميون ـ مسلمهم ومشركهم ـ تسمية من الله لهم، وهذه التسمية راجعة للاشتقاق في لغة العرب.

وقال هذا الأحمق أو المتحامق:

ورغم أن هذا الرأي ـ أي تفسير الأمي بمن لا يكتب ـ مطابق لنص الآية الثامنة والسبعين من سورة البقرة[٢٨] ويمكن أن يدل لفظ الأميين في هذه الآية على الوثنيين من غير شك عند من لا يريد البحث عن معنى آخر.

قال أبو عبدالرحمن: الآية التي ذكرها ليست بمعنى الوثنيين بل المراد بها جهال اليهود، وتفسير الآية منها إذ قال: ﴿لا يعلمون﴾.

ومعاني الكلام تؤخذ من لغة أهله سواء أراد هذا المستشرق البحث عن المعنى في لغة أهل ذلك الكلام أم لم يرد.

ثم قال: ومن جهة أخرى فإن كلمة أميين في سورة آل عمران ٧٥ [٢٩] لا يمكن بالنظر إلى سياق الكلام تفسيرها بالذي لا يكتب

---

(٢٨) هي قوله تعالى: ﴿وذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل﴾.
(٢٩) انظر دائرة المعارف ٢/٦٣٠ - ٦٣١.

ولا يقرأ وإن كانت تدل في هذا الموضوع على الوثنيين.

قال أبو عبدالرحمن: إذا صح أن الأميين في هذه الآية الوثنيون فذلك في عرف اليهود لأن الله يحكي قولهم واعتقادهم، أما تسمية العرب بالأميين فهذه تسمية الله بالمعنى اللغوي العربي الذي نزل به القرآن وهو أن الأمي من لا يكتب.

وهذا واضح في الآيات الأخرى التي هي خبر من الله عن محمد ﷺ وأمته أمة العرب وليس إخبارا منه عن عرف اليهود كما في هذه الآية.

وقال: وهناك عوامل لغوية تجعل من الصعب أن نقول: إن كلمة أمي معناها الذي لا يكتب ولا يقرأ فلا الكلمة العربية(أمة) ولا العبرية (أما) ولا الآرامية (أميتا) تدل على الأمة في حالة الجهالة.

قال أبو عبدالرحمن: موافقة أو مخالفة العبرية والآرامية للمفهوم العربي لا تعنينا لأن كلام الله يفسر بلغة العرب.

أما العربية فقد بينا أن الأمي بمعنى الذي لا يكتب في لغة العرب وبينا وجه أخذ ذلك من أمة.

وإنما ذهب هذا الأرعن إلى أن الأمي ليس مأخوذا عن الأمة

لأنه حرر مادة (أمة) في دائرة المعارف الإسلامية كما حرر مادة أمي (وقال إن أمة ليست مأخوذة من أم وإنما هي دخيلة مأخوذة من العبرية أو الآرامية[30]).

قال أبو عبدالرحمن: معجمات اللغة العربية نصت على أنها عربية ولا خلاف بين اللغويين في ذلك.

أما وجه اشتقاق أمة من أم فقد بينته في رسالة لي مستقلة في تفسير قوله تعالى ﴿كان الناس أمة واحدة﴾ وهنا أذكر ملخصا فأقول:

المعنى الأول الوضعي الأصلي الحقيقي الجامع لكلمة (أم) هو القصد، ثم تفرع من ذلك معان مجازية كثيرة.

ومن هذه المعاني المجازية أمة بمعنى جماعة لأنه يربطها قصد واحد من جنس أو لغة أو دين.. إلخ ثم تفرع عن (أمة) أمي لأن الأمة هي العامة، والعامة في الغالب ـ خاصة العرب وقت التنزيل ـ تجهل الكتابة.

ثم قال: إذا عرفنا أن محمدا ربما لم يكن على بينة مما تدل عليه كلمة أمي عند اليهود وأنه ربما جعل لهذه الكلمة معنى جديدا.

---

(٣٠) انظر دائرة المعارف ٢/٦٣٠ - ٦٣١.

قال أبو عبدالرحمن:

محمد ﷺ لا يعلم إلا ما علمه الله إياه، وليس لدينا دليل على أن رسول الله ﷺ، لا يعلم معنى أمي عند اليهود، بل نصوص الشرع المطهر تدل على أن رسول الله ﷺ يعلم اعتقاد اليهود فيمن عدا اليهود من الأمم.

وسواء أعلم ﷺ معنى أمي عند اليهود أم لم يعلم فإن معنى أمي ليس من وضع محمد بل هو موجود في لغة العرب كما أن تسمية أمي ليست من تسميته ولكنها تسمية الله له.

وكلام الله يفسر بلغة العرب لا بلغة اليهود لأن محمداً رسول الله إلى الناس كافة بكتاب الله الذي هو بلغة العرب.

وإذا صح أن تسمية العرب بالأميين معنى جديد فهو من عند خالق اللغة وليس معنى جديدا وضعه محمد، ونحن نفسر كلام الله بمراد الله لا بمراد اليهود.

ثم قال: وقد استدل قوم بإطلاق لفظ الأمي على محمد بأنه لم يكن يقرأ ولا يكتب والحقيقة أن كلمة الأمي لا علاقة لها بهذه المسألة لأن الآية ٧٨ [٣١] من سورة البقرة التي تدعو إلى هذا

---

(٣١) هي قوله تعالى: ﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب﴾.

الافتراض لا ترمي الأميين بالجهل بالقراءة والكتابة بل ترميهم بعدم معرفتهم بالكتب المنزلة.

قال أبو عبدالرحمن: هذه وجهة متهافتة من أمور:

أولها: أن الآية التي ذكر في جهلة اليهود وليست في النبي الأمي.

وثانيها: أن الجهل في العادة سببه عدم القراءة والكتابة وهذا وجه المجاز العربي في تسمية الجاهل أميا.

وثالثها: أن وجود معنى لمادة لغوية لا يعني بطلان المعنى الآخر.

وإنما نقول الأمي بمعنى الذي لا يكتب مجاز مباشرة من أمة فيحمل الكلام عليه.

والأمي بمعنى الجاهل مجاز بواسطة من أمة وهو مجاز مباشرة من أمي، لأن الجهل غالبا نتيجة عدم الكتابة.

ولا يقدم المجاز بالواسطة على المجاز مباشرة إلا بدليل، والدليل هنا قوله ﴿ولا يعلمون﴾ ففسر الأمية بعدم العلم.

ورابعها: إذا كانت الأمية في الآيات الأخرى ليست بمعنى

الجهل بالكتابة لأن الأمية في هذه الآية بمعنى الجهل بمعاني المكتوب:

فلا بد أن يكون الأمي في الآيات الأخرى بمعنى الجاهل بكتاب الله. وهذا باطل.

قال تعالى: ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف..﴾ الآية.

وقال: ﴿ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾.

فليس بمعقول أن يكون جاهل يعلم الكتاب والحكمة فصح أنه لا يكتب ويعلم بمعاني الكتاب وهذا وجه الإعجاز في سياق الامتنان (٣٢).

وعن حكمة الأمية قال شيخ الإسلام ابن تيمية.

وكون محمد كان نبيا أميا هو من تمام كون ما أتى به معجزا خارقا للعادة ومن تمام بيان أن تعليمه أعظم من كل تعليم كما قال تعالى:

﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾.

---

(٣٢) راجع دائرة المعارف ٢/٦٤٣ - ٦٤٨.

فغيره يعلم ما كتبه غيره وهو علم الناس ما يكتبون وعلمه الله ذلك بما أوحى إليه [٣٣].

ولهذا فالأمية صفة مدح فيه وصفة ذم في غيره [٣٤] وقد لخص الجصاص إعجاز الأمية في التالي:

١ ـ ليوافق ما تقدمت به البشارة في كتب الأنبياء السالفة.

٢ ـ البعد عن توهم الاستعانة على ما أتى به من الحكمة بالكتابة.

٣ ـ مشاكلته لحال من بعث إليهم مع عجزهم عما أتى به [٣٥].

وأضاف الراغب إلى ذلك أن هذا الإعجاز فضيلة له لاستغنائه بحفظه واعتماده على ضمان الله بقول: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾ [٣٦].

وقال إسماعيل حقي:

قال في الأسئلة المقحمة: كيف منَّ الله على نبيه بأنه أمي لا يعرف الخط والكتابة وهما من قبيل الكمال لا من قبيل النقص.؟

---

(٣٣) فتاوي ابن تيمية ١٦/١٩٠.

(٣٤) روح المعاني ٩/٧٠.

(٣٥) أحكام القرآن ٣/٤٤٣.

(٣٦) المفردات ٢٤.

والجواب: إنما وصفه بعدم الخط والكتابة أن أهل الكتاب كانوا يجِدون في نعته في التوراة والإنجيل أنه أمي لا يقرأ ولا يكتب فأراد تحقيق ما وعدهم به على نعته إياه، ولأن الكتابة من قبيل الصناعات فلا توصف بالمدح ولا بالذم، ولأن المقصود من الكتابة والخط هو الاحتراز عن الغفلة والنسيان وقد خصه الله تعالى بما فيه غنيه عن ذلك كالعين بها غنية عن العصاوالقائد (٣٧).

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر:

وكان رسول الله ﷺ يتلو القرآن على الناس ويعاود تلاوته عليهم لا يتغير منه حرف ولا يختلف في كلمة.

فإن الرجل الفصيح إذا ألقى كلاما مرتجلا غير مكتوب فلا يمكنه أن يعيده كله ولا أكثره بنصه وحروفه وإن أمكنه أن يعيد كثيرا من معانيه بعبارات أخرى (٣٨).

وقد كتب عبدالله القصيمي فصلا طويلا بعنوان لا تقرأ لئلا يصغر آباؤك (٣٩) يسخر فيه بكتاب الله وسنة رسول الله مدعيا أن شرع الله يفتخر بالأمية ويدعو إليها.

---

(٣٧) روح البيان ٦/٤٨٠.

(٣٨) دائرة المعارف الإسلامية ٢/٦٤٧ وانظر تفسير الخازن ٢/٢٤٤.

(٣٩) أيها العار إن المجد لك ص ٩٥ - ١٢٩.

والقصيمي يحسن مغالطة السذج والواقع أن كتاب الله وسنة رسوله دعيا إلى العلم والتعليم وإنما كان فيهما الاخبار عن واقع العرب وقت التنزيل.

ولا ريب أن دين الله رفع مستوى العرب من الأمية إلى العلم.

بَيَان مَعْنى الآيَة الكريمَة الوَاردَة في نَفْي الكِتَابَة عَن رَسُول الله صَلّى الله عَلَيْهِ وَسَلّم



قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون به ومن هؤلاء من يؤمن به وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون﴾.

﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾.

﴿بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون﴾ (سورة العنكبوت ٤٧ - ٤٩).

ففي هذه الآيات أن رسول الله ﷺ لم يقرأ ولم يكتب من عدة تأكيدات:

أولها: كلمة ﴿بيمينك﴾.

قال أبو حيان: وهي الجارحة التي يكتب بها وذكرها زيادة

تصوير لِمَا نفى عنه من الكتابة [١] واليمين خرج مخرج الغـالـب [٢] لأن العادة الكتابة باليمين لا بالشمال [٣].

قال البيضاوي: وذكر اليمين زيادة تصوير للمنفي للتجويز في الإسناد.

وعلق ابن التمجيد على ذلك بقوله:

أي زيادة تصوير للمنفي الذي هو الخط ونفي للتجويز في إسناد الخط المنفي إليه ﷺ فإنه لم يقل (بيمينك) لتوهم أن نفي الخط عنه لانتفاء أمره كاتبا بأن يخط: أي ولا تأمر كاتبا أن يخط، فقيل ولا تخطه تجوزا من باب الإسناد إلى السبب فجيء بلفظ اليمين ليعلم أنه عليه الصلاة والسلام نفسه لا يخط فهو من أسلوب قولهم: نظرته بعيني [٤].

وثانيها: كلمة ﴿من كتاب﴾ لتأكيد النفي [٥] ففي ذلك تنكير المنفي [٦] وهو الإطلاق في النفي [٧] فلكون استغراق المفرد أشمل

(١) البحر المحيط ١٥٥/٧.
(٢) البحر المحيط ٤١٧/٣.
(٣) حاشية القنوي ٢٦/٦.
(٤) حاشية ابن التمجيد ٢٦/٦ (هامش).
(٥) تفسير ابن كثير ٤١٧/٣.
(٦) التفسير الحديث ٢٣/٧.
(٧) التفسير السابق.

اختير ﴿كتاب﴾ على كتب[٨].

قال القنوي: ﴿وما كنت تتلو﴾: هذا للدوام في النفي لا لنفي الدوام، أي ما كنت قبل إنزال الكتاب تقدر على أن تتلو فالنفي متوجه إلى التلاوة مع القدرة[٩].

ويرى دروزة: أن هذه الآية أصرح في المقصود من الآيات التي فيها التعبير بالأمي[١٠].

وثالثها: في قوله تعالى: ﴿بل هو آيات بينات﴾ إذا جعلنا المراد بالآيات صفة محمد ﷺ في التوراة والإنجيل من أنه حين يخرج لا يعلم كتابا ولا يخطه بيمينه وروى ذلك ابن جرير عن الضحاك وقتادة وابن جريج ورجحه.

قال ابن جرير رحمه الله تعالى: إن الآية بين خبرين من إخبار الله عن رسوله ﷺ فهي أن تكون خبرا عنه أولى من أن تكون خبرا عن الكتاب الذي قد انقضى الخبر عنه قبل[١١].

---

(٨) حاشية القنوي ٦/٢٦.

(٩) المصدر السابق. قال أبو عبدالرحمن: الدوام في النفي أنه لا يتلو من كتاب دائما. ونفي الدوام: أنه لا يتلو من كتاب إلى حين.

(١٠) المصدر السابق ٧/٢٥.

(١١) تفسير ابن جرير ٢١/٢٧.

واستدل لهذا بقراءة ابن السميفع: ﴿بل هذه آيات بينات﴾.

قال الشوكاني: ولا دليل في هذه القراءة على ذلك، لأن الإشارة يجوز أن تكون إلى القرآن كما جاز أن تكون إلى النبي ﷺ بل رجوعها إلى القرآن أظهر لعدم احتياج ذلك إلى التأويل [١٢].

قال أبو عبدالرحمن: إذا صحت القراءة فيعارض الأولوية التي ذكرها الشوكاني: أن الإشارة إلى أقرب مذكور.

ورجح جمهور المفسرين خلاف ما رجحه ابن جرير وأيدوا ذلك بقراءة عبدالله ﴿بل هي آيات﴾ [١٣]. واختاره ابن كثير [١٤].

والمبطلون هم أهل مكة أو أهل الكتاب [١٥] وقال طنطاوي جوهري: هما معا [١٦].

قال أبو عبدالرحمن: وهذا العموم هو الأصح: لأنه مقتضى الظاهر.

---

(١٢) فتح القدير ٢٠٧/٤.
(١٣) البحر المحيط ١٥٦/٧.
١٤) تفسيره ٤١٧/٣.
١٥) الكشاف ٢٠٨/٣.
١٦) تفسيره ١٤٢/١٤.

أما كفار مكة فكانوا يعرفون أن النبي ﷺ أمي.

قال تعالى: حكاية عنهم: ﴿وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا﴾ فلو كان يكتب لقالوا (كتبها).

وأما أهل الكتاب فعندهم صفة أمية الرسول ﷺ بدليل قوله تعالى ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل﴾ ومنهج عامة المفسرين أن الآية في نفي الكتابة على ما قبل الوحي.

قال سيد قطب: ولربما كانت تكون لهم شبهة لو أنه كان من قبل قارئا كاتبا.

فما شبهتهم وهذا ماضيه بينهم؟[١٧].

قال الطبرسي: قال الشريف الأجل المرتضى علم الهدى قدس الله روحه: هذه الآية تدل على أن النبي ﷺ ما كان يحسن الكتابة قبل النبوة، فأما بعد النبوة فالذي نعتقده في ذلك التجويز لكونه عالما بالكتابة والقراءة، وعدم التجويز لكونه غير عالم بهما من غير قطع على أحد الأمرين.

---

(١٧) تفسيره ٦ جـ ٢١/٩.

وظاهر الآية يقتضي أن النفي قد تعلق بما قبل النبوة دون ما بعدها، ولأن التعليل في الآية يقتضي اختصاص النفي بما قبل النبوة، لأن المبطلين إنما يرتابون في نبوته ﷺ لو كان يحسن الكتابة قبل النبوة.

فأما بعد النبوة فلا تعلق له بالريبة والتهمة.

فيجوز أن يكون تعلمها من جبرائيل عليه السلام بعد النبوة (١٨).

قال أبو عبدالرحمن: ارتياب المبطلين يتعلق بالتلاوة قبل النبوة وبالخط قبل النبوة وبعدها.

هذا هو ظاهر الآية الكريمة.

والريبة لا تقتضي ثبوت التهمة في المرتاب فيه.

وقال الدكتور عبدالكريم الخطيب:

وقد أثار المفسرون جدلا طويلا حول ما إذا كان الرسول قد عرف القراءة والكتابة بعد البعثة أم لا؟ وقال كثير منهم إنه صلوات الله وسلامه عليه قد عرف القراءة والكتابة بعد بعثته،

١/) تفسير الطبرسي ٨/٢٨٧ - ٢٨٨.

وهذا أمر ما كان يصح أن يكون موضع بحث أو خلاف فقد جاء القرآن ناطقا صريحا بأمية النبي، وجعل هذه الأمية صفة دالة عليه يجده عليها أهل الكتاب في كل حال يلقونه عليها وفي كل زمن يوجهون وجوههم إليه.

فكيف إذاً يكون النبي قد خرج عن صفة الأمية بعد البعثة، وعرف القراءة والكتابة ثم يكون بهذا حجة على أهل الكتاب الذين يجدون وصفه في التوراة والإنجيل نبيا أميا في الأمّيين؟

ثم ما حاجة النبي إلى أن يعرف القراءة والكتابة بعد النبوة.

أكان ينقل الكتاب الذي بين يديه عن كتب أخرى حتى يضطره ذلك إلى معرفة القراءة والكتابة؟ أم ماذا؟ لا نجد جوابا (١٩).

وقال مؤيدا الاحتمال الأخير: والإطلاق في النفي أو تنكير المنفي مما يمكن أن يكون قرينة على أن المراد هو الاحتمال الثاني (٢٠).

قال أبو عبدالرحمن: لو صح أن هذه الآية تنفي القراءة والكتابة بعد البعثة لأجيب على استدلال «دروزة» في الإطلاق في

(١٩) التفسير القرآني للقرآن ٢١/٤٤٩ - ٤٥٠.

(٢٠) التفسير الحديث ٧/٢٣.

النفي بتنكير المنفي بأنه صحيح بالنسبة لما قبل البعثة لم يقرأ من كتاب مطلقا ولم يخطه بيمينه مطلقا.

ولا يرد النفي على ما بعد البعثة لأنه تعالى قال: ﴿من قبله﴾ فالنفي بإطلاق لما قبل البعثة.

وقوله ﴿ولا تخطه﴾ جعله بعض الشيعة بمعنى النهي استدلالا لقولهم: إنه يكتب قبل البعثة فنهي عنها بالوحي.

قال إسماعيل حقي: قال في كشف الأسرار: ﴿ولا تخطه﴾ بالفتح على النهي، وهو شاذ.

وفي الأسئلة المفحمة: قول الشيعة مردود لأن ﴿لا تخطه﴾ لو كان نهيا لكان بنصب الطاء أو قال: لا تخطط بطريق التضعيف.

قال أبو عبدالرحمن: لا وجه لقراءة الفتح بأي وجه يعقل من وجوه اللغة في سياق: ﴿وما كنت تتلو﴾.

وقال الألوسي: وتقديم قوله تعالى: ﴿من قبله﴾ على قوله سبحانه ﴿ولا تخطه﴾ كالصريح في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكتب مطلقا.

وظن بعض الأجلة رجوعه إلى ما قبله وما بعده فقال:

يفهم من ذلك أنه عليه الصلاة والسلام كان قادرا على التلاوة والخط بعد إنزال الكتاب ولولا هذا الاعتبار لكان الكلام خلوا من الفائدة.

وأنت تعلم أن لو سلم ما ذكره من رجوع لا يتم أمر الفائدة إلا إذا قيل بحجية المفهوم والظان ممن لا يقول بحجيته.

قال أبو عبدالرحمن: الخلاف في حجية المفهوم لا يؤثر في فهمي لهذه الآية الكريمة [٢١] فسواء أكان المفهوم حجة أم غير حجة فظاهر الآية بموجب مفهوم لغة العرب أن الرسول ﷺ لا يتلو من كتاب قبل نزول هذا الكتاب وهو القرآن.

﴿ومِن﴾ في قوله ﴿من كتاب﴾ للجنس، لأن تلاوة الرسول ﷺ للقرآن بعد نزوله تلاوة من حفظه وليست تلاوة من مكتوب أمامه.

كما أنه ﷺ لا يخط كتابا بيمينه مطلقا لا قبل نزول القرآن ولا بعده.

والبرهان على ذلك أنه لو كانت ﴿من قبله﴾ قيدا للتلاوة والكتابة معا لقال: وما كنت من قبله تتلو من كتاب ولا تخطه بيمينك.

---

(٢١) هي قوله: ﴿من قبله﴾.

أو قال: وما كنت تتلو من كتاب ولا تخطه بيمينك من قبله.

فلما وردت ﴿من قبله﴾ وسطا بين المنفيين علمنا أن ادعاءها قيداً لنفي الخط ليس ظاهرا لغويا.

فإن قيل يجوز في كلام العرب أن يكون هذا القيد المتوسط متناولا للمنفيين فجوابي:

إن جاز هذا في كلام العرب فهو ليس من ظاهر كلامهم، بل هو تجوز جاز ببرهان آخر.

ونحن على الظاهر حتى يقوم برهان على خلافه.

ثم قال الألوسي:

ولا يخفى أن قوله عليه الصلاة والسلام: « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » ليس في استمرار نفي الكتابة عنه عليه الصلاة والسلام ولعل ذلك باعتبار أنه بعث عليه الصلاة والسلام وهو كذا أكثر من بعث إليهم وهو بين ظهرانيهم من العرب أميون لا يكتبون ولا يحسبون، فلا يضر عدم بقاء وصف الأمية في الأكثر بعد [٢٢].

---

(٢٢) روح المعاني ٥/٢١ وحاشية القنوي ٢٦/٦.

قال أبو عبدالرحمن: قوله ﷺ: « نحن أمة أمية » لا يتناول جميع أفراد العرب=

قال أبو عبدالرحمن: ومن هذا العرض لوجهات النظر تتلخص المذاهب في التالي:

١ - أنه ﷺ ما كان يحسن كتابة لا قبل النبوة ولا بعدها، ولا يحسن قراءة ولا تهجيا ولكنه في لحظات نادرة كصلح الحديبية كتب وذلك من معجزاته، لأنه كتب من غير تعلم.

٢ - أنه كان يكتب قبل الوحي فنهي عن الكتابة بعد الوحي.

قال أبو عبدالرحمن: هذا مذهب كافر عزاه إسماعيل حقي للشيعة على أن الطبرسي من أئمة الإمامية يحكي عنهم عكس ذلك وهو أن النبي ﷺ كان يحسن الكتابة بعد النبوة على احتمال أن جبريل عليه السلام علمه.

٣ - أنه لم يكن يحسن الكتابة قبل البعثة وبعد ذلك يجوز أن يتعلمها من جبريل.

وهذا على سبيل التجويز العقلي.

٤ - أنه كتب بعد البعثة على سبيل الواقع لا على سبيل التجويز العقلي استمرارا، ليس نادرا، وذلك معجزة.

= لوجود الكتبة منهم، وقد سبق بيان وجه نسبة الأمية لعموم العرب، إلا أننا لا ندعي الكتابة لعربي إلا ببرهان.

٥ ـ أنه كان يقرأ ولا يكتب.

٦ ـ أن الله رزقه علم الكتابة والقراءة ومنع منها، ولم يوضح أهل هذا المذهب: هل ذلك قبل البعثة أم بعدها.

ولم يستبعد القاضي عياض هذا الرأي.

قال ابن الجوزي:

كان رسول الله لا يكتب ولو أراد لقدر.

٧ ـ لم يكن يقرأ ما يكتب لكن إذا نظر إلى المكتوب عرف ما فيه بإخبار الحروف إياه عليه الصلاة والسلام عن أسمائها.

فكل حرف يخبره عن نفسه أنه حرف كذا، وذلك نظير إخبار الذراع إياه ﷺ بأنها مسمومة.

حكى هذا المذهب الألوسي وقال: لا أدري في أي كتاب وجدته، وأنت تعلم أن مثل هذا لا يقبل بدون خبر صحيح ولم أظفر به[٢٣].

وقال مرة أخرى:

جاء عن بعض أهل البيت أنه ﷺ كان تنطق له الحروف

---

(٢٣) روح المعاني ٢١/٥.

المكتوبة إذا نظر فيها ولم أر فيها سندا يعول عليه[٢٤].

قال أبو عبدالرحمن: هذه مذاهب المنتسبين إلى الإسلام أما المستشرقون القائلون أن الرسول ﷺ يعـرف الكتـابـة ويـراوغ فمذهبهم تكذيب كلام الله وكلام رسوله والله المستعان.

ومن اللغو الغامض المشبه لسفسطة أهل الكلام قول البيضاوي عند تفسير قوله تعالى: ﴿إذاً لارتاب المبطلون﴾.

قال: وإنما سماهم مبطلين لكفرهم أو لارتيابهم بانتفاء وجه واحد من وجوه الإعجاز المتكاثرة[٢٥].

وقد فسر الكازروني ذلك بقوله:

يعني أن ارتيابهم في أمر النبي ﷺ بسبب انتفاء وجه واحد من وجوه إعجازه وهو كونه أميا.

وظهور الكتاب المعجز منه موجب لكونهم مبطلين، إذ لا وجه للارتياب بسبب انتفاء وجه واحد من وجوه الإعجاز ووجود الوجوه الكثيرة منه[٢٦].

---

(٢٤) روح المعاني ٩/ ٧٠.

(٢٥) أنوار التنزيل ٤/ ١٤٠.

(٢٦) حاشية الكازروني (هامش المصدر السابق).

قال أبو عبد الرحمن:

ها هنا وجوه جمة من الاستدراك:

أولها: أن الأمية وحدها ليست إعجازاً ولا وجها من الإعجاز.

وإنما الأمية مع ما جاء به الرسول ﷺ برهان من براهين صدقه.

وثانيها: أن الأمية مع ما جاء به الرسول ﷺ برهان مستقل وليست وجه برهان.

وثالثها: أن الله سماهم مبطلين مع وجود البرهان وهو الأمية مع ما جاء به ﷺ، فهم لم يرتابوا بانتفاء هذا البرهان الذي سماه البيضاوي وجه إعجاز، بل هم مبطلون على كل حال.

إلا أنهم مبطلون بلا ريبة، ولو انتفى هذا البرهان لكانوا مبطلين لريب حصل لهم.

وليس كل ارتياب يدفع البرهان.

فحصل من هذا أنهم مبطلون عناداً.

الأحاديث والآثار الواردة في نفي الكتابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إثباتها



قال البخاري، حدثني عبيدالله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه قال: لما اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم ثلاثة أيام فلما كتب الكتاب كتبوا:

هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله.

قالوا: ونقر لك بهذا لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك شيئا ولكن أنت محمد بن عبدالله.

فقال: أنا رسول الله وأنا محمد بن عبدالله.

ثم قال لعلي: أمح رسول الله.

قال علي: لا والله لا أمحوك أبدا.

فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب: هذا

ما قاضى عليه محمد بن عبدالله[1].

قال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث:

تقدم هذا الحديث في الصلح عن عبيدالله بن موسى بهذا الإسناد وليست فيه هذه اللفظة (ليس يحسن يكتب) ولهذا أنكر بعض المتأخرين على أبي مسعود[2].

نسبتها إلى تخريج البخاري وقال: ليس في البخاري هذه اللفظة ولا في مسلم.

وهو كما قال عن مسلم فإنه أخرجه عن طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق بلفظ:

فأراه مكانها فمحاها وكتب ابن عبدالله. اهـ.

وقد عرف ثبوتها في البخاري في مظنة الحديث.

---

(١) رواه البخاري في كتاب المغازي باب عمرة القضاء. فتح الباري ٩/٤٢ - ٤٤ ورواه أحمد قال حدثنا حجين ثناء إسرائيل.. إلخ الفتح الرباني ٢١/١٠٤ ورواه ابن جرير في تاريخه م ٢ ج ٣ ص ٨٠ وأخرجه النسائي عن عبيدالله بن موسى.

(٢) قال السيوطي: ووقع في أطراف أبي مسعود الدمشقي في حديث القضية: أنه ﷺ أخذ الكتاب وليس يحسن أن يكتب فكتب مكان رسول الله ﷺ محمد. الخصائص ٣/٢٧٢ ووهم الزرقاني فنسب ذلك إلى أبي موسى المديني انظر شرح المواهب ٢/١٩٦.

وكذلك النسائي أخرجها عن أحمد بن سليمان عن عبيدالله بن موسى مثل ما هنا سواء.

وكذا أخرجها أحمد عن حجين بن المثنى عن إسرائيل ولفظه: فأخذ الكتاب وليس يحسن أن يكتب فكتب مكان رسول الله ﷺ هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله[٣].

قال القرطبي: فقال جماعة بجواز هذا الظاهر عليه، وأنه كتب بيده منهم السمناني وأبو ذر والباجي ورأوا أن ذلك غير قادح في كونه أميا ولا معارض بقوله: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ ولا بقوله «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» بل رأوه زيادة في معجزاته واستظهارا على صدقه وصحة رسالته وذلك أنه كتب من غير تعلم لكتابة ولا تعاط لأسبابها وإنما أجرى الله تعالى على يده وقلمه حركات كانت عنها خطوط مفهومها (ابن عبدالله) لمن قرأها، فكان ذلك خارقا للعادة.

كما أنه عليه السلام علم علم الأولين والآخرين من غير تعلم ولا اكتساب، فكان ذلك أبلغ في معجزاته وأعظم في فضائله.

ولا يزول عنه اسم الأمي بذلك، ولذلك قال الراوي عنه في

---

(٣) فتح الباري ٩/٤٤.

هذه الحالة: ولا يحسن أن يكتب، فبقي عليه اسم الأمي مع كونه قال: كتب[٤].

وعلق القرطبي على قول القاضي عياض: إنه ﷺ لم يكتب فقال:

قلت هذا هو الصحيح في الباب أنه ما كتب ولا حرفا واحدا وإنما أمر من يكتب وكذلك ما قرأ وما تهجى.

فإن قيل: قد تهجى النبي ﷺ حين ذكر الدجال فقال:

(مكتوب بين عينيه ك ا ف ر) وقلتم:

إن المعجزة قائمة في كونه أميا فكيف هذا؟.

فالجواب: ما نص عليه ﷺ في حديث حذيفة.

والحديث كالقرآن يفسر بعضه بعضا.

ففي حديث حذيفة: يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب.

فقد نص في ذلك على غير الكتاب ممن يكون أميا.

وهذا من أوضح ما يكون جليا.

---

(٤) تفسير القرطبي ٣٥٢/١٣.

قال أبو عبدالرحمن: معنى هذا أن رسول الله ﷺ قرأ وهو غير قارىء كما أن نفي القراءة ليس شرطا في إثبات الأمية، وقد رجحت هذا من كلام اللغويين في معنى الأمي.

والذين حملوا قول البراء (فكتب) على ظاهره وهو أن رسول الله ﷺ كتب بيده قالوا: إن هذا لا ينافي أميته.

قال الأشخر اليمني عن ظاهر كلام البراء: لا ينافيه قوله صلى الله عليه وسلم:

«إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب».. الحديث[٥] إذا لا يبعد أن تجري يد القدرة يده الكريمة بما شاء الله من غير قصد إلى الكتابة ويكون ذلك معجزة إذ هو خرق عادة في حقه.

وقال تعالى: ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له﴾ ومع ذلك ربما جرى على لسانه اللفظ متزنا نحو:

---

(٥) قال القاري عن حديث (إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب) وفيه أن نفي الشيء عن الجنس لا يوجب انتفاءه عن جميع أفراده بدليل أنه كان فيهم من يكتب فالأولى هو الاستدلال بقوله: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾.
شرحه للشفاء بهامش نسيم الرياض ٣/٢٣٦
والحديث رواه الشيخان وانظر شرحه وتخريجه في عمدة القاري م ٥ ج ١٠ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ وفتح الباري ٥/٢٨ - ٢٩.

أنـــا النبي لاكـــذب   أنا ابـن عبـدالمطلـب [٦]

قال السيوطي: وقال بعضهم:

كتب في ذلك اليوم غير عالم بالكتابة ولا مميز لحروفها لكنه أخذ القلم بيده فخط به ما لم يميزه هو فإذا هو كتاب ظاهر بين على حسب المراد [٧].

وقال القاري: ولا يخفى أن لفظ كتبَ وقع مجازا لا شك فيه على ما قاله الحلبي، وقال أبو الوليد الباجي كتب حقيقة وهو في هذا القول شاذ منفرد عن الجماعة والمسألة شهيرة وملخصها أن اللفظ صحيح مبني مجاز معنى لا أنه ليس بصحيح أصلا [٨].

ووقع في سيرة أبي الفتح اليعمري ما لفظه:

وقد روى البخاري أن النبي ﷺ كتب ذلك بيده.

---

(٦) شرح بهجة المحافل ٣١٦/١ - ٣١٧ ومثله قوله صلى الله عليه وسلم:

هـل أنـت إلا أصبـع دميـت   وفي سبيـل الله مـا لقيـت

حاشية ابن التمجيد ٢٧/٦، وانظر ما كتبه مصطفى صادق الرافعي بتاريخ آداب العرب ٣٠٧/٢ - ٣١٥.

(٧) الخصائص ٢٧٢/٣.

(٨) قال أبو عبدالرحمن: بل هو رواية مختصرة كما سيأتي بيانه.

قال الحلبي: قوله بيده: لم أره في صحيح البخاري[٩].

وقال القرطبي:

وقال بعض المتأخرين: من قال: هي آية خارقة فيقال له: كانت تكون آية لا تتكرر لولا أنها مناقضة لآية أخرى وهي كونه أميا لا يكتب، وبكونه أميا في أمة أمية قامت الحجة وأفحم الجاحد وانحسمت الشبهة.

فكيف يطلق الله تعالى يده فيكتب وتكون آية؟

وإنما الآية أن لا يكتب.

والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضا.

وإنما معنى كتب وأخذ القلم:

أي أمر من يكتب به كتابه، وكان من كتبة الوحي بين يديه ﷺ ستة وعشرون كاتبا[١٠] وقد أبى هذا التأويل القاضي عياض

---

(٩) شرحه للشفاء بهامش نسيم الرياض وانظر إنسان العيون (السيرة الحلبية) ٣/٢٣٧ - ٣/٢٤ وذكر عمر بن شبة في كتاب «الكُتّاب» له: أنه ﷺ كتب بيده يوم الحديبية وأنه لم يكن يعلم الكتابة قبل ذلك وأن من معجزاته أن علم الكتاب من وقته. الخصائص ٣/٢٧٢.

قال أبو عبدالرحمن: ولم يرد أنه ﷺ كتب بيده مطلقا في قضية الحديبية وإنما الوارد أنه محا بيده.

(١٠) تفسير القرطبي ١٣/٣٥٣.

وتابعه الألوسي لأنه خلاف الظاهر[١١].

وورد حديث البراء في صحيح البخاري في كتاب الصلح فقال:

حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن أبي تمام اسحاق قال:

سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه قال:

لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بينهم كتابا فكتب (محمد رسول الله) ﷺ، فقال المشركون:

لا تكتب محمد رسول الله لـو كنت رسولا لم نقاتلك فقال لعلي امحه.

فقال علي: مـا أنـا بـالـذي أمحاه، فمحـاه رسـول الله ﷺ وصالحهم. إلخ[١٢].

وقال البخاري في باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحروب وكتابة الشروط:

---

(١١) روح المعاني ٢١/٥.

(١٢) فتح الباري ٦/٢٣٢ وهو عند مسلم في كتاب الجهاد والسير باب صلح الحديبية من طريق شيخه عبدالله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة، ومن طريق محمد بن المثنى وابن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة. صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/١٣٥ - ١٣٦.

حدثني عبدالله بن محمد حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر قال أخبرني الزهري. قال أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان ثم ساق الحديث إلى أن قال:

فجاء سهيل بن عمرو فقال: اكتب بيننا وبينكم كتابا فدعا النبي ﷺ الكاتب فقال النبي صلى الله عليه وسلم:

أكتب.. إلى أن قال:

فقال النبي ﷺ إني رسول الله وإن كذبتموني اكتب محمد بن عبدالله.. إلخ [١٣].

قال ابن حجر: فدعا النبي ﷺ الكاتب وهو عليّ، بينه إسحاق ابن راهويه في مسنده من هذا الوجه عن الزهري.

وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب، وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلمة بن الأكوع فيما يتعلق بهذا الفصل من هذه القصة.

وأخرج عمر بن شبة من طريق عمرو بن سهيل بن عمرو عن أبيه: الكتاب عندنا كاتبه محمد بن مسلمة، ويجمع بأن أصل كتاب

---

(١٣) فتح الباري ٢٥٧/٦ ـ ٢٧٠. قال أبو عبدالرحمن: هذه الرواية أظهرت المختصر من الرواية السابقة.

الصلح بخط علي كما هو في الصحيح ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو.

ومن الأوهام ما ذكر عمر بن شبة بعد أن حكى أن اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقريش علي بن أبي طالب من طريق ثم أخرج من طريق أخرى أن اسم الكاتب محمد بن مسلمة قال: حدثنا ابن عائشة يزيد بن عبيدالله بن محمد التيمي قال: كان اسم هشام ابن عكرمة بغيضا وهو الذي كتب الصحيفة فشلت يده فسماه رسول الله ﷺ هشاما.

قلت: وهو غلط فاحش فإن الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي التي اتفقت عليها قريش لما حصروا بني هاشم وذلك بمكة قبل الهجرة والقصة مشهورة في السيرة النبوية.

فتوهم عمر بن شبة أن المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية وليس كذلك بل بينهما نحو عشر سنين.

وإنما كتبت ذلك خشية أن يغتر بذلك من لا معرفة له فيعتقد اختلافا في اسم كاتب القصة بالحديبية[١٤].

---

(١٤) فتح الباري ٦/٢٦٩ - ٢٧٠.

وقال البخاري في باب الجزية: باب المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم:

حدثنا إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق قال حدثنا أبي عن أبي إسحاق قال: حدثنا البراء رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ . . . إلى ان قال: فأخذ يكتب الشرط بينهم علي بن أبي طالب فكتب (هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله) صلى الله عليه وسلم.

فقالوا: لو علمنا أنك رسول الله لم نمنعك ولتبعناك ولكن اكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله.

فقال: أنا محمد بن عبدالله وأنا والله رسول الله.

قال: وكان لا يكتب.

قال: فقال لعلي: امح رسول الله.

فقال علي: والله لا أمحاه أبدا.

قال: أرنيه قال: فأراه إياه فمحاه النبي ﷺ بيده[١٥].

---

(١٥) فتح الباري ٧/٩١ - ٩٢، وانظر مسند أبي يعلى ورقة ٩٥/ ب.

وقال مسلم: حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن الحنظلي وأحمد بن جناب المصيصي جميعا عن عيسى بن يونس ـ واللفظ لإسحاق ـ: أخبرنا عيسى بن يونس أخبرنا زكريا عن أبي إسحاق عن البراء إلى أن قال:

قال لعلي اكتب الشرط... إلى أن قال: فقال رسول الله ﷺ أرني مكانها فأراه مكانها فمحاها وكتب (ابن عبدالله)[١٦].

وقال مسلم حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس: أن قريشا صالحوا النبي ﷺ فيهم سهيل بن عمرو فقال النبي ﷺ لعلي: اكتب باسم الله الرحمن الرحيم.. إلى أن قال (أي رسول الله ﷺ): أكتب: (محمد بن عبدالله)[١٧].

قال الزرقاني بعد قوله في حديث البراء (فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله).

---

(١٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/١٣٩ باب صلح الحديبية، ورواه أحمد قال: حدثنا عفان ثنا حماد عن ثابت.. إلخ الفتح الرباني ٢١/٥.

(١٧) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٦ - ١٣٧ كتاب الجهاد والسير باب صلح الحديبية. فهذه أيضا رواية أظهرت المختصر من إحدى روايات حديث البراء التي تمسك بها الباجي، وفي معناه حديث عبدالله بن مغفل المازني عند أحمد قال: الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد ٦/١٤٥ وانظر مسند أحمد ٤/٨٦ - ٨٧.

أي فصار جملة المكتوب ذلك، لأن المحو لفظ رسول الله فقط [١٨].

قال أبو عبدالرحمن: جملة المكتوب ـ إذا حمل الحديث على ظاهره مع تجاهل الأحاديث الصحيحة المظهرة للاختصار في هذا الحديث ـ هو (ابن عبدالله) وهي مكان المحو رسول الله.

وقال في الروضة: مما عد من المحرمات الشعر والخط وإنما يتجه القول بتحريمها على من يقول أنه ﷺ كان يحسنها لكنه يمتنع منها.

والأصح أنه كان لا يحسنها ولا يمتنع وإن لم يحسنها. والمراد تحريم التوصل إليها [١٩].

ولهذا فسروا قوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو﴾ لا تقدر أن تقرأ ولا تقدر أن تخط [٢٠].

وقال الألوسي:

---

(١٨) شرح المواهب ٢/١٩٦.
(١٩) حاشية ابن التمجيد ٦/٢٧.
(٢٠) تفسير أبو السعود ٤/١٧٢.

لو كنت تتلو ممن يقدر على التلاوة والخط أو ممن يعتادهما لارتاب مشركو مكة [٢١].

وقال الرافعي: إنما يتوجه بتحريمهما إذا قلنا أنه كان يحسنهما.

وعلق الهراس على ذلك بقوله:

كأنه يريد أن يقول: إنما يتصور التحريم ممن يقدر على الفعل أما العاجز عنه فلا يتصور في حقه حرمة، والنبي ﷺ كان مصروفا عن الكتابة ومعالجة الشعر.

وتعقب النووي الرافعي بقوله في الروضة: لا يمتنع تحريمهما وإن لم يحسنهما ويكون المراد تحريم التوصل إليهما.

وقال الدكتور هراس: وهذا هو الصحيح أن الحرمة إنما تعلقت بمباشرة الأسباب المؤدية إليها لا بذات الكتابة ولا شك في قدرته ﷺ على تعاطي الأسباب الموصلة إلى ذلك [٢٢].

ومن أبوا حمل حديث البراء على ظاهره قالوا: إن معناه: أمر بالكتابة [٢٣]، وإن إسناد الكتابة إليه مجاز كما يقال: رجم ماعزا،

---

(٢١) روح المعاني ٢١/٤.

(٢٢) الخصائص الكبرى مع الحواشي ٣/٢٧٠ - ٢٧١.

(٢٣) حاشية القنوي م٢ ق١ ص ١٤٧.

وقطع السارق، وجلد الشارب: أي أمر بذلك[٢٤].

وكقول: كتب إلى كسرى وكتب إلى قيصر[٢٥].

ومن التأويلات تقدير سياق الحديث هكذا:

فقال لعلي: أرني مكانها فمحاها فأعادها لعلي فكتب: هذا ما قاضى.. إلخ[٢٦].

وقال الشيخ محمود محمد شاكر:

قوله: (لا يحسن أن يكتب) نفي لمعرفة الكتابة لا لجودة معرفة الكتابة كما يسبق إلى الوهم فيحسن بمعنى يعلم، وهو أدب حسن في العبارة حتى لا ينفي عنه العلم وقد جاء في تفسير الطبري ٦/٢١ في تفسير قوله تعالى: ﴿أحسن كل شيء خلقه﴾ ما نصه:

معنى ذلك أعلم كل شيء خلقه كأنهم وجهوا تأويل الكلام إلى أنه ألهم كل خلقه ما يحتاجون إليه.

(٢٤) شرح النووي لمسلم ١٣٧/١٢.

(٢٥) إرشاد الساري ٣٧٩/٦ ومثله قوله ﷺ عند وفاته: هلموا أكتب لكم. وراجع المعجم المفهرس ٥٢٠/٥ تجد نماذج كثيرة لذلك.

(٢٦) إرشاد الساري ٣٧٩/٦ وشرح المواهب ١٩٦/٢ والفتح الرباني ١٠٤/٢١ وتعليقة الشيخ محمود شاكر على تفسير ابن جرير ٢٥٨/٢.
قال أبو عبدالرحمن: وهذا هو الصحيح، لأن الرواية التي تمسك بها الباجي قام البرهان على أنها مختصرة.

هذا والعرب تتأدب بمثل هذا فتضع اللفظ مكان اللفظ وتبطل بعض معناه ليكون تنزيها للسان أو تكرمة للذي تخبر عنه[٢٧].

قال أبو عبدالرحمن: ومن الكلام السافل الذي هو افتراء على الله ورسوله قول النيسابوري.

إنما لم يكتب لأنه إذا كتب وعقد الخنصر يقع ظل قلمه وأصبعه على اسم الله تعالى وذكره فلما كان ذلك قال الله تعالى: لا جرم يا حبيبي لما لم ترد أن يكون قلمك فوق اسمي ولم ترد أن يكون القلم على اسمي أمرت الناس أن لا يرفعوا أصواتهم فوق صوتك تشريفا لك وتعظيما ولا أدع بسبب ذلك ظلك يقع على الأرض صيانة له أن يوطأ ظلك بالأقدام[٢٨].

وقال الأشخر اليمني:

قال ابن الجوزي في بعض مصنفاته:

كان رسول الله ﷺ لا يكتب ولو أراد لقدر، ولكن أخذ القلم وأراد أن يكتب اسم الله فوقع ظل يده على اسم الله تبارك وتعالى فقال: لا أكتب حتى لا يقع ظل يدي على اسم الله فقال الله تعالى:

---

(٢٧) حاشيته على تفسير ابن جرير ٢/٢٥٨.

(٢٨) روح البيان ٦/٤٨٠.

يا محمد لاحترامك اسمي رفعت ظلك عن الأرض حتى غلب نورك نور الشمس مكافأة لما فعلت(٢٩).

قال أبو عبدالرحمن: تلخص من هذا أن الحديث الصحيح في هذا الباب حديث البراء بن عازب رضي الله عنه الذي تمسك مدعو الكتابة بإحدى رواياته الصحيحة وهي رواية إسرائيل.

إلا أنه صح أن هذه الرواية مختصرة، إذ ثبت بالأحاديث الأخرى أن الذي كتب (ابن عبدالله) هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأن الرسول ﷺ أمره، لأنه لا يحسن الكتابة، ولم يمحو ما أراد محوه حتى أراه إياه علي، لأنه لا يقرأ.

بيّن ذلك حديث المسور ومروان عن عمر، وحديث عبدالله بن مغفل، وحديث أنس بن مالك رضي الله عنهم.

والباجي نفسه في الباب السادس يقر بأن إضافة الكتابة إلى رسول الله ﷺ في قضية صلح الحديبية مما انفرد به إسرائيل وقد تكلم في سوء حفظه، وخالفه شعبة وغيره من الحفاظ فلم يرووا هذه الزيادة وهم أحفظ منه وأولى بالاعتماد عليهم.

كما روى حديث البراء من غير طريق أبي إسحاق فلم ينقل

---

(٢٩) شرح بهجة المحافل ٣٠٧/١.

أحد. هذه الزيادة كالزهري وغيره من الأئمة. ا هـ.

قال أبو عبدالرحمن: أما المؤرخون ومؤرخو السيرة النبوية فقد ساقوا قصة المعاهدة على أن الآمر رسول الله ﷺ وأن الكاتب علي رضي الله عنه.

ولو كان هناك احتمال بأن رسول الله ﷺ كتب جملة (ابن عبدالله) بيده لاحتفوا بذلك ودونوه [٣٠].

وعمدة المؤرخين وكتاب السيرة نصا ابن إسحاق والواقدي:

فأما نص ابن إسحاق فليس فيه زيادة عما أوردته.

وأما كتاب الواقدي فليس بيدي الآن ولكنني أنقله من كتاب الامتاع للمقريزي، لأن فيه زيادة فائدة قال:

---

(٣٠) تجد تخريج كتاب الصلح في مجموعة الوثائق السياسية ص ٥٨ - ١٦٣. ومن المصادر الموسعة في الموضوع امتاع الأسماع وسيرد بعد أسطر إن شاء الله نص كلامه.

والسيرة النبوية لابن كثير ٣/٣٣٠ - ٣٣٧ وتجد ابن حزم في الجوامع ص ٢٠٩ يقول: وأمر الكاتب أن يكتب محمد بن عبدالله، وتجد ابن عبدالبر يقول في الدرر ص ٢٠٦: وأمره أن يكتب.

وهكذا كل ما اطلعت عليه من كتب السيرة والتاريخ ينصون على أن الرسول ﷺ آمر لا كاتب، ولا يذكرون وجها آخر.

فلما حضرت الدواة والصحيفة ـ بعد طول الكلام والمراجعة ـ دعا رسول الله ﷺ أوس بن خولي يكتب، فقال سهيل: لا يكتب إلا ابن عمك علي، أو عثمان بن عفان. فأمر عليا فكتب، فقال: اكتب، بسم الله الرحمن الرحيم. فقال سهيل: لا أعرف الرحمن، اكتب ما نكتُب، باسمك اللهم.

فضاق المسلمون من ذلك وقالوا: هو الرحمن، والله لا نكتب إلا الرحمن.

قال سهيل: إذاً لا أقاضيه على شيء، فقال رسول الله ﷺ: اكتب، باسمك اللهم. هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله.

فقال سهيل: لو أعلم أنك رسول الله ما خالفتك واتبعتك، أفترغب عن اسمك واسم أبيك، محمد بن عبدالله؟.

فضج المسلمون منها ضجة هي أشد من الأولى حتى ارتفعت الأصوات، وقام رجال يقولون: لا نكتب إلا محمد رسول الله! وأخذ أسيد بن حضير وسعد بن عبادة رضي الله عنهما بيد الكاتب فأمسكاها وقالا: لا تكتب إلا محمد رسول الله، وإلا فالسيف بيننا. علام نعطي هذه الدنية في ديننا؟ فجعل رسول الله ﷺ يخفضهم ويومي إليهم بيده: اسكتوا. وجعل حويطب يتعجب مما يصنعون، ويقول لمكرز: ما رأيت قوما أحوط لدينهم من هؤلاء!

فقال رسول الله ﷺ: أنا محمد بن عبدالله، فاكتب، فكتب:

« باسمك اللهم. هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبدالله وسهيل ابـن عمرو، اصطلحا على وضع الحرب عشر سنين، يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض، على أنه لا إسلال ولا إغلال، وأن بيننا عيبة مكفوفة. وأنه من أحب أن يدخل في عهد محمد وعقده فعل، وأنه من أحب أن يدخل في عهد قريش وعقدها فعل. وأنه من أتى محمداً منهم بغير إذن وليه رده محمد إليه، وأنه من أتى قريشاً من أصحاب محمد لم يردوه. وأن محمداً يرجع عنا عامه هذا بأصحابه، ويدخل علينا من قابل في أصحابه فيقيم بها ثلاثاً لا يـدخـل علينـا بسلاح إلا سلاح المسـافـر: السيـوف في القرب ».

شهد أبو بكر بن أبي قحافة، وعمر بن الخطاب، وعبدالرحمن ابن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وعثمان بن عفان، وأبو عبيدة بن الجراح، ومحمد بن مسلمة، وحويطب بن عبدالعزى، ومكرز بن حفص بن الأخيف، وكتب عليّ صدر الكتاب.

فقال سهيل: يكون عندي. وقال رسول الله ﷺ: بل عندي! ثم كتب له نسخة، وأخذ رسول الله ﷺ الكتاب الأول، وأخذ سهيل نسخته [٣١].

---

(٣١) امتاع الأسماع ١/٢٩٦ ـ ٢٩٨.

قال أبو عبدالرحمن: وسترد أحاديث غير صحيحة في نسبة الكتابة إلى رسول الله ﷺ، أو أحاديث صحيحة لا دليل فيها على هذه الدعوى.

وستجد مناقشتها في الحديث عن قصة فتوى الباجي، وفي تعليقاتي على رسالة الباجي والأجوبة عليها بحول الله وقوته.



مَا يَترتّب عَلى إثبَات الكِتَابة وَنَفْيهَا



قال أبو عبدالرحمن: من زعم أن رسول الله ﷺ قد كتب أو قرأ قبل نزول آية سورة العنكبوت: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ وهي سورة مكيه فهو كافر مكذب لله لقيام الحجة عليه بنص لا احتمال في دلالته.

ووجوه الدلالة على صدق رسالة محمد ﷺ من هذا النفي نجدها في كلام نفيس لنصراني أسلم هو علي بن ربن الطبري. قال:

ومن آيات النبي ﷺ هذا القرآن، وإنما صار آية لمعان لم أر أحداً من مؤلفي الكتب في هذا الفن فسرها بل أطلق القول والدعوى فيه.

وما زلت وأنا نصراني أقول ويقول عم لي كان من علماء القوم وبلغائهم أن البلاغات ليست من آيات النبوة لأنها مشتركة في الأمم كلها، حتى إذا اعتزلت التقليد والألف وفارقت لزاز العادة

والتربية وتدبرت معاني القرآن علمت أن الأمر فيه كما قال أهله، وذلك أني لم أجد لأحد عربي ولا عجمي هندي ولا رومي كتاباً جمع من التوحيد والتهليل والثناء على الله عز وجل والتصديق بالرسل والأنبياء، والحث على الصالحات الباقيات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والترغيب في الجنة والتزهيد في النار، مثل هذا القرآن منذ كانت الدنيا.

جاءنا بكتاب هذه نسبته ونعته وله من القلوب هذا المحل والجلالة والحلاوة ومعه هذا النصر واليمن والغلبة، وكان صاحبه الذي نزل عليه أمياً لم يعرف كتابة ولا بلاغة فقط، فهو من آيات النبوة لا شك فيه ولا مرية.

وأيضا فإني رأيت جميع الكتب المخلدة لا تعدو أن تكون إما في آداب الدنيا وأخبار أهلها وإما في الدين.

فأما كتب الآداب والفلسفات والطب فإن غرضها ومغزاها غير هذا الغرض ولن تذكر مع كتب التنزيل وأما ما كان منها في الدين فأول مسمياتها وموجوداتها التوراة التي في أيدي أهل الكتاب ونجد عامتها في أنساب بني إسرائيل ومسيرها من مصر وحطتها وترحالها وأسماء المنازل التي نزلوها، وفيها مع ذلك سنن وشرائع تبهر العقول ويعجز عنها حول الرجال وطاقتهم.

فأما ما في القرآن من تلك الأخبار فإنما هي تذكير بأيام الله وتمثيل وتحذير وتنذير.

وأما الإنجيل الذي في أيدي النصارى فإن جله خبر المسيح ومولده وتصرفه، وآداب مع ذلك حسنة ومواعظ كريمة وحكم جسيمة وأمثال رائعة وليس فيها من السنن والشرائع والأخبار إلا اليسير القليل.

وأما كتاب الزبور ففيه أخبار وتسابيح ومزامير بارعة الحسن فائقة الحلاوة وليس فيها شيء من السنن والشرائع.

وأما كتاب أشعيا وأرميا وغيرهما من الأنبياء فجلها لعن لبني إسرائيل وبشارات بالخزي المعد لهم وإزالة النعم عنهم وإنزال النقم والسطوات بهم وهنات سوى ذلك، قد لسن وطعن عليها الزنادقة الخبثة، وقالوا إن الحكيم الرحيم يتعالى عن أن يوحي بمثلها ويأمر بما فيها من رش الدماء على المذابح وعلى ثياب الكهنة والأئمة وإحراق العظم وذكر الرفوث والفروث وما أشبهه وتتابع الغضب والسخطات والإستنان بالجلاء عن البيوت إذا تلمعت جدرانها بالبياض، لأن ذلك برص يعتري البيوت. وما أمر به قوم منهم بأن يمشي بعضهم إلى بعض مصلتين وأن يتجالدوا صابرين حتى يتفانوا ضرباً وخبطاً، ففعل القوم ذلك ولم يعصوا وأجابوا إلى

التفاني والاستقتال ولم يمتنعوا، ومن سارع إلى مثلها فهو مطيع وليس بعاص وولي وليس بعدو، ولا يستحق الأولياء وأهل الطاعة أن يؤمروا بالتفاني والتقتيل.

ثم أمرهم موسى عليه السلام، أن يأتوا جبلين متقاربين، ويصعد أحد الجبلين ستة أحياء منهم ويصعد ستة أحياء الجبل الآخر، وأن يقرأ قوم منهم نواميس التوراة التي لا يحملها الرجال ولا الجبال ناموسا ناموسا وسنة سنة ويقولون إن من خالف هذه النواميس وقصر فيها وأضاع شيئا منها فهو ملعون وتجاوبهم القبائل التي على الجبل الآخر بالتأمين لأولئك اللاعنين بأعلى أصواتهم فلم يدع أحدا منهم إلا عمه باللعنة.

وحملهم على أن يلعنوا أعقابهم من بعدهم مجتهدين طائعين في ذلك كله غير مخالفين فصاروا إلى البوار من قبل أن يستقر بهم الدار، وإلى اللعنة الشاملة من قبل أن يرجوا رائحة الغلبة والسعة.

وفي مثل قول حزقيال النبي: أن الله أمره أن يحلق رأسه ولحيته بسيف صارم حاد.

ومثل قول هوشاع النبي أن الله أمره أن يتزوج بأمرأة مشهورة بالزناء فولدت له ابنين وأمره أن يسمى أحدهما (لا أرحم) والثاني

(ليسوا حزبي) ليعلم بنو إسرائيل أنّي لا أرحمهم ولا اعتد بهم أولياء وحزبا.

وقال هوشاع عن الله في اليهود: إن أمهم زانية وأنهم ولدوا لغير رشدة.

وقول بعض الأنبياء لليهود عن الله إن أمكن أعجبتها ذكور أهل مصر.

وخطب أشعيا على بني إسرائيل بخطبة ثم قال: إن قائل ذلك هو الرب الذي نوره بصهيون وتنوره ببيت المقدس.

فأما القرآن فلن يوجد فيه حرف مما يشبه ذلك، بل منسوج بالتوحيد والتهاليل والتحاميد والسنن والشرائع والخبر والأثر والوعد والوعيد والرغبة والرهبة والنبوات والبشارات بالأمور الجميلة التي تليق بجلال الله وحكمته وطَوْله وبسط الأمل في الغفران والرأفة وقبول التوبة والمعاني التي ترتاح لها الأنفس وتستريح إليها الآمال فلا تقنط. بل يقول الله فيه: ﴿إن الله غفور رحيم﴾. ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾. ويقول: ﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم﴾.

ولذلك استحق أن يقال إن هذا الكتاب آية من آيات النبوة إذ

لم يكن له نظير مذخلق الخلق وخط في الرق.

وإنه ليشتمل على فضائل أخرى باهرة ذات أنوار وأسار وهي: أن تلك الكتب، بل هذه التي للحكماء خاصة إنما ألفها قوم أدباء علماء بعد تفكر وارتياض، وبعد أن نشأوا في المدن وسمعوا الأخبار وثافنوا العلماء.

فأما النبي ﷺ، فلم يكن كذلك، بل أمي أبطحي لم يسمع من مصري ولا رومي ولا هندي ولا فارسي، ولا اختلف إلى مجالس الأدباء لطلب أدب وقراءة كتاب، وجاء بكلام بهر أهل اللغة وغمر أهل الفصاحة والسلاطة، وخضعت به رقاب الأمة، فإنه قال عن الله عز وجل: ﴿قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين﴾.

وقال: ﴿قل فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين﴾.

فما كان في القوم من تزمزم ونطق بل بصبصوا وأذعنوا ودانوا.

وقد يحتج علماء أهل الذمة بأن النبي عليه السلام كان أميا وأن الله لا يبخل على أنبيائه برسم الكتابة إذ كان أحسن ما اختصهم به وأقل ما علمهم من غيبه وآياته، والجواب فيه أن الله تعالى خص

كلا منهم بما رأى[1] جل وعز، فمنهم الخطيب البارع مثل داوود، ومنهم التمتام والألثغ مثل موسى، ومنهم من أحيا الميت دون غيره، ومنهم من فلق البحر وفجر من الصخر ينابيع المياه ولم يعط ذلك غيره، ومنهم حكيم كاتب مثل سليمان، ومنهم أمي مثل داوود، فإنه قال في زبوره: (من أجل إني لم أعرف الكتابة) فلم يزر ذلك به كما أنه لم يزر بالمسيح أن لا يكون ملاعب الأسنة أو من رماة الحدق أو لا يكون ماسحا ولا مهندسا.

وكما أنه لم يزر بموسى أن لا يكون لسنا خطيبا أو ماشيا على الهواء وأن لا يكون أبرأ الأكمه والأبرص، وأن لم يزر به وبداوود ونظرائهما عليهم السلام أن لا يكون الله رفعهما إلى السماء كما رفع غيرهما.

فليس لقائل أن يقول بخل على فلان النبي بما جاد به لفلان النبي بل قائل ذلك معاند مارد.

أما ترى أنه لم يعب شمعون الصفا ولا متى ولوقا تلامذة المسيح عليه السلام بأن لم يكونوا بلغوا مدى فولوس في بلاغته وبيانه، وكذلك النبي ﷺ لم يشنه أنه أمي مثل داود، بل جعل الله ذلك آية باهرة وحجة على من كفر به من قومه إذ كان قد صح عند

---

(١) لو قال: بما قضت به حكمته وعلمه لكان ذلك أليق بجلال الله.

الأمم وأهل الذمة أنه لم يجيء بهذا القرآن بفضل بيان أو حكمة أرضية.

ولقد كان عليه السلام موجزا في كلامه نزورا يذم المكثار المهذار ويترسلُ في القول.

بلغنا أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول: إنه لم يكن النبي ﷺ يسرد الكلام سردكم، كان كلامه نزرا وأنتم تنثرونه نثرا.

ولقد ذهب يوما يتكلم فضاق به فسكت ثم قال: إن هذا البكاء أمر يكون في الأنبياء.

والبكاء الإقلال، من قولهم بئر بكية أي قليلة الماء، وشاة بكية إذا كانت منقطعة اللبن.

وسمع عليه السلام واحدا يتشدق ويشقق الكلام، فقال له اسكت، ثم أقبل على من حضر فقال: قولوا بقولكم ولا يستهوينكم الشيطان إن أحبكم إلي وأقربكم مني يوم القيامة أحسنكم عملا، وإن أبغضكم إلي وأبعدكم مني يوم القيامة أسوأكم عملا، وإني أبغض الثرثارين والمتشدقين والمتفيهقين.

فالأمية التي عابه بها أهل الذمة غير مزرية به ولا عائبة بل حجة وبرهان منير، فلو جاء بمثل هذا الكتاب الذي قد وصفته

رجل أديب خطيب لكان كذلك آية من الآيات فكيف إذا جاء به رجل بدوي أمي، فإن ذلك يشهد له أن الله أنطقه وروح القدس سدده (٢).

وها هنا نص نفيس آخر لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني. قال:

كان معلوما من حال النبي ﷺ، أنه كان أميا لا يكتب، ولا يحسن أن يقرأ.

وكذلك كان معروفا من حاله أنه لم يكن يعرف شيئا من كتب المتقدمين، وأقاصيصهم وأنبائهم وسيرهم، ثم أتى بجمل ما وقع وحدث، من عظيات الأمور، ومهمات السير من حين خلق الله آدم عليه السلام، إلى حين مبعثه، فذكر في الكتاب، الذي جاء به معجزة له قصة آدم عليه السلام، وابتداء خلقه، وصار أمره إليه من الخروج من الجنة، ثم جملا من أمر ولده وأحواله وتوبته، ثم ذكر قصة نوح عليه السلام وما كان بينه وبين قومه، وما انتهى إليه أمرهم [٤] وكذلك أمر إبراهيم عليه السلام، إلى ذكر سائر الأنبياء المذكورين في القرآن، والملوك والفراعنة الذين كانوا في

---

(٢) الدين والدولة ص ٩٨ - ١٠٧ والمؤلف علي بن ربن الطبري وهو أبو الحسن علي بن سمل الفيلسوف الطبيب عاش إلى ما بعد قتل الخليفة المتوكل.

أيام الأنبياء صلوات الله عليهم.

ونحن نعلم ضرورة أن هذا مما لا سبيل إليه، إلا عن تعلم، وإذ كان معروفا أنه لم يكن ملابسا لأهل الآثار وحملة الأخبار، ولا مترددا إلى التعلم منهم، ولا كان ممن يقرأ، فيجوز أن يقع إليه كتاب فيأخذ منه: علم أنه لا يصل إلى علم ذلك إلا بتأييد من جهة الوحي، ولذلك قال الله عز وجل: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب، ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾ [سورة العنكبوت ٤٨] وقال: ﴿وكذلك نصرف الآيات، وليقولوا درست﴾ [سورة الأنعام ١٠٥] وقد بينا أن من كان يختلف إلى تعلم علم، ويشتغل بملابسة أهل صنعة، لم يخف على الناس أمره، ولم يشتبه عندهم مذهبه، وقد كان يعرف فيهم من يحسن هذا العلم، وإن كان نادرا، وكذلك كان يعرف من يختلف إليه للتعلم، وليس يخفى في العرف عالم كل صنعة ومتعلمها، فلو كان منهم لم يخف أمره [٣].

وقال الباقلاني في التمهيد:

وما انطوى عليه القرآن من قصص الأولين وسير الماضين وأحاديث المتقدمين، وذكر ما شجر بينهم وكان في أعصارهم، مما

---

(٣) إعجاز القرآن ص ٣٤ - ٣٥.

لا يجوز حصول علمه إلا لمن كثر لقاؤه لأهل السير، ودرسه لها وعنايته بها، ومجالسته لأهلها، وكان ممن يتلو الكتب ويستخرجها، مع العلم بأن النبي، ﷺ، لم يكن يتلو كتابا ولا يخطه بيمينه، وأنه لم يكن من يعرف بدراسة الكتب ومجالسة أهل السير والأخذ عنهم، ولا لقي إلا من لقوه، ولا عرف إلا من عرفوه، وأنهم يعرفون دأبه وديدنه، ومنشأه وتصرفه في حال إقامته بينهم وظعنه عنهم، فدل ذلك على أن المخبر له عن هذه الأمور هو الله سبحانه علام الغيوب[٤].

ومذهب الجاحظ أن أداة الكتابة وافرة تامة مجتمعة كاملة في رسول الله ﷺ ولكنه صرف تلك القوى إلى ما هو أزكى بالنبوة.

قال الجاحظ:

وكان شيخ من البصريين يقول:

إن الله إنما جعل نبيّه أمياً لا يكتب ولا يحسب ولا ينسب، ولا يقرض الشعر، ولا يتكلف الخطابة، ولا يتعمد البلاغة، لينفرد الله بتعليمه الفقه وأحكام الشريعة، ويقصره على معرفة مصالح الدين

---

(٤) المصدر السابق ص ٤٩ (عن حاشية المحقق).

دون ما تتباهى به العرب: من قيافة الأثر والبشر، ومن العلم بالأنواء وبالخيل، وبالأنساب وبالأخبار، وتكلف قول الأشعار، ليكون إذا جاء بالقرآن الحكيم وتكلم بالكلام العجيب، كان ذلك أدل على أنه من الله.

وزعم أن الله تعالى لم يمنعه معرفة آدابهم وأخبارهم وأشعارهم ليكون أنقص حظا من الحاسب الكاتب، ومن الخطيب الناسب، ولكن ليجعله نبيا، وليتولى من تعليمه ما هو أزكى وأنمى، فإنما نقصه ليزيده، ومنعه ليعطيه، وحجبه عن القليل ليجلي له الكثير.

وقد أخطأ هذا الشيخ ولم يرد إلا الخير، وقال بمبلغ علمه ومنتهى رأيه، ولو زعم أن أداة الحساب والكتابة، وأداة قرض الشعر ورواية جميع النسب، قد كانت فيه تامة وافرة، ومجتمعة كاملة، ولكنه ﷺ صرف تلك القوى وتلك الاستطاعة إلى ما هو أزكى بالنبوة، وأشبه بمرتبة الرسالة، وكان إذا احتاج إلى البلاغة كان أبلغ البلغاء، وإذا احتاج إلى الخطابة كان أخطب الخطباء، وأنسب من كل ناسب، وأقوف من كل قائف ولو كان في ظاهره، والمعروف من شأنه أنه كاتب حاسب، وشاعر ناسب ومتفرس قائف ثم أعطاه الله برهانات الرسالة، وعلامات النبوة ما كان ذلك بمانع من وجوب تصديقه، ولزوم طاعته، والانقياد لأمره على سخطهم ورضاهم، ومكروههم ومحبوبهم، ولكنه أراد

ألا يكون للشاغب متعلق عما دعا إليه حتى لا يكون دون المعرفة بحقه حجاب وإن رق، وليكون ذلك أخف في المؤونة، وأسهل في المحنة، فلذلك صرف نفسه عن الأمور التي كانوا يتكلفونها ويتنافسون فيها، فلما طال هجرانه لقرض الشعر وروايته، صار لسانه لا ينطلق به، والعادة توأم الطبيعة، فأما في غير ذلك فإنه إذا شاء كان أنطق من كل منطيق، وأنسب من كل ناسب، وأقوف من كل قائف.

وكانت آلته أوفر وأداته أكمل، إلا أنها كانت مصروفة إلى ما هو أرد.

وبين أن نضيف إليه العجز، وبين أن نضيف إليه العادة الحسنة وامتناع شيء عليه من طول الهجران له فرق.

ومن العجب أن صاحب هذه المقالة لم يره عليه السلام في حال معجزة قط، بل لم يره إلا وهو إن أطال الكلام قصر عنه كل مطيل، وإن قصر القول أتى على غاية كل خطيب وما عدم منه إلا الخط وإقامة الشعر، فكيف ذهب ذلك المذهب والظاهر من أمره عليه السلام خلاف ما توهم.!؟[٥].

قال أبو عبدالرحمن: هذا كلام أدباء يحلونه بالإسراف في

(٥) البيان والتبيين ٣٢/٤ ـ ٣٤.

العبارة ويفخونه بالغموض ويقل فيه البرهان.

وكلام الجاحظ ها هنا لا يتحصل منه شيء.

وأداة الكتابة في كلام الجاحظ شيء غير مفهوم ولا محدد فإن أراد قابلية التعلم ولكنه لم يتعلم فهذا هو المعتاد في البشر فكلهم قابلون لتعلم الحرف إذا سلمت حواسهم التي تكتسب بها الحرفة.

وإن أراد أن أسباب التعليم مهيأة له وافرة ولكنه صرف عن ذلك فلا يظهر لي أن هذا هو الواقع التاريخي لأن الكتاب نوادر في جيل الأميين وهذا يعني تعسر الأسباب.

وإن أراد أن الرسول ﷺ تعلم الكتابة ثم امتنعت عليه لطول الهجران فذلك مكابرة للواقع.

وإن أراد أن الله ألهمه الكتابة من غير تعليم أو بتعليم من جبريل فهذه دعوى تحتاج إلى دليل ولا تتصور إلا بعد البعثة.

وأما قول الجاحظ: والظاهر من أمره عليه السلام خلاف ما توهم فجمجمة لم يعطنا الجاحظ ما وراءها لنأخذ أو نرد بحق.

وها هنا فصل جيد للقاضي عبدالجبار بن أحمد المعتزلي.

قال رحمه الله:

فإن قيل: أين لكم أنه ما قرأ الكتب، ولا كان يختلف إلى أهلها ولا اختلفوا إليه وأنتم ما أدركتم زمانه، وقد قال له عدوه: أنها ﴿أساطير الأولين اكتتبها[٦] فهي تملى عليه بكرة وأصيلا﴾ [سورة الفرقان /٥] وقالوا: ﴿إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون﴾ [سورة الفرقان /٤]؟

قلنا: ما ادعينا إن خصومه ما ادعوا ذلك عليه، وليس دعواهم حجة عليه، بل لما انقطعوا وقامت حجته ادعوا هذا عليه، ونحن وإن لم نكن في زمانه ﷺ فقد علمنا أنه ما قرأ هذه الكتب ولا اكتتبها ولا اختلف إلى أهلها، ولا اختلفوا إليه ولا تلقى ذلك عن أحد من الناس، لأنه ما من أحد يطلب فنا من الفنون إلا وله في ذلك تارات وطبقات، فأول ذلك أن يكون طالبا وسائلا عمن عنده هذا الأدب وهذا الفن من العلم والأدب، ثم يختلف إلى أهله ويصحبهم، فيكون تارة مبتدئا، ثم متوسطا ثم ماهرا متقدما.

وكل هذه الأحوال معروفة معلومة لأهل زمانه، لا يجوز أن يذهب عليهم، ولا يجوز أن يخفى ولا يكتم عن أحد كائنا من كان، فلو كان قد تعاطاه ﷺ ثم اكتتم عليه لكان ذلك من أكبر آياته وأعظم معجزاته فإذ العادة قد انتقضت به، فقد أعطاه الخصم

---

(٦) قال أبو عبدالرحمن: اكتتبها ليست بمعنى كتبها.

أكثر مما ادعى، ولو جاز أن يخفي ذلك ويتستر على أحد من الناس، لما استتر ذلك على محمد ﷺ لأن عدوه وطالبه والمتتبع لأمره والمفتش عن أحواله من قريش والأقربين من أهله ومن دهاة اليهود والنصارى وغيرهم كثير، ولنفسه الصدق، وحجته عليهم ألا يكذب في شيء ولا يناقض، ثم إن الذين اتبعوه لأنه نبي وصادق.

وقد عرف عدوه ووليه منشأه ومتقلبه ومثواه، ومعهم سافر، وبينهم تربى ونشأ، وأزواجه إنما هن بنات أعدائه وأوليائه الذين اعتقدوا صدق نبوته، وهن ممن يعتقد صدقه ونبوته فمن هذه سبيلة، يتعلم الكتابة بالقلم الواحد أو بالأقلام المختلفة، ويكتب ويقرأ، ويختلف إلى أهل هذه اللغات ويصحبهم ويأخذ عنهم، ويتستر ذلك على أهله ونسائه وعدوه ووليه؟ هذا لا يعتقده من تأمل الأمور وتدبرها.

بل لو كان ذلك له ﷺ يوما واحدا أو ساعة واحدة، لعلم به الأولون والآخرون للأحوال التي اختص بها مما قدمنا ذكره.

ولا فرق بين من ادعى هذا عليه، أو ادعى أنه قد كان مرة تهود وأظهر اليهودية وخرج فأقام مرة ببابك، ومرة ببيت المقدس، وأنه كان مرة تنصر ولبس المسوح وأقام في البيع وخرج

مرة وأقام ببلاد الروم وصام صوم النصارى وأقام أعيادهم وكان يحلق وسط رأسه كصنع الرهبان، وأن ذلك كله تم له وخفي على أهله ونسائه وعدوه ووليه.

فتأمل رحمك الله هذه الآية فإنها عظيمة جليلة، ولو لم يكن له إلا هي لكفت وأغنت، وانظر كيف يقول وقد اقتص قصة نوح عليه السلام ثم قال في آخرها: ﴿تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا فاصبر إن العاقبة للمتقين﴾ [سورة هود /٤٩].

وانظر كيف يقول له: إن هذا ليس من علمك ولا من علم قومك، والعدو والولي يسمع ذلك.

وتأمل قوله عز وجل في قصة يوسف عليه السلام ﴿ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذا أجمعوا أمرهم وهم يمكرون﴾ [سورة يوسف /١٠٢]

ثم عزاه وقال له: آيتك بينة وحجتك قائمة وإن عصوك فما ها هنا شبهة في مخالفتك ولا أمر يصد عن اتباعك، ولست أول من قامت حجته فلم يتبع فقال له: ﴿وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين. وما تسألهم عليه من أجر، إن هو إلا ذكر للعالمين. وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها

معرضون﴾ [سورة يوسف /١٠٣ - ١٠٥].

وانظر كيف يدل ويستطيل ويصول على العدو والولي بأن هذا إنما ناله بالوحي، وأنه ما قرأ كتابا ولا خط، وأنه قد كان في غفلة من هذا فقال: ﴿وما كنت ترجو أن يلقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربك﴾ [سورة القصص /٨٦] ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾ [سورة العنكبوت /٤٨].

وقال له في أول سورة يوسف: ﴿نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين﴾ [سورة يوسف /٣] ثم يقول في آخر السورة: ﴿لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾ [سورة يوسف /١١١].

وتأمل قوله عز وجل في سورة القصص: ﴿وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين﴾ ... إلى قوله: ﴿وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكنا كنا مرسلين. وما كنت بجانب الطور إذ نادينا ولكن رحمة من ربك﴾ [سورة القصص /٤٤ - ٤٦].

وانظر إلى هذا الاحتجاج بأنه ما نال هذا ولا عرفه إلا بوحي من الله [٧].

قال أبو عبدالرحمن: أما الزعم بأنه ﷺ كتب أو قرأ من كتاب بعد نزول آية سورة العنكبوت فهو زعم باطل ولكنني لا أكفر بهذا الزعيم من أخطأ اجتهادا متحريا للحق من لدن الشعبي إلى الباجي، لأنني رأيت تعليلاتهم التي مضى استعراضها تقوم على شبهتين:

أولها: أن احتمال وقوع ذلك ليس محظورا في الملة إذ لم يقم البرهان على نفي الكتابة والقراءة بعد نزول الآية الآنفة الذكر، ولأن دلالة الأمية على صدق الرسالة حصلت بإبلاغ الآيات والسور التي نزلت قبل الآية المذكورة من سورة العنكبوت.

ويشترط في رفع المحظور عن هذا الاحتمال أن يكون القدر المحتمل من الكتابة أو القراءة من كتاب لا يتنافى مع معنى الأمية لغة لأن الرسول ﷺ أمي قبل البعثة وبعدها وقد بينت فيما خلا أن القراءة ليست شرطا للأمية لأن قراءة غير الكاتب من باب التهجي ولا يكون تلاوة إلا إذا تتابع أداؤه وهذه صفة المتقن لا

(٧) تثبيت دلائل النبوة ١/٨٧ - ٩٠.

المتهجي. وقد بينت أيضا أن كتابة العامي لاسمه بعناء لا تنافي معنى الأمية.

وثانيهما: أن ذلك الاحتمال لا يجوز ادعاؤه واقعا إلا بقيام برهان على ذلك ولا يجوز تعدي كمية ما أثبته البرهان من مكتوب أو مقروء.

وهذا القدر إن ثبت أنه خط ماهر وقراءة ماهرة من أسطر مكتوبة فيجب اعتقاد أنه أمر حدث لرسول الله ﷺ وليس عادة له ولم يكتسبه بسبب دنيوي وإنما هو إلهام من الله أو تعليم من جبريل عليه السلام بإذن الله.

أما التلاوة من الحفظ فرسول الله ﷺ قمة في حسن التلاوة وإتقانها وبهذا تصح دعوى الدلالة على صدق الرسالة.

ففي ما جاء به من عند الله مع أميته إعجاز، ثم أصبحت كتابته رغم ما علم من أميته إعجازاً آخر.

فأنت ترى من مسوغات هذه الشبهة أنهم لم يتعمدوا القدح في براهين الرسالة ولم يتعمدوا صرف ظاهر الأمية عن ظاهرها، ولم يدعوا من الكتابة إلا القدر الذي وجدوا الدليل عليه وهو جملة (ابن عبدالله) وصعب عليهم توجيه حديث البراء الذي فيه أن الرسول ﷺ كتب بيده جملة (ابن عبدالله) وليس من مذهب

المجتهد المسلم رد الخبر الصحيح فاجتهدوا في الجمع بين النصوص دون تكلف يحسون به فجمعوا بين نص البراء ونصوص الأمية ونصوص إثبات الكتابة بأن جعلوا النفي المطلق لما قبل الرسالة أخذا من قوله تعالى (من قبله) ووجدوا أن جملة (ابن عبدالله) لا تنافي كتابتها مدلول الأمية لأن الأميين كتبوا أسماءهم ثم زادوا حيطة فحملوا كتابة هذه الجملة على الإعجاز ويعنون بذلك الدلالة على صدق الرسالة.

وهم سلكوا طريق الاجتهاد مع صدق النية في تحري الحق فأخطؤه وشذوا عن معتقد جمهور العلماء والمحققين.

أما المذهب الصحيح فهو أن رسول الله ﷺ ما كتب حرفا واحدا ولا قرأ من كتاب حرفا واحدا منذ ولد إلى أن لقي ربه عليه الصلاة والسلام لأن هذا مقتضى الأمية والرسول ﷺ أمي قبل الرسالة وبعدها وقد احتاط له ربه من أي شائبة تعكر صفو الأمية.

واستدلالهم بقوله تعالى: ﴿من قبله﴾ كقيد للخط باطل من وجهين ضروريين:

أولها: أنه خلاف الظاهر من لغة العرب التي يحمل عليها كلام الشرع كما وضحت ذلك آنفا.

فمن زعم أنها قيد لما بعدها ﴿ولا تخطه﴾ فقط خالف الظاهر فيحتاج إلى برهان.

وثانيهما: أن هذا الظاهر هو المؤيد للنصوص الأخرى عن أمية الرسول صلى الله عليه وسلم.

فتأويل هذا الظاهر يقتضي الشطط في تأويل النصوص الأخرى عن أميته صلى الله عليه وسلم.

واستدلالهم بحديث البراء بن عازب رضي الله عنه صحيح لو لم ترد النصوص الدالة على أن حديث البراء مختصر.

ونحن معهم في القول بأن كتابة الاسم والتهجي في الكتاب لو ثبت لا ينافي الأمية ولكننا موقنون بأنه لم يحصل من رسول الله ﷺ قراءة ولا كتابة مدة دهره بإطلاق.

والاحتمال الممكن شيء، والواقع المتعين شيء آخر.

ونحن معهم في أن الرسول ﷺ لو كتب رغم أميته لكان ذلك دلالة على النبوة لأن الله ألهمه ما لم يتعلمه ولكننا على يقين بأن الكتابة لم تحصل منه مطلقا.

وكون كتابة الاسم والتهجي لا ينافي الأمية يعني أن دعوى ذينك لا تنافي علامات النبوة الثابتة من كونه لا يخط ولا يتلو وهما

أمران أخص من عموم الأمية لذا فأنا معهم في القول بأن الكتابة بعد النبوة إعجاز آخر ينافي إعجاز نفي الكتابة قبل النبوة لأن الكتابة من الأمي من غير تعلم إعجاز والأمية ذاتها شرط في دعوى الإعجاز.

فإن قيل: حصول الكتابة فيما بعد يثير الشك في صحة دعوى الأمية التي يقوم عليها دعوى الإعجاز فالجواب: أنه قام اليقين على الأمية قبل البعثة.

فإن قيل إن الكتابة بعد النبوة تزيل اليقين فيصبح شكا ما كان يقينا.

فالجواب أن هذا صحيح لو لم يقم البرهان على سبب هذه الكتابة الحادثة.

وقد علم بدلائل النبوة الأخرى أن كتابته ﷺ رغَم أميته أسهل ما يتصور بالنسبة لدلائله الأخرى الباهرة.

فإن صح أن رسول الله ﷺ كتب يوم الحديبية فلم ينقل حرف واحد عن ارتداد صحابي بهذا السبب لعلمهم بأن ذلك من أبسط دلائله.

ولم ينقل حرف واحد عن كافر قال إنك جحدت عنا من علم

الكتابة ما كنت تنكره، لأنهم رغم كفرهم على يقين من أميته.

كل هذا أقوله على فرض أنه ﷺ كتب يوم الحديبية ولكن الواقع أنه لم يكتب.

وسترى في التحشيات إن شاء الله ملاحقة لشبههم.

قِصَّة فَتْوَى البَاجِي وَأَصْدَاؤُهَا



ذكر القاضي عياض اليحصبي (- ٥٤٤ هـ):

أن أبا الوليد ألف رسالته المسماة بتحقيق المذهب وموضوعها القول بأن النبي ﷺ كتب.

ويذكر سبب تأليفه هذه الرسالة فيقول:

وكان أصل ذلك أنه قرأ عليه بدانية في كتاب البخاري حديث المقاضاة ومر في حديث إسرائيل [١] فكتب فتكلم أبو الوليد على الحديث وذكر قول من قال بظاهر هذا اللفظ فأنكره عليه ابن الصائغ [٢] وكفره بإجازته الكتابة على النبي الأمي وأن هذا تكذيب للقرآن.

(١) نص الحديث الشريف: فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب.

(٢) ابن الصائغ: أبو بكر بن الصائغ الزاهد.

=

وأعلى ما حمل من أشياعه في الإنكار والشناعة وقبحوا عند العامة ما أتى به.

وأكثر القالة فيه من لم يفهم غرضه حتى أطلق عليه اللعنة غلاتهم وضمنوا البراءة منه أشعارهم وحتى قام بعض خطبائهم في الجمع.

وفي ذلك يقول عبدالله بن هند الشاعر:

برئت ممن شرى دنيا بآخـرة   وقال إن رسول الله قد كتبا (٣)

في نظمه.

أخبرني الثقة أنه سمع خطيب دانية ضمنها خطبته يوم الجمعة فأنشدها على رؤوس الناس رحمه الله.

فألف هذا الكتاب وبين فيه وجوه المسألة لمن لم يفهمها وأنها لا تقدح في المعجزة كما لا تقدح القراءة في ذلك بعد أن لم يكن قارئا، بل في هذا معجزة أخرى.

= قال عياض من فقهاء دانية ومتقدمي المفتين بها موصوف بالحفظ، وله بها مع القاضي أبو الوليد الباجي أخبار ذكرها في كتاب الفرق ٤/٨٨٧.

(٣) في شرح المواهب اللدنية: شرى بمعنى اشترى. ومراد هذا الشاعر الإزراء على الباجي وأنه قاله ليتميز به على غيره ويتقرب به إلى عظماء بلده ليكرموه ويقدموه على غيره.

وأطال في ذلك الكلام وذكر من قال بهذا القول من العلماء وكان المقرىء أبو محمد بن سهل من أشد الناس عليه في ذلك، ولم ينكر عليه أولو التحقيق في العلم والمعرفة بأسراره وأخفائه شيئا من قوله.

وكتب بالمسألة إلى الشيوخ في صقلية وغيرها فأنكروا إنكارهم عليه وأثنوا عليه وسوغوا تأويله. منهم ابن الجزار(٤).

وقال أبو الحسن علي بن عبدالله الجذامي النباهي المالقي:

ومن الكلام الذي استعظم بالأندلس في حق القاضي أبي الوليد الباجي الذي أفصح به قوله على النبي ﷺ أنه كتب بيده، وكان أصل ذلك أنه قرىء عليه بمدينة دانية في كتاب البخاري حديث المقاضاة فتكلم عليه وأشار إلى تصويب من قال بظاهره.

فقيل له:

وعلى من يعود ضمير قوله كتب؟.

فقال:

---

(٤) ترتيب المدارك ٤/٨٠٥ - ٨٠٦.

قال أبو عبدالرحمن: إمام صقلية أبو محمد عبدالحق وقد فند قول الباجي، وإنما زكى شخصية الباجي دون مقالته من وصلت إلينا فتواه.

على النبي صلى الله عليه وسلم.

فقيل له:

وكتب بيده؟.

قال: نعم ألا ترونه يقول في الحديث:

فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن الكتاب فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله.

قال ابن العربي في سراجه:

فأعملوا ونسبوا كل تكذيب وتعطيل إليه.

وكان من قوله: أن النبي الأمي يجوز أن يكتب بعد أميته فيكون ذلك من معجزاته وكتب أمير وطنه في المسألة إلى أفريقية وصقلية برغبة الباجي في ذلك فجاءت الأجوبة من هناك بتصديقه وتصويب مقالته.

فسلم فيها قوم وصدرت من بعض الفقهاء بالأندلس في معرض الرد لها وإبطال مضمنها أوضاع منها جزء للزاهد أبي محمد بن مفوز.

قال صاحب الإكمال(٥):

(٥) هو القاضي عياض.

فطال كلام كل فرقة في هذا الباب وشنعت كل واحدة على صاحبتها وربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا[٦].

قال أبو عبدالرحمن: في هذا النص أن كتابة الأمير إلى أفريقية وصقلية، وأن الأجوبة جاءت بتأييد الباجي وأن هناك ردودا غير رد ابن مفوز، وأن رد ابن مفوز على مقولة الباجي بدانية.

إلا أن نص القاضي عياض السابق الذكر بين أن كتاب الباجي للآفاق بواسطة الأمير بعد تأليفه لمؤلفه تحقيق المذهب.

والصواب أن العلماء ردوا على مقالة الباجي الشفوية بدانية وكتبوا أجوبتهم بناء على ما بلغهم من خطاب الأمير أما رسالة تحقيق المذهب فلم يؤلفها إلا بعد أجوبة العلماء، لأنه في الباب الرابع من رسالته نص على أنه اطلع على أجوبة فقهاء صقلية.

ويزيدنا الحافظ أبو القاسم علي بن الحسين بن عساكر إيضاحا فيذكر:

أن الباجي جرى بينه وبين علماء الأندلس مناظرة في أن النبي ﷺ كتب أم لم يكتب.

---

(٦) تاريخ قضاة الأندلس ص ٢٠٢.

فذهب الباجي إلى أنه كتب وألف رسالته في ذلك وحكى عن بعض العلماء القول بأنه ﷺ كتب يوم الحديبية بيده وتكلم على ذلك بأبين كلام وأوضحه فقام بعض العلماء في عصره وأنكروا ذلك وشنعوا عليه وأجاب أحمد بن محمد اللخمي بتصويبه وقال في حقه:

ولا يجوز أن يؤذى إمام من أئمة المسلمين معروف خيره وعلمه وصحة مذهبه وعلمه بالفقه والكلام ولا أن يطلق عليه بالتضليل والتبديع.

وقال جعفر بن عبدالجبار منتصرا له:

وما يستبدع ذلك يعني الإجادة والصواب من مثله لما وهبه الله من الفهم وكيف لا يكون كذلك وقد ارتحل إلى العراق وقرأ على الشيوخ الجلة من أئمة السنة.

وقال الحسن بن علي التميمي المصري: وقفت على ما كتبه القاضي الفقيه الأجل شيخنا وكبيرنا وإمامنا الذي نفزع إليه في المشكلات ونعتمد عليه فيما دهمنا من أمور الناس ومعرفة توحيد خالقنا وصفاته التي بان بها عن جميع المخلوقات أدام الله للمسلمين توفيقه وتسديده، وما من به عليهم منه من البصيرة والهداية من خطأ المخطئين وعمى العامين فلو نهضوا نحو الفقيه القاضي ليتعلموا

منه أوائل المفترضات ومعرفة خالقهم وما خصنا به جميع أهل السنة والإيمان لكان بهم أحرى[٧].

وورد أيضاً جواب من عبدالله بن الحسين البصري المقيم بصقلية بتصويبه يقول فيه: والفقيه القاضي من انتشرت إمامته واشتهرت عدالته فلو سأل من حاول الرد والتضليل للفقيه القاضي كل من قدم من شرق وغرب لشهد الكل بإمامته وحفظه للحديث ومعرفته للصحيح منه والسقيم وسائر علومه وأصول الدين وفروعه.

وكتب أيضاً أبو الفضل جعفر بن نصر البغدادي يقول فيه:

ولا يحل لأحد أن يعنفه فيما أتى به إذ هو إمام جامع أو إمام الأئمة في المشرق والمغرب ولا سيما بالعراق وإن أكثر البلاد لمفتقرة لعلمه بالصحيح من الحديث والسقيم فلو نهض كل من رد عليه ليتعلموا منه أوائل المفترضات عليهم لكان بهم أحرى ويزيلوا عن أنفسهم الحسد والبغض وإنما يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون[٨].

---

(٧) قال أبو عبدالرحمن: بل لو اقتصر الباجي على تعلم ذلك وتعليمه لكان به أحرى.

(٨) تهذيب تاريخ ابن عساكر ٦/٢٤٩ ـ ٢٥٠ والاستدلال بهذه الآية الكريمة في حق من اشتدت حميته لدين الله من باب الشغب على دين الله، وليس الباجي بأعز عليهم من دين ربهم، ولا سيما أن الباجي ها هنا ناصر شبهة.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني عـن زيـادة البخـاري مـن حديث البراء بن عازب رضي الله عنه:

وقد تمسك بظاهر هذه الرواية أبو الوليد الباجي فادعى أن النبي ﷺ كتب بيده بعد أن لم يكن يحسن يكتب فشنع عليه علماء الأندلس في زمانه ورموه بالزندقة وأن الذي قاله مخالف للقرآن حتى قال قائلهم:

برئت ممن شرى دنيا بآخـرة   وقال إن رسول الله قد كتبـا

فجمعهم الأمير فاستظهر الباجي عليهم بما لديه من المعرفة، وقال للأمير:

هذا لا ينافي القرآن بل يؤخذ من مفهوم القرآن، لأنه قيد النفي بما قبل ورود القرآن فقال: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ [سورة العنكبوت /٤٨].

وبعد أن تحققت أميته وتقررت بذلك معجزته وأمن الارتياب في ذلك: لا مانع من أن يعرف الكتابة فالكتابة بعد ذلك من غير تعليم فتكون معجزة أخرى.

وذكر ابن دحية أن جماعة من العلماء وافقوا الباجي في ذلك منهم شيخه أبو ذر الهروي وأبو الفتح النيسابوري وآخرون من

علماء أفريقية وغيرها واحتج بعضهم لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة وعمر بن شبة من طريق مجاهد عن عون عن عبدالله قال:

ما مات رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ.

قال مجاهد: فذكرت للشعبي فقال:

صدق قد سمعت من يذكر ذلك(٩).

ومن طريق يونس بن ميسرة عن أبي كبشة السلولي عن سهل ابن الحنظلية: أن النبي ﷺ أمر معاوية أن يكتب للأقرع وعيينة.

فقال عيينة: أتـراني أذهب بصحيفة المتلمس؟.

فأخذ رسول الله ﷺ الصحيفة فنظر فيها فقال:

قد كتب لك بما أمر لك.

قال يونس: فنرى أن رسول الله ﷺ كتب بعد ما أنزل عليه(١٠).

(٩) خرجت هذا الحديث في تعليقي على رسالة الباجي.

(١٠) هذه رواية ابن أبي شيبة وابن شبة ورواه النقاش في تفسيره وقد رواه أبو داود وأحمد وابن حبان في صحيحه بدون وجه الشاهد.

قال عياض:

وردت آثار تدل على معرفته حروف الخط وحسن تصويرها كقوله لكاتبه:

ضع القلم على أذنك فإنه أذكر لك(١١).

---

(١١) قال الترمذي: حدثنا قتيبة أخبرنا عبدالله بن الحارث عن عنبسة عن محمد بن زاذان عن أم سعد عن زيد بن ثابت قال: دخلت على رسول الله ﷺ وبين يديه كاتب فسمعته يقول: ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للممليِ.
هذا حديث ما نعرفه إلا من هذا الوجه،وهو إسناد ضعيف، محمد بن زاذان وعنبسة بن عبدالرحمن يضعفان.
وقال القاري: لكن يعضده أن ابن عساكر رواه عن أنس مرفوعا ولفظه: إذا كتبت فضع قلمك على أذنك فإنه أذكر له. وفيه عمر بن الأزهر العتكي أحد الكذابين فلا يصلح شاهدا.
وقال السيوطي في تعليقاته على موضوعات ابن الجوزي: حديث زيد بن ثابت فيه عنبسة متروك عن محمد بن زاذان لا يكتب حديثه. قال: وله شاهد من حديث أنس وأخرجه الديلمي.
صحيح الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذي ١٠/١٨١ وتحفة الأحوذي ٧/٤٩٦ ـ ٤٩٧ وتنزيه الشريعة ١/٢٦٦ والموضوعات ١/٢٥٩ والبيان والتعريف لابن حمزة ٢/٨٩ ـ ٩٠.
قال أبو عبدالرحمن: لو صح هذا الخبر ـ وهو لا يصح ـ لكان إبلاغا لشرع وليس بيانا لحرفة يقوم بها ﷺ، وليس في هذا الحديث دليل على معرفته ﷺ للكتابة، بل هو خبر بتجربة يعرفها الأمي وغير الأمي، فقد اعتادوا ربط عقدة في طرف العمامة للتذكير بأمر ما ولا يزال الناس يفعلون ذلك، فوضع القلم على الأذن من هذا الباب.

وقوله لمعاوية ألق الدواة، وحرف القلم، وأقم الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم[١٢].

وقوله: لا تمد باسم الله[١٣].

وقال: وهذا وإن لم يثبت أنه كتب فعلا فلا يبعد عن أن يرزق علم وضع الكتابة فانه أوتي علم كل شيء[١٤].

وأجاب الجمهور بضعف هذه الأحاديث.

---

(١٢) رواه السمعاني في الإملاء ص ١٧٠ والديلمي. وفي معناه حديث أبي هريرة وفيه العباس بن الضحاك. انظر الموضوعات ١/٢٢٦ - ٢٢٧ وتنزيه الشريعة ١/٢٥٥.

(١٣) روى السمعاني حديثا بهذا المعنى في الإملاء ص ١٧٠ وهذا الحديث رواه محمد ابن القاسم بن شعبان عن طريق ابن عباس وروى الديلمي في هذا المعنى عن زيد بن ثابت وأنس بن مالك.

(١٤) راجع شرحي الشفاء للشهاب والملا ٣/٢٣٦ - ٢٣٧.

قال أبو عبدالرحمن: كل هذه أحاديث ضعيفة لا يثبت منها شيء.

ثم إنها عن تمييز محاسن الكتابة وليست عن إثبات حدوث الكتابة منه عليه الصلاة والسلام.

وكل واحد منا يميز أجل الأزياء ولا يستطيع تصميمها.

ومثل ذلك ما ورد عنه ﷺ من الأمر بتتريب الكتب فهو علم بفائدة التتريب وليس إثباتا لحدوث الخط منه.

مع أن أحاديث التتريب أيضا ضعيفة لا تصح.

انظر مختصر المقاصد الحسنة ص ٨٥ (حاشية) وبهجة المجالس ١/٣٥٦.

وعن قصة الحديبية بأن القصة واحدة والكاتب فيها علي [١٥]

وقد صرح في حديث المسور بأن عليا هو الذي كتب فيحمل على أن النكتة في قوله فأخذ الكتاب وليس يحسن يكتب لبيان أن قوله أرني إياها أنه ما احتاج إلى أن يريه موضع الكلمة التي امتنع علي من محوها إلا لكونه كان لا يحسن الكتابة.

وعلى أن قوله بعد ذلك: فكتب فيه حذف تقديره:

فمحاها لعلي فكتب.

بهذا جزم ابن التين وأطلق كتب بمعنى أمر بالكتابة [١٦] وهو كثير كقوله: كتب إلى قيصر وكتب إلى كسرى.

وعلى تقدير حمله على ظاهره فلا يلزم من كتابة اسمه الشريف في ذلك اليوم وهو لا يحسن الكتابة أن يصير عالما بالكتابة ويخرج عن كونه أميا، فإن كثيرا ممن لا يحسن الكتابة يعرف تصور بعض الكلمات ويحسن وضعها بيده وخصوصا الأسماء ولا يخرج بذلك عن كونه أميا ككثير من الملوك.

(١٥) قال أبو عبدالرحمن: معنى هذا أن الرسالة التي تمسك بها الباجي فيها اختصار مخل.

(١٦) قال أبو عبدالرحمن: والبرهان على ذلك الأحاديث الصحيحة الناصة على أنه أمر عليا رضي الله عنه بالكتابة فعلا.

ويحتمل أن يكون جرت يده بالكتابة حينئذ وهو لا يحسنها فخرج المكتوب على وفق المراد فيكون معجزة أخرى في ذلك الوقت خاصة ولا يخرج بذلك عن كونه أميا.

وبهذا أجاب أبو جعفر السمناني أحد أئمة الأصول في الأشاعرة وتبعه ابن الجوزي.

وتعقب ذلك السهيلي (١٧) وغيره بأن هذا وإن كان ممكنا ويكون آية أخرى لكنه يناقض كونه أميا لا يكتب وهي الآية التي قامت بها الحجة وأفحم الجاحد وانحسمت الشبهة (١٨).

فلو جاز أن يصير يكتب بعد ذلك لعادت الشبهة وقال المعاند: كان يحسن يكتب لكنه كان يكتم ذلك (١٩).

قال السهيلي: والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضا والحق:

---

(١٧) انظر الروض الأنف ٦/٤٨٥ - ٤٨٦.

(١٨) قال الزرقاني: يعني الشبهة التي افتراها عليه الكفار فقالوا: ﴿أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه﴾ ونحو ذلك. شرح المواهب ٢/١٩٨.
قال أبو عبدالرحمن: معنى اكتتب غير معنى كتب.

(١٩) افترى هذه الشبهة عدد من المستشرقين كتياني في الجزء الأول من كتابه تاريخ الإسلام قال قبحه الله.
إن النبي ﷺ كان يعلم الكتابة ويخفي ذلك ويراوغ فيه.
انظر التفسير الحديث ٧/٢٥.
=

أن معنى قوله فكتب أي أمر عليا أن يكتب.

وفي دعوى أن كتابة اسمه الشريف فقط على هذه الصورة يستلزم مناقضة المعجزة وثبوت كونه غير أمي نظر كبير. والله أعلم. اهـ. كلام ابن حجر[٢٠].

وقال ابن حجر أيضاً:

قوله: ومما عد من المحرمات الخط والشعر، وإنما يتجه القول

= ولهذا تحمس بعض المعاصرين في إنكار أن رسول الله ﷺ كتب ولو مرة واحدة.

منهم الشيخ عبدالرحمن الوكيل في تحشيته على الروض الأنف ٤٨٦/٦ والدكتور محمد خليل هراس في تحشيته على الخصائص الكبرى ٢٧٢/٣ والشيخ محمد محمود شاكر في تحشيته على تفسيرات ابن جرير ٢٥٨/٢.

وما ذهبوا إليه هو الصحيح، إلا أنني وصفت قولهم بالتحمس لأنهم اكتفوا بتهويل الدعوى ولم يقيموا البرهان على نفي الشبهة.

(٢٠) قال الزرقاني تعليقا على قول ابن حجر: فيه نظر: لأنه خارق للعادة لا اختيار له فيه حتى ولو أراد كتابة غيره اختيارا لم يقدر فهو باق على أميته.

وأجاب شيخنا بأن كونه خارقا للعادة باعتبار نفس الأمر وأما الواقف عليه فإنما يحمله على أنه فعله اختيارا لتعود الشبهة التي أريد دفعها عنه صلى الله عليه وسلم.

شرح المواهب ١٩٩/٢ وكلام ابن حجر الذي أوردناه نقلناه من كتابه فتح الباري ٤٤/٩ ـ ٤٥، ويظهر أن ابن حجر لم يطلع على رسالة الباجي، لأنه نقل عن ابن دحية ما يوجد مباشرة في رسالة الباجي.

بتحريمها ممن يقول: إنه كان يحسنها ثم استدل لذلك بقوله تعالى ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ وبقوله: ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له﴾.

وفي الاستدلال بالآية الأولى على ذلك نظر[٢١].

واستدل غيره بحديث ابن عمر المخرج في الصحيح بلفظ: إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب.. الحديث.

وقال البغوي في التهذيب: قيل كان يحسن الخط ولا يكتب، ويحسن الشعر ولا يقوله.

والأصح أنه كان لا يحسنها، ولكن كان يميز بين جيد الشعر ورديه، انتهى.

وادعى بعضهم أنه صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها وأن عدم معرفته كان بسبب المعجزة لقوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾ فلما نزل القرآن واشتهر الإسلام وكثر المسلمون، وظهرت المعجزة وأمن الارتياب في ذلك: عرف حينئذ الكتابة، وقد روى ابن أبي شيبة وغيره من طريق مجالد عن عون بن عبدالله عن أبيه قال: ما مات

(٢١) قال أبو عبدالرحمن: كيف يكون فيه نظر وهو ظاهر كلام العرب؟!.

رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ.

قال مجالد :فذكرت ذلك للشعبي فقال: صدق، قد سمعت أقواما يذكرون ذلك، انتهى.

قال: وليس في الآية ما ينافي ذلك، وروى ابن ماجه وغيره عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر.

قال: والقدرة على قراءة المكتوب فرع معرفة الكتابة (٢٢).

وأجيب باحتمال إقدار الله له على ذلك بغير تقدمة معرفة الكتابة، وهو أبلغ في المعجزة، وباحتمال أن يكون حذف منه شيء، والتقدير فسألت عن المكتوب فقيل لي هو كذا.

ومن حديث محمد بن المهاجر عن يونس بن ميسرة عن أبي كبشة السلولي عن سهل بن الحنظلية: أن النبي ﷺ لما أمر معاوية أن يكتب للأقرع بن حابس وعيينة بن حصن. قال عيينة: أتراني أذهب إلى قومي بصحيفة كصحيفة الملتمس، فأخذ رسول الله ﷺ الصحيفة فنظر فيها فقال: قد كتب لك بما أمر فيها.

---

(٢٢) كل ما جرى له في السماء إعجاز وقدرة إلهية فكيف يعمم ذلك على حاله في الأرض وقد عرفت سيرته إجمالا وتفصيلا عليه أفضل الصلاة والسلام.

قال يونس بن ميسرة أحد رواته فيرى أن رسول الله ﷺ كتب بعدما أنزل عليه.

ومن الحجة في ذلك ظاهرا ما أخرجه البخاري في قصة صلح الحديبية من حديث البراء: فأخذ الكتاب فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله.. الحديث وكذا أخرجه الإسماعيلي في مستخرجه.

وقال أبو الخطاب بن دحية: صار بعض الناس إلى أن النبي ﷺ كتب، منهم أبو ذر الهروي، وأبو الفتح النيسابوري، وأبو الوليد الباجي، وصنف فيه كتابا.

قال: وسبق إلى ذلك عمر بن شبة في كتاب الكتاب له، فإنه قال فيه: كتب النبي ﷺ بيده يوم الحديبية.

وقال أبو بكر بن العربي في سراجه: لما قال أبو الوليد ذلك طعنوا عليه، ورموه بالزندقة، وكان الأمير متثبتا فأحضرهم للمناظرة، فاستظهر الباجي ببعض الحجة، وطعن على من خالفه، ونسبهم إلى عدم معرفة الأصول، وقال: اكتب إلى العلماء بالآفاق فكتب إلى أفريقية وصقلية وغيرهما، فجاءت الأجوبة بموافقة الباجي، ومحصل ما تواردوا عليه أن معرفته الكتابة بعد أميته لا ينافي المعجزة، بل تكون معجزة أخرى، لأنهم بعد أن تحققوا

أميته وعرفوا معجزته بذلك، وعليه تنزل الآية السابقة، صار بعد ذلك يعلم الكتابة بغير تقدم تعليم، كانت معجزة أخرى، وعليه ينزل حديث البراء انتهى.

وقد رد أبو محمد بن مفوز على أبي الوليد الباجي، وبين خطأه في هذه المسألة في تصنيف مفرد، ووقع لأبي محمد الهواري معه قصة في منام رآه، ملخصه: أنه كان يرى ما قال الباجي، فرأى في النوم قبر النبي ﷺ ينشق ويميد ولا يستقر، فاندهش لذلك، وقال في نفسه: لعل هذا بسبب اعتقادي، ثم عقدت التوبة فسكن واستقر، فلما استيقظ قص الرؤيا على ابن مفوز فعبرها له كذلك، واستظهر بقوله تعالى ﴿تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا﴾ الآيات، ومحصل ما أجاب به الباجي عن ظاهر حديث البراء أن القصة واحدة، والكاتب فيها كان ابن أبي طالب، وقد وقع في رواية أخرى للبخاري من حديث البراء أيضا بلفظ: لما صالح النبي ﷺ أهل الحديبية كتب علي بينهم كتابا، فكتب محمد رسول الله، فتحمل الرواية الأولى على أن معنى قوله فكتب، أي فأمر الكاتب، ويدل عليه رواية المسور في الصحيح أيضا في هذه القصة، ففيها: والله إني لرسول الله وإن كذبتموني، اكتب محمد بن عبدالله.

وقد ورد في كثير من الأحاديث في الصحيح وغيره إطلاق

لفظ كتب بمعنى أمر، منها حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كتب إلى قيصر، وحديثه كتب إلى النجاشي وحديثه كتب إلى كسرى، وحديث عبدالله بن عكيم كتب إلينا رسول الله، وغير هذه الأحاديث كلها محمولة على أنه أمر الكاتب، ويشعر بذلك هنا قوله في بعض طرقه: لما امتنع الكاتب أن يمحو لفظ محمد رسول الله، قال له: أرني، فكأنه، أراه الموضع الذي أبى أن يمحوه، فمحاه هو ﷺ بيده، ثم ناوله لعلي فكتب بأمره: ابن عبدالله (٢٣)، بدل: رسول الله، وأجاب بعضهم على تقدير حمله على ظاهره، أنه كتب ذلك اليوم غير عالم بالكتابة، ولا بتميز حروفها، لكنه أخذ القلم بيده فخط به، فإذا هو كتابة ظاهرة على حسب المراد.

وذهب إلى هذا القاضي أبو جعفر السمناني، وأجاب بعضهم بأنه ليس في ظاهر الحديث إلا أنه كتب محمد بن عبدالله، وهذا لا يمتنع أن يكتبه الأمي كما يكتب الملوك علامتهم وهم أميون (٢٤).

ويزيدنا المقري بيانا عن وجهة نظر الباجي فيقول:

فصنف أبو الوليد رحمه الله تعالى رسالة بين فيها أن ذلك غير

---

(٢٣) وأوضح من هذا أن ورد في الروايات الصحيحة الأخرى أنه أمر عليا رضي الله عنه بكتابة ذلك.

(٢٤) تلخيص الحبير ١٢٦/٣ - ١٢٨.

قادح في المعجزة فرجع بها جماعة إذ ليس من عرف أن يكتب اسمه فقط بخارج عن كونه أميا، لأنه لا يسمى كاتبا [٢٥].

وجماعة من الملوك قد أدمنوا على كتابة العلامة وهم أميون.

والحكم للغالب لا للصورة النادرة.

وقد قال عليه الصلاة والسلام: إنا أمة أميون: أي أكثرهم كذلك لندور الكتابة في الصحابة.

وقال تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾ (سورة الجمعة /٢).

انتهى وبعضه بالمعنى. اهـ. كلام المقري [٢٦].

وعقب المقري مرة ثانية بقوله:

وأما ما تقدم عن القاضي أبو الوليد الباجي من إجراء حديث الكتابة على ظاهره فهو قول بعض والصواب خلافه [٢٧].

(٢٥) في تذكرة الحفاظ ٣/١١٨١ - ١١٨٢: قلت: ما كل من عرف أن يكتب اسمه فقط بخارج.. إلى قوله: (رسولا منهم) أنظر طبقات المفسرين للداودي ١/٢٠٦ وفي شرح المواهب ٢/١٩٨: أن هذا الجواب للسمناني وقد تابعه ابن الجوزي.

(٢٦) نفخ الطيب ٢/٦٨، ٤١.

(٢٧) نفح الطيب ٢/٦٢.

وقال الشهاب القضاعي:

قال ابن حجر في تخريج الرافعي: قال البغوي في التهذيب:

هل كان النبي ﷺ يحسن الخط، ولا يكتب ويحسن الشعر ولا يقوله؟

الأصح أنه كان لا يحسنها ولكن كان يميز بين جيد الشعر ورديئه.

وادعى بعضهم أنه ﷺ صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها.

وعدم معرفته سبب المعجزة لهذه الآية يعني قوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب﴾.

فلما نزل القرآن واشتهر الإسلام وظهر أمن الارتياب تعرف الكتابة حينئذ.

وروى ابن أبي شيبة وغيره:

ما مات ﷺ حتى كتب وقرأ.

ونقل هذا للشعبي فصدقه وقال: سمعت أقواما يذكرونه وليس في الآية ما ينافيه.

وروى ابن ماجه عن أنس رضي الله عنه:

قال رسول الله ﷺ : رأيت ليلة أسري بي مكتوبا على باب الجنة الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر.

والقدرة على القراءة فرع الكتابة.

ورد باحتمال إقدار الله له عليها دونها معجزة.

أو فيه مقدر وهو: فسألت عن المكتوب فقيل: .. إلخ ويشهد للكتابة أحاديث في البخاري وغيره كما ورد في الصلح الحديبية أنه ﷺ كتب ولم يكن يحسن الكتابة.

وممن ذهب إليه أبو ذر الهروي وأبو الفتح النيسابوري وأبو الوليد الباجي من المغاربة وصنف فيه كتابا وسبقه إليه ابن منية [٢٨].

ولما قال أبو الوليد ذلك طعن فيه ورمي بالزندقة وسب على المنابر ثم عقد له مجلس فأقام الحجة على مدعاه وكتب به إلى علماء الأطراف فأجابوا بما يوافقه.

---

(٢٨) لم أهتد إلى ابن منية المقصود هنا. فلعله يعلى بن أمية بن منية. ومنية أمه المشتبه ٦١٥/٢ وأبو أحمد الحسين بن علي بن محمد بن يحيي (حسينك) ترجمته في تاريخ بغداد ٤٤/٨ - ٧٥ وطبقات الشافعية الكبرى ٢٧٤/٣ - ٢٧٥. وهناك أبو الفضل عبدالرحمن بن علي بن محمد بن يحيى بن عبدالرحمن المنيني التميمي يقال له ابن منينة نسبة إلى إحدى جداته. راجع اللباب ٢٦٦/٣.

ومعرفة الكتابة بعد أميته لا تنافي المعجزة، بل هي معجزة أخرى لكونها من غير تعليم.

ورد الإمام أبو محمد ابن مفوز كتاب الباجي لما في الحديث الصحيح: إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب.

وقال كل ما ورد في الحديث من قوله كتب فمعناه أمر بالكتابة.

وتقديم قوله ﴿من قبله﴾ على قوله ﴿ولا تخطه﴾ كالصريح فيه.

وكون القيد المتوسط راجعا لما بعده غير مطرد [٢٩].

مع أنه مفهوم ليس بحجة عندنا، فمن استدل به لم يصب [٣٠].

قالوا وصورة كتبه إما أن يكون القلم كتب في يده وهو غير عالم بما يكتب وإما بأن يكون علمه الله الكتابة حينئذ كما علمه أن يقرأ ولم يكن يقرأ وكذلك علمه أن يكتب ولم يكن يكتب.

ويكون ذلك زيادة في معجزته ولا يقدح في وصفه بالأمية.

---

(٢٩) قال أبو عبدالرحمن: وهو خلاف الظاهر.

(٣٠) حاشية الشهاب ١٠٥/٧ - ١٠٦ ولا علاقة للمفهوم هنا بهذه القضية، لأن الخلاف في تناوله لما بعده، وليس الخلاف حول الأخذ بمدلوله ذاته بحيث نقبل مفهوم المخالفة، أو نقف المخالف على دليل.

وقالوا معنى ولا تخطه بيمينك: أي من قبل تعليمك كما قال الله تعالى ﴿من قبله﴾.

فكما جاز أن يتلو جاز أن يخط، ولا يقدح ذلك في كونه أميا لأن المعجزة ليست في كونه أميا وإنما المعجزة أن صفته أولا أمي ثم جاء بعلوم لا يعلمها الأميون.

مع أنه قوله في زيادة البخاري: «ولا يحسن أن يكتب فكتب» كالنص في أنه كتب بنفسه ومدعي غير ذلك مجاز وحمل الكلام على ما لا يفهم منه بغير ضرورة تجوز.

وطال الكلام بين الفريقين وشنع كل منهم على الآخر وربك أعلم بمن هو أهدى سبيلا. اهـ..

ثم أضاف الأبي إلى ذلك قوله:

وكان الشيخ أي القاضي عياض يقول: الحق أنه لم يكتب.

والقول بأنه كتب لا يوجب كفرا ولا فسقا، وإنما هو خطأ فلا معنى للتشنيع [٣١].

(٣١) إكمال المعلم ١٢٤/٥. وقال القاضي عياض في الشفاء: وإن لم تصح الرواية أنه عليه الصلاة والسلام كتب فلا يبعد أن يرزق علم هذا ويمنع الكتابة والقراءة.

وقال أبو عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي (ابن الأبار) في ترجمة أبي محمد عبدالله بن أحمد بن الحاج الهواري (ابن حفاظ).

قال أبو الفضل عياض:

أنا محمد بن علي المعروف بابن الصقيل الشاطبي من لفظه قال:

حدثني أبو الحسن بن مفوز قال:

كان أبو محمد بن أحمد بن الحاج الهواري من أهل جزيرة شقر ممن لزم الباجي وتفقه عنده، وكان يميل إلى مذهب الباجي في جواز مباشرةالنبي ﷺ الكتاب بيده في حديث كتاب المقاضاة في الحديبية على ما جاء في ظاهر بعض رواياتها ويعجب به، وكنت أنكر ذلك عليه.

فلما كان بعد برهة أتاني زائرا على عاداته وأعلمني أن رجلا من إخوانه كان يرى في النوم أنه بالمدينة وأنه يدخل المسجد فيرى قبر النبي ﷺ أمامه فيجد له قشعريرة وهيبة عظيمة ثم يراه ينشق ويميد ولا يستقر فيعتريه منه فزع عظيم.

وسألني عن عبارة رؤياه فقلت:

أخشى على صاحب هذا المنام أن يصف رسول الله ﷺ بغير صفته أو ينحله ما ليس له أهل أو لعله يفتري عليه.

فسألني: من أين قلت هذا؟.

فقلت له: من قول الله تعالى: ﴿تكاد السموات يتفطرن منه﴾.. إلى قوله: ﴿ولدا﴾.

فقال لي: لله درك يا سيدي، وأقبل يقبل رأسي وبين عيني ويبكي مرة ويضحك أخرى.

ثم قال لي: أنا صاحب الرؤيا واسمع تماما ما يشهد لك بصحة تأويلك.

قال: إنه لما رأيتني في الفزع العظيم كنت أقول:

والله ما هذا إلا لأني أقول وأعتقد: أن رسول الله ﷺ كتب، فكنت أبكي وأقول: أنا تائب يا رسول الله، وأكرر مرارا فأرى القبر قد عاد إلى هيئته أولا وسكن فاستيقظت.

ثم قال: وأنا أشهد أن رسول الله ﷺ ما كتب قط حرفا وعليه ألقى الله تعالى.

فقلت له: الحمد لله الذي أراك البرهان فاشكره كثيرا.

وحدثني بهذه الحكاية أبو الربيع بن سالم بقراءتي عليه عن الكاتب أبي بكر عبدالرحمن بن محمد بن مغاور قراءة عليه عن القاضي أبي جعفر أحمد بن عبدالرحمن بن جحدر عن أبي الحسن طاهر بن مفوز. قال:

كان أبو محمد ـ يعني ابن حفاظ الهواري ـ وساقها إلى آخرها أتم من هذه[٣٢].

قال أبو عبدالرحمن: والفتنة التي حصلت لأبي الوليد الباجي حادثة واحدة ذكرها القاضي عياض كما مر: أن خطيب دانية سبه على المنبر وأنشد بيت ابن هند في هجاء الباجي.

ولكن يتضح مما أوردناه من نصوص أخرى:

أنه سب على المنابر.

ومعنى هذا تكرار سبه على المنابر إما في عدة أمكنة وإما في عدة أزمنة أو فيهما معا.

قال أبو حيان: واشتد نكير كثير من علماء بلادنا على أبي

(٣٢) التكملة ٨٠٤/٢ ـ ٨٠٦ وراجع نفح الطيب ٧٢/٢ ومعبر هذه الرؤيا هو أبو الحسن طاهر بن مفوز إلا أن الزرقاني نسب التعبير إلى أخيه أبي محمد مؤلف هذا الكتاب فقال: وقد صنف أبو محمد ابن مفوز كتابا رد فيه على الباجي وبين خطأه، وحكى أن أبا محمد الهواري كان يرى ذلك فرأى في النوم أن قبر النبي ﷺ انشق وماج فلم يستقر فاندهش لذلك وقال: لعله لاعتقادي لهذه المقالة ثم عقدت التوبة مع نفسي فسكن واستقر ثم قص الرؤيا على ابن مفوز فعبرها بذلك واستظهر بقول تعالى: ﴿تكاد السموات يتفطرن..﴾ الآية. ا هـ شرح المواهب ١٩٨/٢ قال أبو عبدالرحمن: وهو وهم منه.

الوليد الباجي حتى كان بعضهم يسبه ويطعن فيه على المنبر [٣٣].

فهذا أبو حيان كالقاضي عياض وهما من المغاربة يحكيان قصة واحدة.

أما ابن كثير فيذكر ذلك على سبيل التعدد وأن ذلك هجوم على الباجي وعلى من قال بقوله.

قال ابن كثير: واشتد النكير من فقهاء المشرق والمغرب على من قال بقولة الباجي وتبرؤا منه وأنشدوا في ذلك أقوالا وخطبوا في محافلهم [٣٤].

ويفيد نص ابن عساكر أن المكاتبة لم تقتصر على أهل صقلية وأفريقية كما قال القاضي عياض والنباهي.

وقال الزرقاني: وصنف الباجي في ذلك رسالة فرجع بها جماعة وذكر اليعمري أنه بعث إلى الآفاق يستفتي بمصر والشام والعراق فجمهورهم قال: لم يكتب بيده قط ورأوا ذلك على المجاز أي أمر بالكتابة.

وقالت: طائفة: كتب [٣٥].

---

(٣٣) البحر المحيط ١٥٥/٧.

(٣٤) تفسير ابن كثير ٤١٧/٣.

(٣٥) شرح المواهب ١٩٧/٢ ج.

وهذا نص على أن المجيبين لم يؤيدوا الباجي بل أن المعارضين الجمهور.

وهذا بخلاف ما قاله القاضي عياض والنباهي.

قال أبو عبدالرحمن: ومما يثير الحيرة في الترجيح بين هذه النصوص: أن ابن عساكر لم يذكر نصا واحدا من نصوص المعارضين مع أنهم الجمهور كما قال اليعمري وابن عساكر رحمه الله من فحول المحدثين ولكن ربما غلبت عليه الحمية للأشاعرة.

ثم إن مؤيدي الباجي الذين ذكرهم ابن عساكر من عامة العلماء المغمورين غير المشهورين، ولعلهم من زملائه أو تلاميذه أو مشايخه في العراق.

وقال اليعمري:

جرت هذه المسألة بحضرة شيخنا الإمام أبي الفتح القشيري ـ يعني ابن دقيق العيد ـ فلم يعبأ بقول من قال: كتب.

وقال: هو قول أحوج الباجي إلى أن يستنجد بالعلماء من الآفاق [٣٦].

---

(٣٦) شرح المواهب ١٩٧/٢. قال أبو عبدالرحمن: وأحوج ذلك المؤيدين إلى أن يعصموا دم صاحبهم، فكان أغلب أجوبتهم دفاعا عن المؤلف لا عن فكرته، وبعضهم التمس لفكرته المعاذير.

وقال القسطلاني: وقول الباجي أنه ﷺ كتب بعد أن لم يكتب وأن ذلك معجزة أخرى: رده عليه علماء الأندلس في زمانه ورموه بسبب ذلك بالزندقة.

قال الزرقاني: وأطلقوا عليه العيبة وقبحوا عند العامة ما أتى به وتكلم به خطباؤهم في الجمع [٣٧].

وقال ابن جزي عن قول الباجي: وهذا القول ضعيف [٣٨].

وقال الحافظ ابن كثير.

وهكذا كان رسولا الله ﷺ دائما إلى يوم الدين لا يحسن الكتابة ولا يخط سطرا ولا حرفا بيده، بل كان له كتّاب يكتبون بين يده الوحي والرسائل إلى الأقاليم.

ومن زعم من متأخري الفقهاء كالقاضي أبو الوليد الباجي ومن تابعهم أنه عليه السلام كتب يوم الحديبية: هذا ما قاضى عليه محمد ابن عبدالله:

فإنما حمله على ذلك رواية في صحيح البخاري: ثم أخذ فكتب وهذه محمولة على الرواية الأخرى ثم أمر فكتب.

---

(٣٧) المواهب وشرحها ٢/٢٩٧.

(٣٨) تفسيره ٣/١١٨.

ولهذا اشتد النكير من فقهاء المشرق والمغرب على من قال بقول الباجي وتبرؤا منه وأنشدوا في ذلك أقوالا وخطبوا به في محافلهم.

وإنما أراد الرجل أعني الباجي فيما يظهر عنه أنه كتب ذلك على وجه المعجزة لا أنه كان يحسن الكتابة كما قاله ﷺ إخبارا عن الدجال: مكتوب بين عينيه كافر وفي رواية (ك ف ر) يقرؤها كل مؤمن.

وما أورده بعضهم من الحديث: أنه لم يمت ﷺ حتى تعلم الكتابة فضعيف لا أصل له[٣٩].

وقال ابن كثير أيضاً:

ومن ذلك أنه لم يكن يحسن الكتابة، قالوا: وقد كان يحرم عليه ذلك، قال الله تعالى: ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل﴾ وقال تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾. وقد زعم بعضهم أنه ﷺ لم يمت حتى تعلم الكتابة وهذا قول لا دليل عليه، فهو مردود، إلا ما رواه البيهقي من حديث أبي عقيل يحي بن المتوكل، عن مجالد، عن عون بن عبدالله، عن أبيه قال: لم يمت رسول الله ﷺ حتى كتب، وقرأ.

---

(٣٩) تفسيره ٤١٧/٣.

قال مجالد: فذكرت ذلك للشعبي فقال: قد صدق، سمعت كمن أصحابنا يذكرون ذلك. ويحي هذا ضعيف، ومجالد فيه كلام. وهكذا ادعى بعض علماء المغرب أنه كتب ﷺ صلح الحديبية، فأنكر ذلك عليه أشد الإنكار وتبرىء من قائله على رؤوس المنابر، وعملوا فيه الأشعار، وقد غره في ذلك ما جاء في بعض روايات البخاري: (فأخذ رسول الله ﷺ فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد ابن عبدالله..)، وقد علم أن المقيد يقضي على المطلق، ففي الرواية الأخرى: (فأمر عليا فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم)(٤٠).

وقال القرطبي: قال شيخنا أبو لهب أبو العباس أحمد بن عمر: وقد أنكر كثير من متفقهة الأندلس وغيرهم وشددوا النكير ونسبوا قائله إلى الكفر وذلك دليل على عدم العلوم النظرية وعدم التوقف في تكفير المسلمين ولم يتفطنوا لأن تكفير المسلم كقتله على ما جاء عنه عليه السلام في الصحيح.

لا سيما رمي من شهد له أهل العصر بالعلم والفضل والإمامة.

على أن المسألة ليست قطعية بل مستندها ظواهر أخبار آحاد

---

(٤٠) الفصول في اختصار سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

صحيحة غير أن العقل لا يحيلها وليس في الشريعة قاطع يحيل وقوعها [٤١].

وقال الذهبي:

قرأت على إسحاق بن طارق الأسدي أخبركم ابن خليل.أنا أبو المكارم التيمي أنا أبو علي الحداد أنا أبو نعيم نا سليمان بن أحمد نا محمد بن يحيي بن منده أنا أبو بكر بن أبي النضر نا أبو عقيل الثقفي نا مجالد أنا عون بن عبدالله بن عتبة عن أبيه.

قال: ما مات النبي ﷺ حتى قرأ وكتب.

عبدالله له رؤية برك عليه نبي الله ﷺ ودعا له.

قلت: وما المانع من جواز تعلم النبي ﷺ يسير الكتابة بعد أن كان أميا لا يدري ما الكتابة فلعله لكثرة ما أملى على كتاب الوحي وكتاب السنن والكتب إلى الملوك عرف من الخط وفهمه وكتب الكلمة والكلمتين كما كتب اسمه الشريف يوم الحديبية (محمد بن عبدالله) وليست كتابته بهذا القدر اليسير مما يخرجه عن كونه أميا ككثير من الملوك أميين ويكتبون العلامة [٤٢].

---

(٤١) تفسير القرطبي ١٣/٣٥٣. قال أبو عبدالرحمن: إنما نكفر من تعمد الشغب بالاحتجاج لتكذيب الشرع.

(٤٢) تذكرة الحفاظ ٢/٧٤٢.

وقال ابن خلدون:

وكتب الصحيفة علي وكتب في صدورها هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ﷺ فأبى سهيل عن ذلك وقال لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك فأمر رسول الله ﷺ عليا أن يمحوها فأبى وتناول هو الصحيفة بيده ومحا ذلك وكتب محمد بن عبدالله.

ولا يقع في ذهنك من أمر هذه الكتابة ريب فإنها قد ثبتت في الصحيح وما يعترض في الوهم من أن كتابته قادحة في المعجزة فهو باطل لأن هذه الكتابة إذا وقعت من غير معرفة بأوضاع الحروف ولا قوانين الخط وأشكالها بقيت الأمية على ما كانت عليه وكانت هذه الكتابة الخاصة من إحدى المعجزات انتهى(٤٣).

وقال الشيخ الكتاني:

وقع في قصة صلح الحديبية من الصحيح وغيره أنه لما عقد مع كفار قريش ما عقد دعا عليا وقال: اكتب بسم الله الرحمٰن الرحيم فقال سهيل لا أعرف هذا ولكن اكتب باسمك اللهم فقال اكتب فكتبها ثم قال اكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله فقال سهيل لو شهدت أنك رسول لم أقاتلك ولكن اكتب اسمك واسم أبيك

(٤٣) تاريخ ابن خلدون ٢/٣٤ - ٣٥.

فقال رسول الله ﷺ أنا رسول الله وأنا محمد بن عبدالله ثم قال لعلي امح محمد رسول الله قال لا والله لا أمحوك فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب هذا ما قاضى محمد بن عبدالله.

ولفظ الصحيح كتب وهو لا يحسن الكتابة فتمسك بظاهره الإمام أبو الوليد الباجي وجزم بأنه ﷺ كتب.

وذكر الحافظ ابن دحية كما في خصائص القطب الخيضري[٤٤] أن جماعة من العلماء وافقوه على ذلك منهم شيخه أبو ذر الهروي وأبو الفتح النيسابوري وآخرون من علماء أفريقية وغيرها، وقد سبقهم إلى ذلك جميعا عمر بن شبة فقال في كتاب الكتاب له كتب النبي ﷺ بيده يوم الحديبية.

ومما استدل به الباجي ومن وافقه ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عبدالله بن عتبة بن مسعود قال ما مات النبي ﷺ حتى كتب وقرأ قال عجالة فذكرت ذلك للشافعي[٤٥] فقال صدق سمعنا قوما يذكرون ذلك.

---

(٤٤) هو محمد بن محمد بن عبدالله. ترجمته في معجم المؤلفين ١١/٢٣٧ - ٢٣٨ قال أبو عبدالرحمن: وفاتني من المصادر غير خصائص الخيضري خصائص النبوة لابن الملقن.

(٤٥) هكذا في التراتيب والصواب: قال مجالد فذكرت ذلك للشعبي.

وفي فيض القدير على حديث ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للمملي: وأخذ القاضي من قصة الحديث أنه ﷺ كتب بعد أن لم يحسن الكتابة ثم إنه أشار لمذهب الباجي ومن عارضه. قال وانتصر له بأن الأمية لا تنافيه بل يقتضي تقييده النفي بما قبل ورود القرآن وبعد ما تحققت أميته وتقررت معجزته لا مانع من كتابته بالتعليم فتكون معجزة أخرى.

وروى ابن أبي شيبة عن عون: ما مات ﷺ حتى كتب وقرأ [٤٦] اهـ. كلام المناوي في الفيض وهو ملخص من كلام القاضي أبي بكر بن العربي في سراج المريدين فإنه لما تكلم على الغربة قال: وأشد أنواعها فقد النظير وعدم المساعد والاضطرار إلى صحبة الجاهل ثم نظر ببقي بن مخلد ومحمد بن موهب وما لقيا من أهل بلدهما بعد الرجوع من الرحلة حسدا على ما رجعا به. قال وهذا أبو الوليد الباجي رحل وأبعد وجلب علما جما، وقرأ عليه البخاري، وفيه أن النبي محا وكتب، فقيل له: على من يعود قوله: (وكتب) فقال: على النبي فقيل له وكتب بيده قال نعم ألا ترونه يقول في الحديث فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن الكتابة فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله فقولوا عليه وحملوا كل تكذيب وتعطيل إليه وانتدب جاهل من المقرئين [٤٧] فأخبرني أبو

(٤٦) فيض القدير ٤/٢٥٥.

(٤٧) عجيب، أمر ابن العربي يتحمس في تجهيل أهل الحق دفاعا عن زلة عظيمة من=

محمد عبدالله بن أبي عصام بالمسجد الأقصى قال رأيته يصيح في المسجد الجامع ويعلن بالزندقة إليه بيد أن الأمير كان متثبتاً فدعا بالفقهاء على أن هذا القول كفر فاستظهر الباجي ببعض الحجة في ذلك وقال للأمير: هؤلاء جهلة ولكن اكتب إلى علماء الآفاق فكتب إلى أفريقية وصقلية فجاء الجواب: إن يكتب بعد أميته فيكون ذلك من معجزته لا يطعن أحد بذلك عليه لأنهم تحققوا أميته ثم شاهدوا معجزته فوقفوا ولم يطعنوا. ا هـ كلام ابن العربي ومن نسخة عندي عليها خطه نقلت.

وفي ترجمة الباجي من الديباج المذهب للبرهان بن فرحون: أن الذي أنكر على الباجي وكفره أبو بكر بن الصائغ الزاهد. قال ابن فرحون وتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام حتى أطلقوا عليه اللعن فلما رأى ذلك الباجي ألف رسالته المسماة بتحقيق المذهب بين فيها المسألة لمن لم يفهمها وأنها لا تقدح في المعجزة كما لا تقدح القراءة في ذلك فوافقه أهل التحقيق بأسرار العلم وكتب بها لشيوخ صقلية فأنكروا على ابن الصائغ ووافقوا أبا الوليد على ما ذكره ا هـ كلام ابن فرحون[٤٨].

= عالم فاضل، والأحرى أن يكون الدفاع عن جانب المصطفى عليه الصلاة والسلام أولى من التعصب للباجي.

(٤٨) إنما وافقه عوام الفقهاء المغمورون، أما المحققون المعروفون فقد فندوا قوله كما سترى في الأجوبة.

وقد ساق قصة الباجي هذه الحافظ الذهبي في ترجمته من تذكرة الحفاظ وذكر أن الباجي لما ألف رسالته التي بين فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة رجع بها جماعة ثم قال ما كل من عرف أن يكتب اسمه فقط بخارج عن كونه أميا لأنه لا يسمى كاتبا، وجماعة من الملوك قد ادمنوا على كتابة العلامة وهم أميون والحكم للغلبة لا للصورة النادرة فقد قال عليه السلام: (إنا أمة أمية) أي أكثرهم كذلك لندور الكتابة في الصحابة، وقال تعالى ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾ اهـ كلام الذهبي وهو وجيه لا غبار عليه.

وخرج الذهبي في التذكرة أيضا في ترجمة ابن مندة ص ٣٥ من الجزء الثاني بسنده إلى عون بن عبدالله بن عتبة عن أبيه قال ما مات النبي ﷺ حتى قرأ وكتب ثم قال الذهبي عقبه قلت: وما المانع من جواز تعلم النبي ﷺ يسير الكتابة بعد أن كان أميا لا يدري ما الكتابة فلعله لكثرة ما أملى على كتاب الوحي وكتاب السنن والكتب إلى الملوك عرف من الخط وفهمه وكتب الكلمة والكلمتين كما كتب اسمه الشريف يوم الحديبية (محمد بن عبدالله) وليست كتابته لهذا القدر اليسير مما يخرجه عن كونه ككثير من الملوك أميين ويكتبون العلامة. اهـ. من التذكرة بلفظها.

وما أشار إليه الذهبي أقوى صدمة للمعارض من كون كتابته عليه السلام كانت معجزة وإن سبق إليها ابن العربي[٤٩] كما تقدم

(٤٩) قال أبو عبدالرحمن: لا يغبط السابق والمسبوق على هذه الهفوة.

ثم الحافظ ابن الجوزي في المشكل فإنه قال إطلاق يده بالكتابة ولم يحسنها كالمعجزة ولا ينافي هذا كونه أميا لا يحسن الكتابة لأنه ما حرك يده تحريك من يحسن الكتابة إنما حركها فجاء المكتوب صوابا. ا هـ.

قال ابن باديس إثره في الفرائد: هذا تأويل منه حسن يجمع بين المذهبين من غير تناقض في الخبر هـ.

وقال ابن التلمساني في شرح الشفا بعد ذكر مذهب الباجي: وصوب أهل الحق مقالته وأنه لا يقدح في المعجزة كونه كتب مرة.

وفي البخاري في باب عمرة القضاء فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب قال القرطبي في مختصره: قوله فأخذ الكتاب فكتب ظاهر قوي في أنه عليه السلام كتب بيده، وقد أنكره قوم تمسكاً بقوله تعالى ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾. قال: ولا نكرة فيه فإن الخط المنفي الخط المكتسب عن التعلم وهذا خط خارق للعادة أجراه الله على أنامل النبي ﷺ مع بقائه لا يحسن[50] الكتابة المكتسبة وهذا زيادة في صحة نبوته. ا هـ.

(٥٠) يصح هذا لو ثبت أنه ﷺ كتب، ولكن الثابت أن الرواية التي تمسكوا بها مختصرة.

قلت أحسن منه ما سبق عن الذهبي في ترجمة ابن مندة فاعتبره.

ووقفت في المدينة المنورة على رسالة حافلة للعلامة المحقق الشمس محمد بن عبد الرسول البرزنجي [٥١] الشافعي المدني في إثبات الكتابة والقراءة لرسول الله ﷺ ولم يتيسر لي تلخيصها.

وعندي جزء للفقيه الزاهد أبي محمد عبدالله بن مفوز المعافري في نحو كراسة عنوانه (جزء فيه التحرير من ترك الواضحة والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي) وفي آخره عليه سماعات لأعلام أندلسيين وتونسيين، وموضوعه الانتصار لابن الصائغ في المسألة والرد على الباجي والله أعلم.

قال القطب الخيضري في خصائصه: ولم يبلغنا من طريق صحيح ولا ضعيف أن المصطفى كتب شيئاً بخطه غير ما في هذه القضية وإنما كان له عليه السلام كتّاب يكتبون له الوحي وغيره.

وقال الشهاب الخفاجي في شرح الشفا بعد تلخيصه لكلام ابن العربي السابق ما نصه: ورأيت في بعض الكتب أنه مما يدل على ذلك أنه ﷺ قال لكاتبه طول السينات.

---

(٥١) توفي سنة ١١٠٣ هـ وترجمته في معجم المؤلفين ١٠/١٦٥.

وقوله تعالى ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ فقوله ﴿من قبله﴾ يدل على أنه ﷺ بعد ذلك كان يكتب نادراً فاعرفه. ا هـ.[٥٢] مـن ص ٢٢٧ مـن الجزء الثـاني الطبعـة الأولى، فقف على قوله كان يكتب بعد ذلك والله أعلم. وسيأتي في القسم العاشر عن سمط الجوهر الفاخر أنه عليه السلام كتب عدة كتب بيده الشريفة.

فائدة: في الخطط للمقريزي[٥٣] أن آل بلال بن الحارث جاءوا لعمر بن عبدالعزيز بكتاب النبي ﷺ لهم بإقطاع في جريدة فقبلها عمر وفتح ومسح بها عينيه انظر ص ١٥٥ من الجزء الأول طبع مصر[٥٤].

وقال الكتاني:

---

(٥٢) قال أبو عبدالرحمن: الأحسن أن لا تعرفه، لأنه افتراء على الظاهر وقد مر بيان ذلك.

(٥٣) قال أبو عبدالرحمن: أي شيء في هذا يدل على أن الرسول ﷺ كتب الكتاب بيده؟!.
إنما تبرك عمر رحمه الله بأثر من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم.
انظر الخطط المقريزية ١/١٧٢ ط لبنان.

(٥٤) التراتيب الإدارية ١/١٧٢ - ١٧٧ وفي الطبعة تحريف كثير صححت بعضه وتركت بعضه.

وفي سمط الجوهر الفاخر(٥٥) كتب ﷺ بيده(٥٦) كتبا لأهـل الإسلام في الشرائع والأحكام منها كتبه ﷺ في الصدقات كان عند أبي بكر وكتابه ﷺ في نصاب الزكاة وغيرها الذي عند عمر وكتابه ﷺ إلى أهل اليمن في أنواع من الفقه وأبواب مختلفة وهو كتاب جليل واحتج الفقهاء كلهم بما فيه من مقادير الديات.

قلت: كتابه ﷺ في الصدقات الذي ذكر أنه كان عند أبي بكر خرجه أحمد وأبو داوود والترمذي وحسنه والحاكم من طريق سفيان بن حسين عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال: كتب رسول الله ﷺ وسلم كتاب الصدقات فلم يخرجه إلى عماله وقرنه بسيفه حتى قبض فعمل به أبو بكر حتى قبض ثم عمل به عمر حتى قبض فكان فيه كل خمس من الإبل شاة فذكره.

قال الترمذي وقد روى يونس وغير واحد عن الزهري عن سالم هذا الحديث ولم يرفعوه وإنما رفعه سفيان بن حسين وعند البخاري وأبي داوود والنسائي وابن ماجه من حديث أنس أن أبا بكر كتب

---

(٥٥) في إيضاح المكنون ٢/٢٧: سمط الجواهر الفاخر من مفاخر النبي الأول والآخر لأبي عيسى محمد المهدي الفاسي المتوفي سنة ١١٠٩ هـ وانظر معجم المؤلفين ١٢/٥٦.

(٥٦) قال أبو عبدالرحمن: كُتب رسول الله ﷺ لا امتراء فيها. أما أنها بيده فمن افتراء هذا المتأخر زمناً ورتبه ولا سند له.

له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين فذكره بنحوه وفي رواية لأبي داوود أن أبا بكر كتب لأنس وعليه خاتم النبي ﷺ وقد ساقه مالك في الموطأ في باب صدقة الماشية من كتاب الزكاة قائلاً: مالك إنه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة فوجدت فيه بسم الله الرحمان الرحيم هذا كتاب الصدقة فساقه.

قال القاضي عياض اعتمد مالك والعلماء والخلفاء قبلهم على ما في هذا الكتاب ولم يرد عن الصحابة إنكار شيء منه.

قال في الاستبصار في أنساب الأنصار[٥٧]. لدى ترجمة عمرو بن حزم الأنصاري استعمله عليه السلام على نجران ليفقههم في الدين ويعلمهم وكتب له كتاباً في الفرائض والسنن والصدقات وكتاب عمرو بن حزم مشهور يحتج به العلماء قال أبو عمر شهرته أقوى من الإسناد أو كما قال هـ[٥٨].

---

(٥٧) ص ٧٤.
(٥٨) التراتيب الإدارية ٢/٢٥٠ - ٢٥١.



رسالة تحقيق المذهب لأبي الوليد الباجي



مُقَدّمَة المحَقّق

صاحب هذه الرسالة هو أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٠٣ ـ ٤٧٤ هـ) علم من أعلام المغرب ومن أهل الجدل في مذهب الأشعري في الأصول ومذهب الإمام مالك في الفروع.

طبع من مؤلفاته قديماً (المنتقى) وهو انتخاب من شرحه الطويل لموطأ مالك.

وطبع كتابه (المنهاج في ترتيب الحجاج) بتحقيق الدكتور عبدالمجيد تركي.

وطبع كتابه الحدود في الأصول بتحقيق الدكتور نزيه حماد.

وألف الدكتور عبدالمجيد تركي كتاباً طبع باللغة الفرنسية بعنوان (مناظرات بين ابن حزم والباجي في أصول الشريعة الإسلامية ـ دراسة عن الحرفية الظاهرية والغائبة المالكية).

ولقد عربه الدكتور عبدالصبور شاهين وراجعه الدكتور محمد

عبدالحليم محمود بإشراف مركز الأهرام للترجمة ولم يطبع بعد.

قال أبو عبدالرحمن: وحققت له رسالة صغيرة عن معنى (أل) في حديث البينة على المدعي[1].

---

(١) نشر بمجلة عالم الكتب م٢ عدد ١ ص٧٣ - ٧٧.
وتجد الكلام عن الباجي في المصادر التالية:
الصلة لابن بشكوال ١/١٩٧ - ١٩٩.
ونفح الطيب ٢/٦٧ - ٧٧ و٧٤ - ٨٥ و٥١٥
والذخيرة م١ ق ص٩٤ - ١٠٥.
وقلائد العقيان لابن خاقان ص١٨٨.
وبغية الملتمس ص٣٠٢ - ٣٠٣ رقم ٧٧٧
والمغرب ١/٤٠٤ - ٤٠٥
ووفيات الأعيان ٢/٤٠٨ - ٤٠٩
ومعجم الأدباء ٤/٢٥١ - ٢٥٣
وتذكرة الحفاظ ٣/١١٧٨ - ١١٨٣
وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٦/٢٤٨ - ٢٥٠
وشذرات الذهب ٣/٣٤٤ - ٣٤٥
والمرقبة العليا ص٩٥ و٢٠٢
والخريدة للعماد ٣/٤٧٢ - ٤٧٣
وفوات الوفيات ٢/٦٤ - ٦٥
واللباب لابن الأثير ١/١٠٣
ومعجم المؤلفين ٤/٢٦١ - ٢٦٢
وطبقات المفسرين للسيوطي ص٥٢ - ٥٤.
وطبقات المفسرين للداودي ص٢٠٢ - ٢٠٧. =

....

= والإكمال لابن ماكولا ٤٦٨/١

والأنساب للسمعاني ١٤/٢ - ١٥

وفهرسة ابن خير ص ٥٥٢.

وفهرسة أبن عطية ص ١٠٥

وهدية العارفين ٣٩٧/١.

وأعلام الفكر الإسلامي لمحمد الفاضل بن عاشور ص ٥٠ - ٥٥.

والوفيات لابن منقذ ص ٢٥٥ - ٢٥٦

والديباج المذهب ٣٧٧/١ - ٣٨٥.

والعواصم والقواصم ص ١٤٦ - ١٤٧ وص ٤٩٣.

وترتيب المدارك ٨٠٢/٤ - ٨٠٨

وشجرة النور ١٢٠ - ١٢١

والتاج المكلل ص ٥٥ - ٥٦

والرسالة المستطرفة ص ٢٠٧

وروضات الجنات ٨٣/٤ - ٨٤

وتتمة المختصر لابن الوردي ٥٧٢/١ - ٥٧٣

وعقود الجمان للزركشي ج ٢ ورقة ١٢٥/أ - الفاتح ٤٤٣٥.

وبديعة البيان لابن ناصر الدين ورقة ٢٢١/ب - مكتبة البسام بعنيزة.

والروض المعطار ص ٧٥ وما انتخبه منه بروفنسال بعنوان صفة جزيرة الأندلس ص ٣٦ - ٣٧.

والنجوم الزاهرة ١١٤/٥.

ومرآة الجنان ١١٤/٥.

والبداية والنهاية ١٢٢/١٢ - ١٢٣.

وكشف الظنون ١٩/١ - ٢٠ - ٤١٩ - ٥٥٥ - ١٩٠٧.

وفهرس المخطوطات المصورة ٣٤٩/١. =

ورسالة الباجي هذه وأجوبة العلماء على مذهب الباجي ـ باستثناء رد ابن مفوز ـ صورتها من مكتبة (بازمة باغشلر) بتركيا برقم ٣/١٨٨٥ من ص ١٠٥/ ب إلى ص ١٢٥/أ

ويذكر الدكتور رمضان ششن أن النسخة كتبت سنة ٥٧٦ هـ [٢].

قال أبو عبدالرحمن: ولم يرد للرسالة اسم في صورة النسخة التي حققت عنها فسميتها (رسالة تحقيق المذهب) لأن المترجين ذكروا

= وإيضاح المكنون ٤٨/١ - ٧٤ - ٢٢٥ - ٢٦٩ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٣٠٣ و ٩/٢ - ٢٩ - ١٩٣ - ٢٦٧ - ٢٧٧ - ٢٨٩ - ٣٣٣ - ٦٠٦.
أما ٧١/١ و ٥٥٨ فخاص بابنه.
والأعلام الزركلي ٣ - ١٨٦ و ١٠ - ١٠٠ ق ١ و ٩٣ ق ٢.
ورحلة العبدري ص ٧.
ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف إليان سركيس ٥١١/١.
وترجم له الذهبي في سير النبلاء وتاريخ الإسلام ومختصره والصفدي في الوافي.
وصديق خان في أبجد العلوم.
ودائرة المعارف الإسلامية، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان.
ومقدمة محقق كتاب الحدود.
ولو وجد كتاب الباجي «فرق الفقهاء» لأفاد عن مؤلفه كثيراً.
هذا، بالإضافة إلى إفادات عنه مضت الإشارة إليها من التكملة لابن الأبار وسراج المريدين لابن العربي وغيرهما.

(٢) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٣٠٠/١

كتاب الباجي في هذا الموضوع بهذا الاسم.

وأحسب أن هذه النسخة هي الوحيدة في العالم حسبما انتهى إليه تتبعي ولم أجد نقلاً مباشراً عن هذه الرسالة وقصة الرسالة بدأت في مجلس الباجي بدانية بالأندلس ومن المعلوم أن الباجي عاد إلى الأندلس في حدود عام ٤٣٩ هـ[٣].

فرسالة الباجي بعد هذا التأريخ بيقين.

وقد نص الباجي في رسالته على أنه اطلع على أجوبة فقهاء صقلية، ومن المجيبين أبو محمد عبدالحق الصقلي المتوفي سنة ٤٦٦ هـ فالرسالة إذن قبل عام ٤٦٦ هـ بيقين.

ونجد في جواب الكناني قوله: وقد حل ببلدنا من نزول العدو وخلاء الحصون لأجله ما لم يتقدم مثله فأذهل الألباب والعقول فهذا الذي منع من الإطالة في هذه المسألة. ا هـ.

وقال عبدالله بن الحسين في جوابه:

ونحن نرغب إلى جميع إخواننا من المسلمين أن يبتهلوا إلى الله تعالى بالدعاء لجزيرة صقلية حماها الله وكفاها ما نزل بها من العدو قصمه الله. ا هـ.

---

(٣) الصلة ١/١٩٧ - ١٩٨.

قال أبو عبدالرحمن: وتغلب النصارى على صقلية كان سنة ٤٥٣ هـ وإذن فرسالة الباجي بعد هذا التاريخ بيقين.

ويرجح أن الباجي ألف رسالته بعد أجوبة العلماء ثلاثة أمور:

أولها: أن الباجي قال في رسالته: ورأيت في أجوبة فقهاء صقلية أبقاهم الله(٤).

وثانيها: أن المترجمين لم يذكروا للباجي رسالتين في هذا الموضوع، بل هو كتاب واحد.

وثالثها: أن الباجي خاطب في صدر رسالته صديقاً سأله أن يؤلف عن هذه المسألة التي جرت في مجلس الباجي، وهذا يدل على أنه لم يتقدم من الباجي تأليف في الموضوع.

قال أبو عبدالرحمن: وبناء رسالة الباجي من أولها إلى آخرها على السفسطة والمغالطة لحفظ ماء الوجه أمام علماء عصره لعدة أمور:

أولها: أنه أسهب في الكلام عن المعجز بباب خاص، ولا تتوقف قضية الموضوع على هذا الباب مطلقاً، لأنه ليس الخلاف

---

(٤) انظر تعليقي رقم ٩ على الباب الرابع.

في تفسير كتابة الرسول ﷺ بالإعجاز وإنما الخلاف في حصول الكتابة من رسول الله.

وثانيها: أنه عقد الباب الثاني تباعاً للباب الأول ليثبت أن الأمية وحدها ليست معجزة ليبني على ذلك أن إثبات الكتابة لا ينافي المعجزة. قال أبو عبدالرحمن: هذان البابان فضول، لأن المنكرين على الباجي مذهبه لم يدعوا أن الأمية وحدها إعجاز، ولأن نفي الأمية ـ وإن لم تكن وحدها إعجازاً ـ تكذيب للشرع.

وثالثها: أن الباجي لم يحقق جميع روايات الحديث الذي تمسك بإحدى رواياته وإنما اكتفى بالروايات التي تقيم دعواه وتغافل عن الأحاديث الصحيحة الناصة على أن الرسول ﷺ آمر لا كاتب وهي توضح أن رواية إسرائيل مختصرة اختصاراً مخلا.

ومثل هذا الصنيع لا يجوز من عالم يدعي التحقيق والإنصاف.

ورابعها: أنه صحح حديثاً ضعيفاً يثبت دعواه بتزكية بعض رواته وتغافل عن ضعف من يدور عليهم الإسناد (٥).

وخامسها: أن الحق أرغمه في الباب السادس فأقر بأن الصحيح أن النبي ﷺ لم يكتب يوم الحديبية، وإنما ما حك في الأبواب

(٥) انظر تعليقي رقم ٦ على الباب الرابع.

السابقة ليقيم العذر لمن انحرف به اجتهاده الخاطىء.

ومع هذا فقد كان إقرار الباجي بمسوغات غيرها أصح منها، لأنه سوغ تراجعه بأن دليله خبر إسرائيل وهو خبر واحد لا يفيد العلم.

وسوغ ذلك بأن من سوى إسرائيل ممن هو أحفظ منه لم يذكروا زيادته.

قال أبو عبدالرحمن: ليس ها هنا زيادة وإنما هناك اختصار ولو أورد الأحاديث الأخرى الصحيحة غير حديث البراء لعلم أن خبر البراء مختصر وربما كان الاختصار من البراء بن عازب نفسه رضي الله عنه لا من إسرائيل.

قال أبو عبدالرحمن: وأما ادعاء الباجي أن خبر الواحد لا يفيد العلم فهو مذهب خائب، بل الصواب أن خبر الواحد الصدوق الضابط يوجب الرجحان ولذلك أوجب العلم، لأن اطراح المرجح مكابرة وعناد، ولأن ترجيح المرجوح تحكم.

هذا في غير أخبار الشرع.

أما خبر الواحد الصحيح الإسناد فيوجب العلم على سبيل القطع لا الرجحان في امور الشريعة لأن الله أخبر بأنه ضامن لحفظ دينه،

ودين الله لا يتم حفظه بغير بيان الرسول ﷺ وجمهور بيان الرسول ﷺ من خبر الواحد.

فعلمنا أن مقتضى تدبير الله الكوني محقق لمقتضى خبره الشرعي القاضي بكمال الدين وحفظه وتميزه.

والله المستعان.

المحقق



صلى الله على محمد نبيه ورسوله وسلم تسليماً.

قال الفقيه الإمام الحافظ القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي رضي الله عنه:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتنمي [1] البركات، وصلى الله على محمد نبيه وصفوته من خلقه وآله وسلم تسليماً.

أما بعد يا أخي وفقك الله: فإنك ذكرت لي أنه جرى في مجلسي من تفسير حديث النبي ﷺ في الكتاب الذي قاضى عليه قريشا يوم الحديبية أن بعض الناس قد ذكر أن النبي ﷺ كتب في ذلك اليوم ومنع من ذلك بعضهم.

والحديث مما يتعلق به كل فريق منهم فأجبت [2] حسب ما

(١) يجوز في اللغة: ينمي وينمو. والياء هي الأشهر والأكثر في استعمال العرب.
(٢) في الأصل: فاجف.

تقتضيه مجالس المذاكرة ومواضع التعليم مما لا يعرى عن فائدة للمنتهي ولا يحير بالإكثار خاطر المبتدي.

وذكرت أن بعض من بلغه ذلك أنكره إنكاراً جاوز فيه الحد وأعظم به الخطيئة، وزعم أن في هذا إبطال المعجزة ورد الشريعة وتكذيب القرآن.

وسألتني أن أكتب لك في ذلك ما يعول عليه وأبسط القول فيه بأكثر مما جرى في المجلس المذكور وأنسب الأقوال إلى القائلين بها وأبين وجوهها ووجه بطلان قول من أعظم إنكارها وأنبه على الصحيح منها، إذ قد وقع فيه من الإشكال ما أحوج إلى البيان، فأجبتك إلى ما سألت لما يتعين علي من إيضاح الحق وإظهاره ولما رغبته من منفعتك وأقصده من تعليمك وتفهيمك.

وأنا إن شاء الله آتي من بيان حقيقة المعجز ورواية هذا الحديث وأقوال المختلفين في تأويله وإيضاح الحق في ذلك بما فيه كفاية.

والكلام في هذه المسألة يكون في ستة أبواب:

أولها: في ذكر المعجز وبيان صفاته التي بها يتميز من غير المعجز.

والثاني: في وجه تعلق كون النبي ﷺ آتياً بالمعجز.

والثالث: في إيراد الحديث المذكور واختلاف الرواة فيه.

والرابع: في ذكر أقوال الناس في تأويل هذا الحديث وتعلق كل واحد منهم بلفظه وذكر غير ذلك من وجوه حججه مما [١٠٥ / ب] أورده عن نفسه، ومما يلزمني أن أورده له إكمالاً لحجته.

والخامس: في إبطال قول من قال: إن في أحد هذه الأقوال ما يبطل به المعجز ويتغير به الشرع أو يرد شيئاً من القرآن.

والسادس: في بيان أصح الأقوال في هذه المسألة وما يجب أن يعتمد عليه منها.

البَابُ الأوّل

وأما وصفنا المعجز بأنه معجز فإن المراد به في اللغة ما يتعذر على قدرة الإنسان نيله.

يقال طلب فلان فلانا فأعجزه إذا تعذر عليه إدراكه وهذا أمر أعجز الأولين والآخرين بمعنى تعذر على قدرهم ولم تنته اليه طاقتهم.

ثم استعمل في الشرع[1] في وصف ما أتى به الرسل عليهم السلام معجزا لصفات هو عليها إذا عري عنها أو عن واحدة منها

(١) كلا فلم يستعمل هذا المعنى في عرف الشرع ولم يرد به نص، ولم تتناوله الكتب الخاصة بمفردات الوحيين ووجوهها.
وإنما استعمل السلف دلائل النبوة وبراهينها وهي أعم من المعاني التي قعد لها المتكلمون باسم الخوارق والعجائب والمعجزات. انظر الجواب الصحيح ٤/٦٧ - ٧١.
وقال الله سبحانه وتعالى لنبيه عليه السلام: ﴿فذانك برهانان﴾ فسمى آيتيه برهانين. فالمعجز اصطلاح من المتكلمين وليس مفهوما شرعيا، واستعمالي المعجز بمعنى الآية فيما يستقبل من كلامي إنما هو جري على اصطلاحهم، ولا مشاحة في الاصطلاح إنما المشاحة في اشتراطهم.

لم يوصف بأنه معجز، وإذا تجمعت فيه وصف بأنه معجز وهي ثمان صفات[٢]:

---

(٢) هذه الصفات من اشتقاق الأشاعرة وعامة المتكلمين على خلاف بينهم.
ومراعاة هذه التقسيمات ليس من باب الاجتهاد في تحري مراد الله من نص شرعي أو مصطلح شرعي، فلا تأثير لهذا الاختلاف في تحرير مقاصد الشرع التي لم ترد بهذا التقسيم.
ولا معنى لوصف براهين النبوة بالإعجاز إلا من وجهين:
أولها: أنه يعجز كل أحد أن يبطل ببرهان صحيح ما دلت عليه براهين الأنبياء.
وثانيها: أن لكل نبي مجموع آيات وبراهين حصل بمجموعها اليقين بنبوته.
ولم يجعل الله مجموع هذه البراهين لغير نبي، فهذا معنى عجز من يدعي النبوة كاذبا.
وثمة تدبير كوني لله في خلقه وهو أنه سبحانه إذ أبان براهين صدق أنبيائه أقام البراهين على كذب الأدعياء في كل دعوى وجدت أو توجد.
وهذه الصفات الثمان تعقبها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الممتع النبوات، وبين ببراهين نيرة أن ما يسمونه خوارق ـ وهو الدلائل والبراهين بالمصطلح الشرعي ـ لا يكون آية إلا إذا اتسق مع قاعدة استلزام الدليل للمدلول فيكون كل من خرقت له العادة نبيا.
إلا أن اصطلاحات المتكلمين لا تقوى على التناسب مع هذه الضرورة الفكرية.
ولا يخلو كتاب من كتب الكلام والعقائد من عقد باب عن المعجزات كنهاية الأقدام للشهرستاني، والإرشاد ولمع الأدلة للجويني، وغاية المرام وأبكار الأفكار للآمدي، والمواقف للإيجي، ولباب العقول للمكلاتي، والبداية للصابوني، وشرح مطالع الأنظار للأصفهاني، وشرح الطحاوية.
ومعظم هؤلاء من متكلمي الأشاعرة. =

أحدها: أن يكون الفعل الموصوف بأنه معجز من فعل الله تبارك وتعالى وما يجري مجرى فعله.

والثانية: أن يكون أمراً خارقا للعادة.

والثالثة: أن يكون معه دعوى الرسالة.

والرابعة: أن يتحدى به من هو دليل عليه.

والخامسة: أن يقارن الإتيان به معنى الرسالة.

والسادسة: أن يكون بينه وبين مدعي الرسالة تعلق.

والسابعة: أن يكون موافقا لدعواه غير مناقض له ولا مكذب به.

والثامنة: أن يكون جنسه غير داخل تحت قدر العباد في قول جماعة من شيوخنا.

وقال بعضهم يدخل جنسه تحت قدر العباد إلا أن الوجه الذي له كان معجزا لا يدخل تحت قدر العباد [٣]

= وتحظى المعجزة بعناية بعض كتاب السيرة كابن حزم والصالحي وممن أفرد المعجزات والدلائل بمؤلفات خاصة أبو نعيم والبيهقي والماوردي وعبدالجبار وابن ربَّن وابن تيمية وعبدالحق الأشبيلي.

ويرد قسم من ذلك فيا ألف عن الشمائل والخصائص.

وردود العلماء على أهل الأديان كالجزء الرابع من الجواب الصحيح لابن تيمية.

(٣) انظر تشقيق ابن الباقلاني لهذا الخلاف في كتابه البيان ص ١٤ - ٣٦

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإنما قلنا إن من صفاته المشترطة في كونه معجزا أن يكون من فعل الله لأن ظهور المعجزة على يد مدعي الرسالة بمنزلة قوله تعالى: صدق هذا رسولي(٤).

فيجب أن يكون المعجز من فعله ليكون تصديقا له(٥).

لأنه متى ادعى على زيد أمر من الأمور فقال عمرو صدق لم

---

(٤) افترض الباجي أن الله قال ذلك بهذه الصيغة.
ومثل هذا التقدير تعبير رديء، لأن كل ما ينسب لله جل جلاله إنما هو على التوقيف، ولا نضرب لله الأمثال.
والأسلم أن يقول: لأن ظهور المعجز على يد مدعي الرسالة برهان على خبرالله بأن هذا الرجل رسوله.
وسيضرب المثال بعد قليل بإقرار زيد.
والواقع أن إخبار الله بأن محمداً رسوله غير إظهار المعجزة على يده وإذن فليس هو بمنزلته وإنما هو دليل عليه لأن إخبار الله جاء على لسان رسوله فكان الإعجاز برهانا له.
أما زيد المحسوس فإقراره بلسانه مشهود فلم يحتج إلى برهان يصدقه.
إذن المثال فاسد أصلاً.

(٥) اشتراط أن يكون المعجز من فعل الله يحتاج إلى تحرير فنقول: براهين صدق الأنبياء مرتبطة بما علمه الناس من حال نشأتهم فمنها ما هو خبر قام البرهان على صدقه وقام البرهان من حال نشأة النبي أنه لا يملك سببا لمعرفة هذا الخبر المغيبة حقيقته عن حس معاصريه وفكرهم وأنه لا احتمال لمعرفته له إلا بوحي من خالق الكون كدلالة ﴿يصعد﴾ في الآية الكريمة على حقيقة ما فوق الجاذبية.
ومن الآيات فعل رآه بعض المعاصرين وتيقنه الآخرون بتواتر الخبر واستفاضته =

يكن في ذلك تصديق للمدعي من زيد حتى يقول: صدق[6].

= وقد قام البرهان من حال النشأة أنه لا يملك وسيلة علمية لهذا الفعل وإنما هو فعل حققه الله له من غير تعلم كإبراء الأكمه والأبرص والأعمى وهو لا يعلم من صناعة الطب شيئا.

وقول المؤلف: (فيجب أن يكون المعجز من فعله ليكون تصديقا له): أحسن تفسير له أن مقتضى دعوى الأنبياء أنهم يتلقون الوحي عن الله فكانت براهين نبوتهم الدالة على صدقهم أن يأتوا بأفعال يشاهدها الناس أو بأخبار يقوم البرهان على صدقها مع تعين الاحتمال بأن ما أخبروا به لا سبيل إليه إلا بالوحي، وأن الفعل الحادث على أيديهم لا سبيل إليه إلا بمحض القدرة الإلهية.

ووجه الدلالة على صدق النبي في حدوث الفعل على يده إذا علم من نشأته أنه لا يملك أي سبب لإظهار هذا الفعل: أنه يتلقى الوحي على من تعين في الاحتمال أن الفعل محض قدرته وهو الله سبحانه.

وبراهين الأنبياء على قسمين: الأول منها لتحصيل اليقين بصحة النبوة كقيام البراهين على صدق خبر الشرع وعصمة أوامره ونواهيه.

والثاني منها: لرفع الشبهة كإجراء بعض الأحداث على أيديهم مما لا يملكون سببا دنيويا لفعله كإبراء عيسى عليه السلام للأعمى وهو لا يعلم من الطب شيئا وهذا البرهان يوصف بالإعجاز من هذا الوجه فهذا البرهان إقناع لمن زعم أن صدق النبي مشترط بحدوث هذا النوع من الإعجاز على يده.

كما يرد هذا البرهان عادة إكذابا لتحدي المتحدين.

(٦) المثال بزيد وعمرو هنا أراد به الباجي إيضاح قوله: (لأن ظهور المعجز على يد مدعي الرسالة بمنزلة قوله تعالى: صدق هذا رسولي).

قال أبو عبدالرحمن: الإيمان بالنبوة فرع من الإيمان بالله، والإيمان بنبي معين مبني على قيام البرهان على تلقيه عن الله.

وحدوث فعل خارق للعادة على يد إنسان دليل على أن هذا الفعل من قادر مغيب، وليس دليلا على أن من ظهر الفعل على يده نبي إلا بشرط أن يكون =

فيجب أن يكون التصديق من قبل المدعى عليه الرسالة ومن فعله [٧] .

وقولنا: أو ما يجري مجرى الفعل نريد بذلك الإعدام لأنه لو قال النبي عليه السلام أنا رسول الله وآية ذلك أن الله يعدم الآن هذا الجبل ويفنيه ولا يبقى له عين ولا أثر [١٠٦/أ] ثم يفعل له ذلك لكان معجزا ودليلا على صدقه وإن لم يكن الإعدام والإفناء عند شيوخنا فعلا [٨] .

= هذا الفعل مما لا يقدر عليه إلا الله وبشرط إخباره به قبل وقوعه، فيدل حينئذ على النبوة لأنه أخبر عن الله بفعل سيفعله وهذا معنى تلقي الوحي، أو أن يكون الفعل تحقيقا لمن طلبه منه فيدل حينئذ على النبوة لأن الله جعله علامة حسب عادة الناس في تصديقاتهم ومن عاداتهم أن يحمل مرسول السلطان علامة على أنه جاء من السلطان كخاتمه المعروف عندهم.

ومثال الباجي بزيد وعمرو لا يحقق مقصده، لأن إقرار زيد كاف عن طلب البرهان. وإنما يتحقق المقصد لو مثل بخاتم السلطان وقام البرهان بأنه ليس باستطاعة مرسول السلطان اختلاس الخاتم أو اغتصابه.

(٧) يقصد بفعل الله ما منحه الله لعبده مما لا يكتسب في العادة بالجوارح والحس والفكر.

وكون البرهان المصدق للرسول من غير فعل الرسول المباشر أمراً بديهيا لبرهانين ضروريين:

أولهما: أن دعوى الرسول التلقي عن الله.

وثانيها: أن الرسالة اصطفاء من الله وليست شيئا يكتسبه البشر بوسائلهم فاقتضى ذلك تميز براهينهم.

(٨) الإعدام تغير حصل للجبل فغابت ماهيته عن حس البشر فالإعدام صفة للجبل=

فصل

وإنما قلنا إن من شرطه أن يكون خارقا للعادة [٩] لأن الأفعال المعتادة ليس لمدعي الرسالة أن يقول هي دليل على صدقه إلا ولمنكرها أن يقول هي دليل على كذبه وصدق مخالفه، لأنه إذا قال أنا رسول الله وآية هذا أنه إذا قطع رأس هذا الإنسان مات

= بعد التغير بالنسبة لحس البشر.
أما بالنسبة لله سبحانه فالإعدام فعل من أفعاله الاختيارية.
وتعريف العدم من مزالق علم الكلام والفلسفة، ومعناه في لغة العرب فقد شيء كان موجودا، أو لم يوجد أصلاً.
وانظر على سبيل المثال الكليات ٣/٢٧٩ - ٢٨٠.

(٩) خرق العادة صفة لبعض آيات الأنبياء عليهم السلام كانشقاق القمر وليس شرطا لصحتها كإبراء الأبرص آية لعيسى عليه السلام، فليس في هذا خرق للعادة لأن الأطباء في المعتاد من حرفتهم يتوصلون إلى ذلك كثيراً بإذن الله بأسباب علمية مدروسة جعلها الله في يدهم.
فإن قيل هذا خارق للعادة بالنسبة لعيسى عليه السلام قلت معنى هذا أنه ليس من عادة عيسى إبراء الأبرص فأبرأه وهذا الخرق ليس شرطا لصحة الآية الدالة على صدق النبي لأن الطبيب قد لا ينجح في عمره المديد إلا مرة واحدة فيبرأ على يده أبرص واحد، فلا يكون خرقه العادة بهذه المرة برهانا على نبوة.
فإذا أردنا أن نصف آية النبي بخرق العادة فيجب أن نفرق بين أمرين:
أولها: الفعل الحادث ذاته، فخرقه للعادة وصف غير معتبر في تمييز الآية.
وثانيها: الأسباب التي يحصل بها الفعل فآية النبي هي ما تعين الاحتمال بأنه محض القدرة الإلهية ولم يكن من الأسباب التي يجعلها الله للبشر باكتسابهم.

وإذا جاور هذا الثوب النار احترق كان لمخالفه أن يقول له: هذا دليل على كذبك وكان إكذاب مدعي الرسالة يناقض رسالة الأول ويخالفها أن يجعل ذلك أيضا دليلا على صدقه وكذب مخالفه، فوجب أن يبطل ذلك كله ولا يكون فيه دليل على صدق واحد ولا كذبه.

فصل

وإنما قلنا إن من شرطه أن يكون معه دعوى الرسالة[١٠] لأن الباري تعالى قد يخرق العادات وينقضها على أيدي الصادقين دون دعوى رسالة يدعونها ولا يكون ذلك معجزا[١١] مثل ما يخرق العادات وينقضها ككرامات الأولياء والصالحين ممن ليس بنبي ولا رسول.

---

(١٠) هذا الشرط تحصيل حاصل، لأنه من جزئيات القضية إذ القضية عن برهان صحة النبوة.

(١١) بل يكون معجزا لأنه لا يكتسب بأسباب بشرية مشتركة، ولا يكون آية نبوية لأن تدبير الله الكوني اقتضى أن الصادق الذي تظهر الكرامة على يده لا يدعي النبوة، وأن خرق العادة لا يجعله الله على يد كاذب، وأما ما خرج على يد الساحر من غير المعتاد فهو بأسباب بشرية مكتسبة مرهونة بقدرة الجن التي هي فوق قدرة الإنس وجميع القدر تحت قدرة الله.

وقد ينقضها عند كثير من الناس على أيدي الكذابين [١٢] ما لم يدعوا رسالة مثل ما روي أنه ينقضها على يدي الدجال فيما يظهر أنه يفيض معه من الماء والنار والطعام وهو يدعي الربوبية، ولو ادعى الرسالة لم يظهر ذلك على يديه لأنه إذا ادعى الربوبية ففيه من صفات الحدوث ما يبطل دعواه [١٣].

ولو ادعى النبوة وأظهر له هذه الأمور الخارقة للعادة لم يكن لنا طريق إلى معرفة كذبه ولوجب أن يكون ذلك تصديقا له والله تعالى لا يصدق الكاذبين.

فصل

وإنما قلنا إن من شرطه أن يتحدى به من يكون دليلا عليه: أن الرسول عليه السلام إنما تظهر هذه المعجزات على يده ليكون تصديقا له من ربه تعالى ولا بد أن يقول [١٤] إني نبي صادق وآية

---

(١٢) المنتقض هنا عادة البشر لأن أسباب القدرة مغيبة عن البشر، وليست آية نبوة لأنها أسباب جعلها الله في يد خلق من مخلوقاته وهم الجن الغائبون عن الحس البشري.

(١٣) وكذلك مدعي النبوة كاذبا اقتضى تدبير الله الكوني أن ينصب براهين على كذبه وأن يقيم البرهان الموضح لسر معجزته الخارجة عن المعتاد من أسباب البشر المشتركة وهو استخدام الجن، أو الدجل بحيلة علمية.

(١٤) في الأصل: أن يكون.

ذلك أن الله تعالى يصدقني بأمر كذا مما يخرق به العادة من أفعاله[١٥] التي ينفرد بها على يدي من فلق البحر وأحياء الموتى وشبه ذلك من المعجزات فمن لم يصدقني فليأت بمثله[١٦] ولذلك قال: ﴿أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله﴾.

وقال تعالى: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾[١٧].

وكذلك تحدي موسى عليه السلام السحرة وغيرهم بما أتى به من الآيات البينات والله تعالى يصدق رسله ويظهر دينه.

---

(١٥) في الأصل: إفضاله.

(١٦) ليست هذه الصفة شرطا في جميع آيات الأنبياء وإنما هي صفة للنوع الثاني الموضح بالتعليقة رقم (٥).

(١٧) ومثله تحدي رسول الله للنصارى بالمباهلة.

قال أبو عبدالرحمن: ما ظننت أن مثقفي هذا الجيل سيستمرون على الدينونه لتقعيد المتكلمين الخارج عن مراد النصوص الشرعية حتى رأيت الدكتور عبدالكريم الخطيب يبني إنكاره لانشقاق القمر في عهد رسول الله ﷺ على تخلف معنى التحدي الذي قننه الأشاعرة، فكان بذلك حاضنا أمينا لمذهب النظام في هذه المسألة.

انظر مجلة المسلمون عدد ٢٥ ص ٣٠ - ٣١ وانظر رد الدكتور سيد الدرش ص ٥٢ - ٥٣.

فصل

وإنما قلنا: إن من شرطه [١٠٦/ ب] أن يقارن دعوى الرسالة [١٨] ولا يتقدمها لأنه [لو] قال إني رسول الله وآية هذا أن الله قد أحيا الموتى في زمن عيسى عليه السلام وفلق البحر في زمن موسى عليهما السلام وأن الذئب قد تكلم منذ عامين لكان لمخالفه أن يقول له ذلك دليل كذبك وصحة دعوى مخالفك [١٩].

ولكان لغيره أن يدعي بذلك رسالة تناقض رسالته وتوجب إبطالها.

فصل

وإنما قلنا: إن من شرطه أن يكون بينه وبين مدعي الرسالة تعلق يكون به شاهداً له ودلالة على صدقه أنه لو لم يكن كذلك لم يكن له أن يدعيه دليلاً على صدقه إلا ولمخالفه أن يدعيه دليلا

---

(١٨) هذه الصفة تحصيل حاصل لأنها جزء من القضية إذ القضية عن برهان صدق الرسالة.
فالبرهان إذن على الرسالة منه ما يكون قبل الرسالة كيتمه وفقره وأمانته وصدقه عليه الصلاة والسلام ومنها ما يكون منذ ابتداء الرسالة.

(١٩) ليس بطلان هذه الدعوى لأن البرهان لم يقارن الرسالة وإنما بطلت لأن هذا البرهان لم يكن على يد مدعي الرسالة.

على كذبه، لأنه لو رأى رجل موسى قد ضرب بعصاه البحر فانفلق فقال ذلك الرجل أنا نبي وآية هذا انفلاق هذا البحر لم يكن ذلك دليلاً على صدقه حتى يعلم أن انفلاقه كان على يده وبسببه [٢٠].

وكذلك لو قال رجل أنا رسول الله وآية ذلك أن هذا الجبل يفنى الآن ويعدم حتى لا يبقى له عين ولا أثر، فيعظم ذلك الجبل ويبلغ أمثال ما علم عليه لكان في ذلك تكذيب له ولم يكن فيه تصديق له.

وكذلك لو قال إن الله ينطق الآن هذا الحجر لتصديقي فينطقه الله بتكذيبه لكان في ذلك تكذيب له [٢١].

فصل

وإنما قلنا إن من شرطه أن يكون جنسه غير داخل تحت قدر العباد [٢٢] أنه لو كان يقدر مدعي الرسالة على فعله لكان مصدقاً لنفسه.

---

(٢٠) هذا الشرط تحصيل حاصل. انظر التعليق رقم (١٨).

(٢١) لا معنى لهذين المثالين بل هما من التفكير الطفولي، لأن القضية عما يحقق الدعوى، أما تخلف الدعوى فبرهان بطلانها منها.

(٢٢) العبارة الصحيحة أن يقال: ليس داخلاً تحت قدرة مدعي الرسالة، فإبراء =

مثال ذلك أن يقول إني رسول الله وآية ذلك أني أحرك يدي الآن فإنه لا يكون ذلك دليلاً على صدقه لأنه من جنس دعواه بلسانه.

وقول بعض شيوخنا قد يكون جنسه داخلاً تحت قدر العباد إلا أن الوجه الذي من جهته يكون دليلاً على صدق مدعي الرسالة لا يدخل تحت قدر العباد أنه لو قال لعدد كثير وجم غفير أنا رسول الله وآية هذا أني أحرك يدي الآن وأن أحدكم لا يحرك في هذا الوقت يده ولم يحرك أحد من الآخرين يده مع كثرة عددهم واختلاف أغراضهم وهممهم وقد علموا دعواه وما جعله دليلاً على صدقه [١٠٧/ أ] لكان ذلك معجزاً ودليلاً له لكنه ليس وجه إعجازه في حركة يده وإنما هي في إمساك العدد والجم الغفير عن تحرك أيديهم[(٢٣)].

ولذلك قال تعالى: ﴿قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ولن يتمنوه أبدا﴾[(٢٤)].

= الأبرص قد يجعله الله تحت قدرة العباد بإعانتهم على اكتشاف قوانين الشفاء، وإنما هو برهان لمن لم يعلم الطب ويمارسه.
وهذه الصفة مرت مناقشتها.

(٢٣) بشرط أن لا يكون لهذا الحادث سبب يعرفه البشر بالاكتساب مع قيام البرهان أنه لم يكتسب علم هذا السبب وإنما جاء له الحادث منحة.

(٢٤) وجه الإعجاز هنا أنه أخبر عن علم لله مسبق فصدق القضاء الكوني دعواه.

واليهود الذي خوطبوا بذلك عدد كثير وجم غفير لم يتمن الموت أحد منهم، فكان ذلك من معجزات نبينا محمد ﷺ وأدلة صدقه.

فبهذه الصفات يتميز المعجز من غيره.

فصل

وإذ قد بينت ذلك من صفات المعجز فوجه دلالته على صدق مدعي الرسالة أنه إذا كان فعل الله ومقارنا لما ادعاه والباري تعالى يعلم بما ادعاه عليه وجعله دليلاً على دعواه ثم فعله له وخرق له به العادة فهو بمنزلة قوله صدق رسولي.

ولو ادعى زيد هذا على عمرو وامرأ أخبر به عنه وقال آية هذا أني إذا نظرت إليه حرك يده وقد علم عمرو بما ادعاه عليه زيد وجعله دليلاً على صدقه في دعواه ثم فعل له ذلك كيف نظره إليه لكان بمنزلة أن يقول صدق في دعواه.

وفي هذه كفاية في بيان وجه دلالة المعجز على صدق مدعي الرسالة وفي بيان صفاته التي يتميز بها مما ليس بمعجز على وجه الاختصار والإيجاز والله الموفق للصواب برحمته.

البَابُ الثّاني

وإذ قدمنا ذلك فالواجب أن نبين وجه تعلق كون النبي ﷺ أميا بمعجزاته[1]، وذلك أن كونه أميا بمجرده[2] لا تعلق له بالإعجاز، لأن الأميين في زمنه وفي كل زمن عدد لا يحصى وهم أكثر من غيرهم ولم يكن ذلك معجزا لهم[3].

ولو ادعى مدع رسالة وقال آية ذلك أني أمي لقال له عشرة آلاف[4] من الناس نحن كلنا بهذه الصفة وهي دليل على كذبك.

وأيضا فإن كونه أميا صفة متقدمة من صفاته، وقد قلنا إن من شرط المعجز أن يقارن دعوى الرسالة غير متقدم عليها[5].

---

(١) في الأصل لمعجزاته.

(٢) في الأصل: لمجرده.

(٣) لم يقل أحد أن مجرد الأمية آية على النبوة، بل هم متفقون على أن الأمية جزء من البرهان وليست جميع البرهان.

(٤) لا يراد بهذا العدد حقيقته، بل هو مثال شارح ولو قال: لقال له آلاف من الناس: لكان أوفق. وهذا المثال ورد في جواب عبدالله بن الحسن البصري الذي سيرد إن شاء الله ضمن مواد هذا الكتاب.

(٥) ليس هذا صحيحا فللرسول ﷺ آيات قبل البعثة عرف مدلولها بعد البعثة. إن من شرط الآية أن تدل على صدق الرسالة فحسب، ولا معنى لاقتران الآية بالرسالة إلا هذا.

وأيضا فإن المعجز أمر خارق للعادة، وليس في كون الإنسان أميا خرق لها.

وإذ تبين أنه ليس في مجرد كون الإنسان أميا خرق للعادة ولا تعلق بالإعجاز فإن الواجب أن ينظر إلى المعاني التي لا يقدر عليها الأمي في مستقر العادة فإذا [١٠٧/ب] فعلها الله للأمي المدعي للرسالة وأقدره عليها كان ذلك دليلاً على صدقه وكان الإعجاز في إقداره على مايتعذر على الأميين غيره لا في كونه أميا، ولا يصح ذلك إلا بأن يعلم كونه أميا علما لا يدخله شك ولا ريب.

ووجه ذلك: أن رجلاً لو نشأ مع إخوته وأقاربه وبني عمه منذ يولد إلى أن يبلغ الأشد لم يفارقهم جملة ولا ترك مداخلتهم والتصرف معهم لعرفوا بذلك جميع أحواله ولعرفوا كونه أمياً أو كاتباً أو قارئاً معرفة ضرورة لا يجوز عليه التشكك والارتياب فإذا عرفوا من حاله أنه أمي لا يميز حرفاً واحداً من حروف الهجاء إلى أن ادعى النبوة وبعد ذلك إلى يوم الحديبيـة [٦] فلو قال

---

(٦) ضرب المؤلف المثال برجل من الناس فقال قبل أسطر: أن رجلاً لو نشأ... إلخ ففهم من ذلك أنه سيضرب مثالاً للقضية.
فلما وصل ها هنا علمنا أن ذلك الرجل هو رسول الله ﷺ، وصار يتكلم عن القضية ولم يرد ضرب المثال لها.
=

لهم إنكم قد عرفتم حالي كما عرفت أحوالكم وآية صدقي في دعوى الرسالة أنكم قد علمتم أني أمي لم أتعلم كتابة ولا تناولتها قط ولا عرفت شيئاً منها وأنا الآن آخذ هذا القلم وليمل من شاء منكم ما شاء فإنه لا يخط بيدي القلم إلا ما يملى[7] أو إني الآن من أعلمكم بالخط والهجاء دون تعليم وأدربكم يداً به وأجراكم قلما وأحسنكم خطا دون تعليم ولا تدريب لكان ذلك معجزاً ودليلاً على صدقه ولكان بمنزلة أن يثبت[8] ولا علم له بالزنجية أو اليونانية ثم يصبح من الغد ويدعي الرسالة ويقول آية ذلك أنكم قد علمتم أني لم أر زنجياً قط ولا تكلمت بلسانه وإني الآن أعرف الناس بلغته وأدراهم لساناً بمحاورته، ثم وجد في الوقت عدد من الزنج لا يصح عليهم التواطؤ ولا التشاعر[9] فأخبروا بأنه عالم بلغتهم وأنه ليس أحد منهم أعرف بها من هذا المدعي للرسالة ولا أسرع مراجعة ولا أصح نطقاً لكان ذلك معجزاً ودليلاً على صدقه لأن فيه صفات الإعجاز التي اشترطناها في كون المعجز معجزاً.

= وهذا خلل في البلاغة والمنطق.
فكان عليه أن يضرب المثال ثم يتلوه بالقضية، أو أن يورد القضية ولا يسوقها على صورة المثال.

(٧) في الأصل: لمل.

(٨) يثبت: يكتب مأخوذ من أثبته في الديوان بمعنى سجله.

(٩) التشاعر: الاجتماع على هدف يشعر به كل واحد منهم، وهو الشهادة الكاذبة.

ومن هذا النوع من المعجز: أن نبينا عليه السلام نشأ مع قريش كنشأة الإنسان منا مع إخـوته وبني عمه وأقاربه ثم لم يفارقهم في سفر ولا حضر بل كانوا معه إلى أن ادعى الرسالة، ولم يعرف قبل ذلك بقراءة كتاب ولا دراسة سير ولا مداخلة أحد من أهل الملل حتى بعث رسول الله (١٠) ﷺ فأخبر عن القرون الماضية والأمـم السالفة بما لا يبلغ معرفته ويقدر على الإخبار بمثله إلا من أفنى عمره في دراسة ذلك وقراءته ومجالسة العليمين به ومذاكرتهم [١٠٨ / أ] به فكان هذا من أعظـم المعجـزات وأكبر الآيـات البينات، لأن هذا ليس من فعل البشر (١١) وهو خارق للعادة بعيد عن مستقر الطبيعة واقترن به التحدي (١٢) ودعوى الرسالة ووجدت

---

(١٠) لو قال: حتى بعث ﷺ بدون ذكر (رسول الله) لكان أفصح، لأن الإظهار هنا مكان الإضمار يشوش على دلالة السياق.

(١١) كونه ليس من فعل البشر في العادة إلا بأسباب التعلم أول مفهوم لصفة الآية ثم يحتمل بعد ذلك أن يكون تلقين قوة غيبية كالجن.
فلما قام البرهان من جملة الشرع الذي بلغه رسول الله ﷺ أنه ليس بوسع الجن والسحر ذلك، وقام البرهان على أن رسول الله ﷺ ليس بكاهن علم بذلك المفهوم الثاني للآية، وهو أنه منحة من الله لم يكتسبها رسول الله بما تكتسب به الحرف البشرية.

(١٢) للتحدي مفهومان:
أحدهما: أن آية النبي لتحدي الاعتراض والشبه، وبهذا المفهوم فليست جميع آيات الأنبياء من هذا النوع، فمنها ما جاء ابتداء دون رد على الاعتراض، ومنها ما جاء لدفع اعتراض يفسر بأنه سبب تاريخي لنزول الآية.

فيه سائر صفات المعجز، فكان [١٣] من معجزاته وبدائع آياته صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم.

فهذا وجه تعلق المعجز بكونه [١٤] ﷺ أمياً ولذلك قال: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾.

فلم يكن ﷺ قبل [أن] [١٥] أوحي إليه يتلو كتاباً ولا يخطه بيمينه ثم تلا بعد ذلك أفضل الكتب وهو القرآن من غير تعليم وكان ذلك من آياته.

ولم تخرجه تلاوته له بعد أن لم يتل كتاباً قبل نبوته من أن يكون من معجزاته [١٦].

= وثانيهما: صمود الآية لكل تحد محتمل، وهذه صفة وجودية ثابتة في جميع براهين الأنبياء، لأن البرهان حق ومعنى ذلك تحديه لكل باطل، أما الحق فلا يعارضه حق مثله.

(١٣) في الأصل: وكان.

(١٤) في الأصل: كونه.

(١٥) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(١٦) هذا على أن حكم التلاوة هو حكم الخط، وأنهما متلازمان في النفي في الآية الكريمة عند من جعل (من قبله) قيداً لهما. والذي ظهر لي من تحقيق التأويل لهذه الآية أن ﴿من قبله﴾ قيد للتلاوة فقط كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

فإن كان كتب بعد أن لم يكتب قبل نبوته فإن ذلك أيضاً لا يؤثر في شيء من معجزاته ولا يرد آية من آياته ولا يغير شيئاً مما جاء به [١٧].

(١٧) هذا تفسير صحيح للآية الكريمة التي ورد فيها ﴿من قبله﴾ لو قام البرهان على أنه كتب بعد نزول الآية الكريمة.

البَابُ الثّالِث

وأما نص مقاضاة النبي ﷺ يوم الحديبية فاختلف الرواة فيه:

فرواه الزهري عن عروة عن المسور ومروان فقال في هذا الفصل الذي جرى الكلام فيه فدعا النبي ﷺ الكاتب، فقال النبي ﷺ (١) بسم الله الرحمن الرحيم.

فقال سهيل: أما الرحمن فوالله ما أدري ما هي (٢) ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب.

فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا بسم الله (٣) الرحمن الرحيم.

---

(١) هذه روايات صحيح البخاري كما في طبعة صحيح البخاري المحققة عن النسخة اليونينية ٣/٢٥٥ وفي متن فتح الباري ٦/٢٧٠: (اكتب بسم الله الرحمن الرحيم).

(٢) هذه رواية الجرجاني وبقية الروايات للصحيح هكذا:
ما هو. انظر صحيح البخاري ٣/٢٥٥.
قال أبو عبدالرحمن: الباجي من رواة صحيح البخاري وقد استجليت لجمعية الثقافة والفنون جزءاً من الصحيح برواية الباجي وفي خزانة جامع القرويين بفاس جزء بروايته وخطه. انظر أعلام الفكر الإسلامي ص ٥٢.

(٣) في الأصل: اسم الرحمن.

فقال النبي ﷺ: اكتب باسمك اللهم.

ثم قال: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله.

فقال سهيل: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك. ولكن اكتب محمد بن عبدالله.

فقال النبي ﷺ: والله إني لرسول الله وإن كذبتموني. اكتب: محمد بن عبدالله.

هكذا أخرجه البخاري عن عبدالله بن محمد عن عبدالرزاق عن معمر عن الزهري[٤].

---

(٤) وذلك في كتاب الشروط والرواية بهذه الطريق مرسلة لأن المسور بن مخرمة رضي الله عنه لم يحضر القصة، ومروان بن الحكم لا صحبة له.
قال الحافظ ابن حجر.
وقد تقدم في أول الشروط من طريق أخرى عن الزهري عن عروة أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ فذكر بعض هذا الحديث وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم، ووقع في نفس هذا الحديث شيء يدل على أنه عن عمر كما سيأتي التنبيه عليه في مكانه، وقد روى أبو الأسود عن عروة هذه القصة فلم يذكر المسور ولا مروان لكن أرسلها وهي كذلك في مغازي عروة بن الزبير أخرجها ابن عائذ في المغازي له بطولها، وأخرجها الحاكم في الإكليل من طريق أبي الأسود عن عروة أيضاً مقطعة.
انظر فتح الباري ٦/٢٥٨.

=

ورواه في الإصلاح بين الناس عن محمد بن بشار عن غندر عن شعبة عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب فقال فيه:

كتب[٥] علي بن أبي طالب بينهم كتاباً فكتب[٦] محمد رسول الله فقال المشركون لا تكتب محمد رسول الله [١٠٨ / ب] لو كنت رسولاً لم نقاتلك.

فقال لعلي: امحه[٧] فمحاه رسول الله ﷺ بيده وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام.

ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب فقال في هذا الفصل:

فلما كتبوا الكتاب كتبوا: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله.

= قال أبو عبدالرحمن: ورد في سياق حديث المسور ومروان هذه الجملة: قال عمر بن الخطاب: فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم.. إلخ.
قال ابن حجر: هذا مما يقوي أن الذي حدث المسور ومروان بقصة الحديبية هو عمر انظر فتح الباري ٦/٢٧٣.

(٥) في الأصل: وكتب.
قال أبو عبدالرحمن: سياق الحديث هكذا: لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب علي.. إلخ.. صحيح البخاري ٣/٢٤١ وفتح الباري ٦/٢٣٢.

(٦) في الأصل: وكتب.
والتصحيح من صحيح البخاري.

(٧) في صحيح البخاري: فقال علي ما أنا بالذي أمحاه، فمحاه.. إلخ.

فقالوا: لا نقرّ بها فلو نعلم أنك رسول الله ما منعناك، لكن اكتب أنا محمد بن عبدالله[٨].

قال أنا رسول الله وأنا محمد بن عبدالله، ثم قال لعلي امح رسول الله.

قال لا والله لا أمحوك أبدا.

فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد ابن عبدالله.

هكذا أخرجه البخاري في الإصلاح بين الناس عن عبدالله بن موسى عن إسرائيل.

وأخرجه في عمرة القضاء عن عبيدالله[٩] بن موسى عن إسرائيل بإسناده فقال فلما كتبوا الكتاب كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله.

قالوا لا نقر بهذا لو نعلم أنك رسول ما منعناك شيئاً ولكن أنت محمد بن عبدالله.

---

(٨) هكذا في الأصل، والذي في صحيح البخاري من رواية كافة أهل المشرق: لكن أنت محمد بن عبدالله.
صحيح البخاري ٣/٣٤٢ وفتح الباري ٦/٢٣٢.

(٩) في الأصل: عبدالله.

فقال: أنا رسول الله وأنا محمد بن عبدالله.

ثم قال لعلي بن أبي طالب: امح رسول الله.

قال والله لا أمحوك أبداً.

فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله.

فهذه نبذة كافية في اختلاف الروايات في هذا الفصل من هذا الحديث على وجه الاختصار.

وله أسانيد كثيرة وألفاظ مختلفة يطول بتتبعها الكتاب ولا يخرج عن معنى ما أوردناه[١٠] فلا معنى للإكثار بها وبالله التوفيق.

---

(١٠) قال أبو عبدالرحمن: لا والله بل له روايات صحيحة تخرجه عن المعنى الذي أورده الباجي، وإنما اقتصر الباجي على صحيح البخاري واكتفى بما تحتاج إليه دعواه، وأهمل ما ينافيها مما يدل على أن الرسول ﷺ أمر الكاتب ولم يكتب بنفسه، وقد مضى بيان ذلك.

البَابُ الـرَّابع

وأما أقاويل الناس في تأويل هذا الفصل فقد حكى أبو زيد عمر بن شبة[1] بن عبيدة النميري البصري النحوي في كتاب الكتّاب أن النبي ﷺ كتب يوم الحديبية بيده ونحا في قوله إلى أنه قصد الكتاب عالماً به في ذلك الوقت وأنه لم يعمله قبله، وذكر أن ذلك من جملة معجزاته ﷺ أن يعلم الكتاب من وقته وأن ذلك خرق للعادة لأنه لا سبيل لأحد أن يتعلمه إلا بعد [١٠٩ / أ] مدة طويلة وأنه تعلمه من غير تعليم.

وهذا أيضاً أمر خارق للعادة، لأنه لا سبيل لأحد من الناس إلى ذلك.

وذهب إلى هذه المقالة جماعة من أصحاب الحديث فممن رأيته يقول بها أبو الفتح النيسابوري وقد ذاكرني بذلك في مجلس الشيخ

---

(١) في الأصل: عمرو بن شيبة، والصواب ما أثبته. تجد مصادر ترجمته بمعجم المؤلفين لكحالة ٧/٢٨٦ ولد سنة ١٧٥ وتوفي سنة ٢٦٢ هـ وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب ٧/٤٦٠ - ٤٦١ ولم يذكر فيه جرحاً وذكر نصوص النقاد القاضية بتوثيقه.

الحافظ أبي ذر[٢] عبد بن أحمد الهروي وراجعته فيه فرأيت الشيخ أبا ذر رحمه الله يميل إلى هذا القول ويستحسنه.

وقد روى ذلك محمد بن خلف وكيع في تاريخه المترجم بالشريف فقال: نا عباس بن محمد الدوري حدثنا أبو النضر هاشم ابن القاسم حدثنا أبو عقيل حدثنا مجالد بن سعيد حدثنا عون بن عبدالله[٣] عن أبيه[٤] قال:

ما مات رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ.

---

(٢) ذكر أبو محمد عبدالحق الصقلي في جوابه كما سيأتي أن أبا ذر شيخه، ويفهم من كلامه عنه أنه لا بصر له بالأصول والنظريات مع أنه من تلاميذ الباقلاني وابن فورك.
ترجم ابن عساكر في تبيين كذب المفتري ص ٢٥٥ وترتيب المدارك ٦٩٦/٤ - ٦٩٨ وتذكرة الحفاظ ٣٥٢/٣ ونفح الطيب ٧٠/٢
قال أبو عبدالرحمن: وأبو القاسم النيسابوري هو صاحب التأليفات في التصوف عبدالكريم بن هوازن القشيري. له ترجمة في تبيين كذب المفتري ص ٢٧١ - ٢٧٦.

(٣) عون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي ترجم له في تهذيب التهذيب ١٧١/٨ - ١٧٣.

(٤) الجمهور على أنه أدرك رسول الله ﷺ وعمه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. واختلف في روايته عن رسول الله ﷺ. ترجمته في تهذيب التهذيب ٣١١/٥ - ٣١٢ وأسد الغابة ٣٠٥/٣ - ٣٠٦ والإصابة ٣٣٢/٢.

قال: فذكرت هذا للشعبي فقال: صدق. قد سمعت أصحابنا يذكرون ذلك [٥].

---

(٥) قال البيهقي: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ في آخرين قالوا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا بكر بن سهل الدمياطي ثنا عبدالخالق بن منصور القشيري النيسابوري ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ثنا أبو عقيل يحي بن المتوكل ثنا مجالد بن سعيد حدثني عون بن عبدالله عن أبيه قال: ما مات رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ، قال مجالد فذكرت ذلك للشعبي فقال قد صدق قد سمعت من أصحابنا يذكرون ذلك.

قال البيهقي: فهذا حديث منقطع وفي رواته جماعة من الضعفاء والمجهولين. السنن الكبرى ٤٣/٧.

وسيذكر المؤلف بعد قليل أن ابن أشته أخرجه في كتابه علم المصاحف.

وقال الطبراني: أخبرنا محمد بن يحي بن مندة أنبأنا أبو بكر بن أبي النضر أخبرنا أبو عقيل الثقفي أخبرنا مجالد أنبأنا عون بن عبدالله بن عتبة عن أبيه.. إلخ تذكرة الحفاظ ٧٤٢/٢.

قال الطبراني: هذا حديث منكر وأبو عقيل راويه ضعيف.

قال أبو عبدالرحمن: ورواه أيضا أبو الشيخ.

وقال السمعاني: وعن الشعبي قال لم يخرج النبي ﷺ من الدنيا حتى كتب وقرأ. وهو قول ضعيف لا يعتمد عليه وأظن أنه لا يصح عن الشعبي هذا، لأنه كان عالماً كبيراً. ا هـ.

انظر تفسير السمعاني م٣ سورة العنكبوت.

وضعف ابن عطية وابن كثير هذا النقل وقالا: لا أصل له.

وقال أبو الحسن الهيثمي: وأظن أن معناه أن النبي ﷺ لم يمت حتى قرأ عبدالله ابن عتبه وكتب يعني أنه كان يعقل في زمانه، وتعقبه الهراس بقوله: وهذا تخريج بعيد وأقرب منه رد الحديث وإنكاره ما دام معناه غير معقول. راجع =

وهذا الإسناد رواته كلهم مشاهير، ومحال أن يرووا ما لا يستحلون النطق به فلو لم يذكروا هذا إلا من رواه في هذا الإسناد لكان أمراً فاشياً ظاهراً[6].

فمن خفيت عليه الأمور الفاشية الظاهرة فلا يلم إلا نفسه ولا يوبخ إلا قلة علمه.

وعباس بن محمد الدوري هذا رجل مشهور ثقة إمام أثبت الناس في يحيى بن معين يروي عنه التاريخ وغيره.

وأبو النضر هاشم بن القاسم ثقة مشهور أخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

وأبو عقيل عبدالله بن عقيل الثقفي الكوفي ثقة صدوق.

= مجمع الزوائد ٨/٢٧١ وتفسير القرطبي ١٣/٥٢ وتفسير ابن كثير ٣/٣/٤١٧ والخصائص الكبرى للسيوطي ٣/٢٧١ مع حواشي الهراس وروح المعاني ٢١/٤ ـ ٥ قال أبو عبدالرحمن: لا يهولنك قول المخرجين: رواه وكيع وابن أبي شيبة والطبراني.. إلخ لأن مدار كل هذه الأسانيد على أبي عقيل عن مجالد ومجالد ضعيف. وراويه عبدالله بن عتبة مختلف في صحبته والجمهور على أنه لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٦) ها هنا مغالطة من الباجي، لأن إسناد هؤلاء المشاهير مداره على أبي عقيل عن مجالد ـ وترجمة مجالد بن سعيد في تهذيب التهذيب ١٠/٣٩ ـ ٤١ والجمهور على تضعيفه والراوي عنه عبدالله بن عقيل ترجمته في تهذيب التهذيب ٥/٣٢٣ والجمهور على توثيقه وقد وصفه ابن معين بأنه منكر الحديث.

قال ذلك أبو حاتم الرازي وغيره من أهل التعديل.

وأما مؤلف الكتاب فهو محمد بن خلف بن صالح بن عبدالأعلى الكوفي.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: قرأت عليه وهو صدوق.

وقد أخرج هذا الحديث بإسناده ومتنه أبو بكر بن أشته المقرىء الأصبهاني في كتاب علم المصاحف وقرن به أحاديث في معناه [٧].

وأخرج النقاش أبو بكر محمد بن الحسن [٨] كتابه في تفسير قوله تعالى ﴿الذي يتبعون الرسول النبي الأمي﴾ فقال: قال الحسن البصري لم يكتب رسول الله ﷺ بيده قط شيئاً حتى قبضه الله إليه

(٧) ابن أشته اسمه محمد بن عبدالله بن أشته توفي سنة ٣٦٠ هـ. ترجمته في غاية النهاية ١٨٤/٢.

(٨) في الأصل: بن الحسين.
ولد النقاش سنة ٢٦٦ وتوفي سنة ٣٥١ هـ واسم تفسيره (شفاء الصدور المهذب) منه الآن قطع في دار الكتب بالقاهرة والمتحف البريطاني ومكتبة حسني حسن وتشستربيتي والظاهرية.
انظر تاريخ التراث العربي ٧٦/١.
قال البرقاني عن تفسير النقاش: ليس فيه صحيح. كل حديثه منكر.
وقال طلحة بن محمد: كان النقاش يكذب في الحديث.
راجع معرفة القراء الكبار ٢٣٦/١ - ٢٤٠.

وكان أمياً لم يكن صاحب دراسة كتاب.

وقال غيره: ما مات حتى كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ورأيت في أجوبة فقهاء أهل صقلية [١٠٩ / ب] أبقاهم الله أن أبا بكر بن أبي شيبة قد ذكر ذلك [٩].

وقال غيرهم ممن ذهب هذا المذهب: إنه كتب ذلك اليوم غير عالم بالكتابة ولا مميز لحروفها لكنه أخذ بيده فخط به ما لم يميزه وهو كتاب صحيح متقن على حسب المراد [١٠].

وكان القاضي أبو جعفر السمناني [١١] رضي الله عنه يصحح هذا القول ويراه وجهاً حسناً.

---

(٩) هذا دليل على أن كتاب الباجي هذا ألفه بعد تأليف العلماء لأجوبتهم.

(١٠) قال أبو عبدالرحمن: إنما دعوى الباجي منصبة على كتابة جملة واحدة هي (ابن عبدالله). ثم إن تفسير هذه الدعوى بأنه خط بيده ما لم يميزه مجرد دعوى، فإن فسر ذلك بالإعجاز فهو دعوى أيضاً، وإن فسر ذلك بأنه مصادفة فهو دعوى، وإن فسره بأنه كتب ما لم يميزه على طريقة الأميين في كتب أسمائهم فهو دعوى، وإن فسره بأنه علم ذلك من كثرة إملائه على كتاب الوحي وكتابه إلى الملوك كما نقلنا في المقدمة عن تذكرة الحفاظ فهو أيضاً دعوى.
فليس بعض هذه الاحتمالات أولى من بعض بدون برهان.
أما مالا احتمال فيه فهو أن الرواية التي تمسك بها الباجي من حديث البراء مختصرة اختصاراً مخلاً بدليل الروايات الصحيحة التي فسرتها.

(١١) الباقلاني غبط السمناني لتمسكه بمذهب الأشعري وتفرده فيه فسماه مؤمن آل =

وتعلق هؤلاء في تصحيح ما ذهبوا إليه بقوله في حديث إسرائيل: ثم قال لعلي أمح رسول الله فقال لا والله لا أمحوك أبداً فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب(١٢).

قالوا: فلفظة كتب وإن كانت قد تستعمل في الرئيس بمعنى أمر من يكتب كما يقال نادى الأمير في الناس بمعنى أمر من ينادي إلا أن إضافة الفعل إليه يقتضي وقوعه منه، ولا يجوز صرفه عن هذه الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل لأن حملنا كتب على أمر من

= فرعون! والسمناني هو أبو جعفر محمد بن أحمد السمناني.
قال ابن حزم: المكفوف قاضي الموصل أكبر أصحاب الباقلاني مقدم الأشاعرة في وقتنا.
وقد هاجه أبو محمد في مواضع من الفصل.
قال الذهبي عن الباجي: أقام بالموصل سنة على أبي جعفر السمناني فأخذ عنه علم العقليات.
ونسب القرطبي دعوى الكتابة لأبي عمرو السمناني، وعرفه محقق تفسير القرطبي بأبي عمرو الفلسطيني.
قال أبو عبدالرحمن: لا أدري من يعني.
راجع عن السمناني: تبيين كذب المفتري ص ٢٥٩ وتذكرة الحفاظ ٣/١١٧٩ وتفسير القرطبي ٣/٣٥٢ والوافي ٣/١٧٩ ومقدمة الكوثري لكتاب الإنصاف للباقلاني.

(١٢) لو لم يرد إلا هذه الرواية لكان التعلق بها صحيحاً، ولكن صح بالروايات الأخرى أن رسول الله ﷺ أمر علياً بكتابة هذه الجملة، فصح أن الرواية التي تمسك بها الباجي مختصرة وتقديرها أن رسول الله ﷺ أخذ الكتاب ومحى الجملة التي أراه إياها علي رضي الله عنه ثم أمر علياً بالكتابة.

يكتب صرف له عن حقيقته إلى المجاز(١٣).

قالوا: وهذا ما لم يتقدمه قوله فأخذ الكتاب فإذا تقدمه فأخذ الكتاب لم يستعمل حينئذ حقيقة ولا مجازاً إلا بمعنى تناول الكتاب(١٤) ولا يجوز أن يحمل على أنه أمر بالكتاب، لأنه إذا قال كان علي يكتب فقال له أمح رسول الله فقال لا أفعل فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب اقتضى ذلك أخذه ﷺ الكتاب من علي.

وإذا كان صريحاً في أخذه الكتاب من علي وجب أن يكون صريحاً في تناوله الكتاب.

---

(١٣) قال ابو عبدالرحمن: قانون العربية التي نزل بها الشرع وقانون الشرع الذي جرى على أسلوب العربية: أن يحمل الكلام على المجاز غالب الاستعمال كالأف يفسر بأدنى الأذى ويقدم على الحقيقة وهو النفس، ولا يحمل على الحقيقة إلا ببرهان.

والحمل على مصطلح الشرع يقدم على سائر الاحتمالات.

وما عدا ذلك يحمل على الحقيقة ولا يحمل على المجاز إلا بشرطين:

أولهما: وجود مقتضيين في المجاز بأن يكون صحيحاً في مفردات اللغة وهذا هو المجاز اللغوي وفي أسلوب العرب وهذا هو المجاز الأدبي، وأن يكون هناك مرجح يعين مجازاً من مجاز.

وثانيهما: وجود المانع من الحمل على الحقيقة بأن يتعذر الحمل على الحقيقة أو يقوم البرهان على أن الحقيقة غير مراده، أو يقوم البرهان على أن ذلك المجاز بعينه هو المراد.

(١٤) هذا صحيح بالنسبة للتناول، ولكنه ليس صحيحاً بالنسبة لكتابة الرسول ﷺ بيده لما سأذكره في التعليق رقم ٣٩.

ولو جوزنا أن يحتمل في هذا الموضع فكتب: أمر من يكتب لكان الأظهر فيه تناول الكتاب وإذا احتمل اللفظ معنيين هو في أحدهما أظهر وجب حمله على أظهرها، ولا يجوز العدول عنه إلى الآخر إلا بدليل(١٥).

ولو حملنا فكتب على أمر من يكتب بغير دليل لوجب أن يحمل (فأخذ الكتاب) على أمر من يأخذه(١٦) وصلى على أمر من يصلي ودخل مكة معتبراً على أمر من يدخلها.

وهذا يؤدي إلى أنه لا يصح إضافة فعل إليه بوجه ولا يثبت له في مدة حياته عمل ولا عزو ولا تصرف بوجه ولا سبب.

---

(١٥) إنما يصح هذا الاستدلال لو ادعى مدع أن الرسول الله ﷺ لم يتناول الكتاب، إلا أن هذه الدعوى ليست محل نزاع لأن من نفى الكتابة لم ينف التناول، وتناول الكتاب لا يقتضي حتمية الكتابة.

(١٦) حمل كتب على أمره ﷺ علياً بالكتابة لا يقتضي حمل فأخذ الكتاب على معنى أمر من يأخذه، لأن صحة المجاز في موضع ببرهان لا يقتضي صحته في كل موضع بغير برهان، ولأنه قام البرهان على حمل كتب على الأمر ولم يقم البرهان على حمل أخذ الكتاب على الأمر، ولأنه لا تلازم بين أخذ الكتاب والكتابة فيه. ونقاشي هذا نقاش لدعوى الباجي ودعوى من حمل كلمة كتب على معنى أمر.

أما مذهبي فهو أن كتب على معناها الحقيقي وهو الخط إلا أن المعني عليٌّ على سبيل الاختصار والتقدير: أن رسول الله ﷺ أمر علياً فكتب علي.

وهذا ما لا يستجيز ذو لب إرتكابه [١٧].

وإذ [١٨] لم يجز ذلك وجب أن يحمل كل ما أضيف إليه من الأفعال على أنه ﷺ باشرها بنفسه إلا أن يمنع من ذلك دليل.

فإن قيل إنما أراد فأخذ الكتاب فمحا رسول الله ثم أمر علياً فكتب وذلك بحسب ما ورد في حديث [١١٠/ أ] شعبة عن أبي إسحاق: قيل ليس في لفظ حديث شعبة أنه محا ثم أمر عليا فكتب.

وإنما فيه أنه محا، ولا يمتنع أن يمحو ثم يكتب [١٩].

---

(١٧) نعم لا يجوز صرف الكلام عن ظاهره بغير برهان، وهذا من آثار ابن حزم المباركة في علماء أهل الأندلس.
ولكن يجب أن يعلم الباجي أن هناك ظاهرين: ظاهر (كتب) وهو أنه كتب بيده مباشرة، وظاهر البرهان القاضي بأن كلمة كتب ليست على ظاهرها.
فلما قام البرهان على أن كتب ليست على ظاهرها وجب حملها على مألوف استعمالها في حق الرؤساء وهو أنها بمعنى أمر.
أقول هذا على فرض أنه لم يقم البرهان على أن الرواية مختصرة، وأن فعل كتب مسند إلى علي.
وانظر عن البرهان تعليقي الذي سيأتي إن شاء الله برقم ٣٩.

(١٨) في الأصل: وإذا.

(١٩) ولكن في حديث المسور ومروان أن الرسول ﷺ قال: اكتب محمد بن عبدالله.
فصح أنه عليه الصلاة والسلام آمر لا كاتب.

وبذلك يقضي جميع حديث شعبة وإسرائيل.

ولا يجوز اطراح أحد الحديثين مع إمكان الجمع بينهما وأخذ الزائد من كل واحد منهما [٢٠].

ووجه آخر: وهو أنه قال فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب.

ولا بد أن يكون لقوله (وليس يحسن يكتب) فائدة في هذا المكان وإلا كان لغوا وهذيانا، وقد علم الناس من حاله أنه كان لا يكتب فلم يبق له فائدة إلا أنه أخذ الكتاب في وقت لا يحسن أن يكتب فيه فكتب على وجه إظهار المعجز وخرق العادة [٢١].

(٢٠) هذا صحيح ولكن بشرطين أخل بهما الباجي:
أولهما: استيعاب جميع زيادات الروايات الصحيحة ليكتمل التصور، لأن نقص التصور خلل في الحكم.
والباجي لم يفعل ذلك.
وثانيهما: أن الأخذ بالزائد الصحيح واجب كما قال الباجي.
ولكن الباجي أخذ زائداً واحداً ليقرر أنه كتب بيده ولم يأخذ زائداً آخر قرر أنه أمر ولم يكتب.
وفي الجمع بين النصوص لا بد من الاتساق مع لغة العرب، وفي لغة العرب حمل كتب على معنى أمر، وليس في لغة العرب أن أمر بمعنى كتب.
وانظر تعليقي الذي سيأتي إن شاء الله برقم ٣٩.

(٢١) جملة (وليس يحسن) ذات فائدة معنوية بلا ريب ولكن هذه الفائدة لا تتعين في أنه كتب رغم أنه لا يحسن لأن هذه دعوى بلا برهان. =

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يبين ذلك أن قائلاً لو قال كتبت الكتاب بين يدي الرئيس فأخذ الرئيس منه الكتاب ولم يكتب قبل ذلك كتابا فكتب كتابا بليغا: لم يفهم منه أحد إلا أنه باشر الرئيس الكتاب(٢٢).

ولو قال السيف بيد الشرطي فأخذ الرئيس السيف ولم يقتل قبل ذلك فقتل لم يفهم منه إلا أنه باشر القتل(٢٣).

وهذا لا ينكره من فهم اللسان العربي وأنصف نفسه.

بل لا يحسن غيره إذا كان المخاطب لنا لم يرد الإلغاز وتغيير الكلام، وإنما خاطبنا بمعتاد التخاطب ومفهوم اللغة.

= وإنما فائدتها أنه أمر من يكتب لأنه لا يحسن أن يكتب وانظر البرهان على ذلك فيما سيأتي إن شاء الله من تعليقي رقم ٣٩.

(٢٢) التمثيل بهذا المثال فيه مغالطة من وجهين:
أولها: أنه ليس في رواية حديث البراء التي تمسك بها الباجي أن الرسول ﷺ كتب كتابا بليغا، لأن كلمة بليغ زيادة قيد في السياق تدل على زيادة فائدة. والمثال يجب أن يكون في حدود الدعوى.
وثانيها: أن صحة دلالة هذا المثال على أن الرئيس كتب بيده مشروط بأن الخبر عنه تام ليس فيه حذف.
وليس كذلك الرواية التي تمسك بها الباجي، لأنه قام البرهان على أن في هذه الرواية اختصاراً مخلا.

(٢٣) صحة هذا المثال مشروطة بتخلف الوجه الثاني المذكور في تعليقي رقم (٢٢) الآنف الذكر، وإذن فهذا المثال خارج عن حدود الدعوى.

ولو جاز لقائل أن يقول: إنما أراد بذلك فأمر من يكتب ولا يفتقر في ذلك إلى دليل[٢٤] لما صح أن يضاف إلى النبي ﷺ ولا إلى غيره فعل باللسان العربي وهذا باطل باتفاق.

فإن قيل: إنما يكون هذا في رئيس قد علم أنه يتأتى منه الكتاب.

فأما رئيس قد علم أنه لا يصح منه الكتاب جملة فإنه لا يفهم منه إلا أنه أمر بالكتاب[٢٥].

(٢٤) بل يفتقر إلى دليل وهو المبين في تعليقي على هذا الباب برقم ٣٩.

(٢٥) نعم صح البرهان على أن الرسول ﷺ غير كاتب، فلا نزول عن مقتضى هذا البرهان إلا ببرهان يستثني زمانا من حياته ﷺ أو حالة من حالاته فنقف عند البرهان ولا نزيد.

وهذا الاستثناء ممكن فمن المحتمل أن يكتب الرسول ﷺ بعد البعثة إلى أن يلقى ربه، ومن المحتمل أن يكتب جملة إما على سبيل الإعجاز، وإما اكتسابا لكثرة ممارسته للإملاء واحتكاكه بكتابه، وإما على طريقة الأميين في كتابة أسمائهم.

فهذا الاستثناء لا ينافي ولا يضاد الخبر بأميته إلا أننا حينئذ نعلم أن المنفي في الشرع من أميته ما كان قبل النبوة إن فرض أنه كتب إلى أن لقي ربه، أو أن المنفي ما لا يخرجه عن مسمى الأمية في العرف العام وليس من كتب اسمه بعناء من العوام بخارج عن مسمى الأمية.

نقول هذا الاستثناء ممكن عقلاً، ولكن هذا الاستثناء لم يحصل واقعا.

واحتمال الممكن لا يكفي في البرهنة على وقوعه، بل لا يجوز ادعاء الوقوع إلا ببرهان، ولا يجوز ادعاء أكثر مما اقتضاه البرهان.

فالجواب: أنه لا يسلم لكم مخالفكم أنه لا يصح من النبي ﷺ الكتاب على الإطلاق (٢٦) وإنما لا يصح منه الكتاب على الوجه الذي يصح من الواحد منا تعلما عند بعض القائلين بهذه المقالة وعلما عند سائرهم (٢٧).

ولكنه يصح منه الكتاب على وجه إظهار المعجز وخرق العادة (٢٨).

وهذا لا يتأتى من غيره ولا يصح ممن ليس بنبي مثله، فلذلك قلنا إن من ليس بنبي ولا يحسن الكتابة لا يحمل قوله كتب (٢٩)

---

(٢٦) لو فرض تخلف البرهان النافي لوقوع الكتابة منه ﷺ لحظة واحدة لما كان ذلك برهانا على أنه كتب.
بل لا بد من البرهان على أنه ﷺ كتب.
ورواية البراء بن عازب رضي الله عنه التي تمسك بها الباجي نقول لا تدلّ على أن الرسول ﷺ كتب جملة (ابن عبدالله) وليس ذلك لأن البرهان ينفي وقوع الكتابة فحسب، بل لأنه قام البرهان على أن هذه الرواية مختصرة.

(٢٧) معنى كتابته تعلما أنه لا يكتب كما يكتب المتعلمون بسبب دنيوي.
ومعنى كتابته علما أنه يكتب عالما بما يكتب وعلى هذا فرسول الله ﷺ خط بالقلم فكتب (ابن عبدالله) غير مميز لحروف المكتوب كما نقل ذلك عن ابن الجوزي فيما مر في المقدمة.

(٢٨) هذا يصح في التصور، أما وقوع المتصور فلا يصح إلا ببرهان على الوقوع.

(٢٩) التعبير المستقيم أن يقول: لا يحمل القول عنه بأنه كتب.

بكل وجه إلا على أنه أمر بالكتاب[٣٠].

بل لا يصح أن يقال فيه فأخذ الكتاب ولم يكن يحسن أن يكتب فكتب.

وأما النبي ﷺ فيصح منه عند مخالفكم أن يكتب على وجه إظهار المعجز وخرق العادة[٣١].

فهو في مسألتنا بمنزلة [١١٠/ ب] من يكتب من سائر الناس وقد أجمعنا على أنه لو كان ممن يحسن الكتابة لم يقتض وصفه بهذا اللفظ إلا أنه باشر الكتابة بيده، فكذلك وصف النبي ﷺ بهذا الوصف يقتضي ذلك لكنه يقع من النبي ﷺ خرقا للعادة ويقع من غيره جريا على العادة[٣٢].

وليس الكلام معكم في وجه كتابته[٣٣] وإنما الكلام معكم في

---

(٣٠) وكذلك النبي ﷺ إذا صح أن الحكاية عنه مختصرة فيجب حمل المختصر على المفصل.

(٣١) ما صح في التصور لا يكون واقعا إلا ببرهان، وإنما يكون حتمي الوقوع ما كان حتمي التصور.
وصحة احتمال أنه كتب على وجه الإعجاز أمر جائز التصور وليس حتمي التصور.

(٣٢) يصح هذا التوجيه إذا ثبت وقوع الكتابة، والوقوع أمر زائد على مجرد التصور.

(٣٣) في الأصل: كتابة.

إنكاركم ما روي من ذلك وادعائكم أنه مخرج عن الشرع.

وتعلقت الفرقة التي ذهبت إلى منع هذه المقالة برواية ابن شهاب وفيها والله أعلم: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد بن عبدالله.

وقال في حديث شعبة عن أبي إسجاق فمحا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا مع حديث إسرائيل عن أبي إسحاق حديث واحد وفي مقام واحد.

وهذا يدل على أنه أخذ الكتاب فمحا وقال لعلي بعد ذلك: اكتب محمد بن عبدالله[٣٤]

وجاوبتها الطائفة الأولى عند ذلك بأن قالت: إن الواجب في الجمع بين الحديثين أن لا[٣٥] يطرح [أحد][٣٦] شيئاً من لفظ أحدهما ولا يغيره عن ظاهره إلا بدليل.

---

(٣٤) هذا هو الصحيح، لأنه التصور الحتمي من جملة الروايات كما بينت ذلك في التعليق رقم ٣٩ من هذا الباب.

(٣٥) في الأصل: إلا أن.

(٣٦) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق الذي وردت فيه (شيء) منصوبة مع الضمير في (غيره) مما دل على أن فعل (يطرح) مبني للمعلوم.

وعلى ما ذكرتموه يسقط من لفظ حديث إسرائيل فكتب، لأن معناه عندكم فأخذ الكتاب فمحا على رواية شعبة.

والصواب في الجمع بين الحديثين أن يكون قال لعلي امح رسول الله واكتب محمد بن عبدالله فلما أبى من [٣٧] ذلك علي رضي الله عنه أخذ رسول الله ﷺ الكتاب فمحا رسول الله ﷺ وكتب محمد ابن عبدالله.

وهذا وجه صحيح في الجمع بينهما، لأنه استعمل الزائد من لفظ الأحاديث كلها وحملها على ظاهرها وحقيقتها، وكان ذلك أولى من تأويلكم في الجمع بينهما، لأنكم تسقطون لفظة كتب أو تعدلونها عن ظاهرها فتحملونها على أنه أمر من يكتب، وتحملون محا على أنه باشر المحو وأحدهما معطوف على الآخر.

وهذا غاية التحكم دون دليل ولا ظهير [٣٨] فكان ما قلناه أولى [٣٩].

(٣٧) ترد أبى متعدية مباشرة، وتتعدى بالواسطة إذا ضمنت معنى أحد الأفعال اللازمة المرادفة.

(٣٨) ظهير: معين ومناصر، ولم يوفق في إيراد هذه الكلمة في هذا السياق لأن معناها قلق.

(٣٩) قال أبو عبدالرحمن: لم يوفق الباجي في هذا الجمع، ولم يأخذ بجميع الزائد كما أراد، والسبب في ذلك أنه لم يتقص أحاديث غير البراء.

قال أبو عبدالرحمن: وقد ثبت من هذه الأحاديث النص العيني بأن الرسول =

= ﷺ أمر الكاتب بأن يكتب (محمد بن عبدالله).

وهذا نص لا احتمال في دلالته.

وثبت من بعض روايات البراء رضي الله عنه أن الرسول ﷺ أخذ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب.

فهذا نص لا احتمال في دلالته.

وهذان ظاهران متعارضان، وليس هذان الظاهران من كلام رسول الله ﷺ، بل هما كلام من يحكي فعله.

وموقف المجتهد من هذين الظاهرين لا يخلو من أربعة أوجه لا خامس لهن في التصور.

أ ـ فإما أن نردهما معا ونسقط اعتبار وجودهما، وهذا مستحيل، لأن كتاب صلح الحديبية مجمع على وجوده ولا بد أن يكون الكاتب الرسول ﷺ أو غيره من الرجال إذ لا يحتمل كتاب من غير كاتب.

فالحق في أحد هذين الظاهرين ولا بد من تحريه.

كما أن أسانيد هذين الظاهرين صحيحة ورواتها أئمة فلا بد من خلل في أحد هذين الظاهرين إذا عرف هذا الخلل زال التعارض.

ب ـ وإما أن نأخذ بهما معا وهذا مستحيل لا يمكن أن يكون الرسول ﷺ كتب جملة (ابن عبدالله) وكتبها علي في آن واحد ومكان واحد.

جـ ـ أن نأخذ بأحدهما وهو الظاهر القاضي بأنه كتب ولم يأمر بالكتابة كما فعل الباجي.

وهذا المذهب لا يتأتى به الجمع دون تحكم لأن الأخذ بظاهر أنه كتب إلغاء لظاهر أنه أمر إذ لا يمكن حمل ظاهر أمر على معنى كتب لأن هذا غير صحيح في كلام العرب، ولا يمكن حمل الأمر على غير جملة (ابن عبدالله) لأن الأمر في ظاهر النص متعلق بها.

ولو تكلف متكلف أن لا يلغي ظاهر (أمر) ويلتمس له توجيها فلن يجد =

= مرجحا لهذا التوجيه يقابل الحتميات المقتضية لحمل كتب على معنى أمر كما ذهب إلى ذلك الجمهور، أو إسناد الكتابة إلى علي بناء على دعوى الاختصار الصحيحة التي ذهبت إليها.

د ـ أن نأخذ بأحدهما وهو الظاهر القاضي بأنه أمر ولم يكتب، وهذا هو التصور الحتمي المتعين لعدة براهين ومرجحات لا توجد في الظاهر الآخر:

أولها: أنه يجوز في لغة العرب حمل كتب على معنى أمر، ولا يجوز حمل أمر على معنى كتب.

وثانيها: أن هذا الحمل الجائز مجازاً وقع في استعمال الشرع كثيرا في مواضع تيقن فيها أن المحكي عنه فعل كتب لم يباشر الكتابة بنفسه بل عرف مباشر الكتابة باسمه كما ستجد في رد ابن مفوز وغيره.

وثالثها: أن في نص الروايات أن الرسول ﷺ أخذ الكتاب، وفي نص بعضها أنه طلب من الكاتب أن يريه المراد محوه وأنه محاه فصح أن الرسول ﷺ أخذ الكتاب ليمحو لا ليكتب.

ورابعها: أن عليا امتنع من المحو ولم يمتنع عن كتابة البديل من الممحو؛ لما صح بالروايات الأخرى أن الرسول ﷺ أمر الكاتب بكتابة البديل من الممحو.

وبهذا علمنا أن في إحدى روايات البراء رضي الله عنه سقطا تقديره فمحا رسول الله ﷺ الجملة وأمر الكاتب بكتابة البديل فكتب الكاتب ما أمر به.

دل على هذا الاختصار ترشيحه بقوله وليس يحسن يكتب فمعنى ذلك أن الكاتب المأمور هو الذي كتب.

وهذا الاختصار دعوى قام برهانها برواية أنه أمر ولا يمكن حمل أمر على معنى كتب.

وقام برهانها من حالة المحو إذ لم يعرف ما أريد محوه حتى أري إياه.

وقام برهانها من امتناع الكاتب عن المحو لا عن الكتابة.

وخامسها: أن من زعم أن الرسول ﷺ كتب جملة (ابن عبدالله) يلزمه القول =

بأنه كتب جميع الكتاب، لأنه ليس في سياق الرواية التي تمسك بها الباجي ما يدل على أن الرسول ﷺ ناول الكاتب الكتاب بعد كتابته (ابن عبدالله) ليتم كتابة الباقي.

فإن قالوا: بل أعطى الكاتب الكتاب ليتمه فالجواب أن هذه دعوى لا برهان لها.

أما نحن فدعوانا أنه أعاد الكتاب للكاتب بعد المحو وقبل كتابة (ابن عبدالله) والبرهان على ذلك أنه صح النص بأنه أمر الكاتب أن يكتب (ابن عبدالله) وهذا لا يتأتى إلا والكتاب في يد الكاتب.

كما أن الرسول ﷺ أخذ الكتاب ليمحو لا ليكتب لأن الكاتب امتنع من المحو ولم يمتنع من الكتابة. فمن البديهي أنه بعد انتهاء المحو الذي من أجله أخذ الرسول ﷺ الكتاب أعاد الكتاب للكاتب إذ بدأت مهمته.

ولا ريب أن من الجاري في لغة العرب الحذف إذا دل على المحذوف مثل هذه البديهيات فكيف وقد صحب هذه البديهية قرينة أنه أمر الكاتب كما في الروايات الصحيحة الأخرى.

وسادسها: أن حمل كتب على المباشرة مع أنه يقتضي إلغاء رواية أمر فهو حمل على ما يجوز تصوراً من حالة الرسول ﷺ وهو أنه لا يمتنع تصور كتابة جملة على سبيل الإعجاز أو على سبيل عناء الأميين في كتابة أسمائهم.

أما حمل كتب على أمر إضافة إلى البراهين الدالة عليه فهو قائم على ما أخبر به الشرع من أميته ﷺ. والحمل على منطوق الشرع أولى من الحمل على محتمله.

إذن قول البراء رضي الله عنه: (فأخذ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب).

معناه وليس الرسول ﷺ يحسن يكتب فكتب علي.

وهو اختصار مخل بالنسبة لنا لو لم يرد عن هذه القضية غير هذا الخبر، وهو اختصار غير مخل بالنسبة لجيل البراء الذين يعلمون واقع القضية.

الباب الخامس

وأما من قال يبطل معجزة النبي ﷺ إذا كتب يوم الحديبية وإن في تصديق ذلك تكذيبا للقرآن وتغييراً [1] للشريعة فقد بعد عن الصواب جداً وأراه قال ذلك [١١١/ أ] حرداً [2] أو عناداً.

والواجب عليه أن يتفقد أقواله قبل أن يطلقها ويقيدها ولا يهملها فليس الغرض في الكلام وإنما الغرض في الإصابة والمتكلمون كثير والمصيب نزر يسير.

والصواب أن يقال في ذلك: إنه لو صح ما روي عن النبي ﷺ من ذلك لكان معدوداً في جملة معجزاته [3] وعظيم آياته مؤكداً لما ورد به القرآن من صدقه وكونه أميا لا يكتب ولا يقرأ، وذلك أن المعرفة بأن النبي ﷺ أمي حصلت لمن خالفه من الأمم التي احتج عليهم بذلك من وجهين:

أحدهما: من نشأ معه من قريش الذين نشأوا معه من الصغر إلى

(١) في الأصل: تكذيب وتغيير.

(٢) حرداً: تفرداً.

(٣) صح ذلك ثبوتا ولم يصح دلالة، لأن ذلك الخبر الثابت قام البرهان على أنه مختصر اختصاراً يخل بدلالته.

الكبر لم يفارقوه بل كانوا معه في المجاورة والمساكنة والمداخلة والمباطنة بمنزلة الإنسان من أخيه الذي ينشأ معه ولا تخفى عليه شيء من حاله، فعرفوا بذلك أنه لا يكتب ولا يقرأ معرفة ضرورية لا يدخلها شك ولا ريب كما يعرف الرجل منا في ذلك حال أخيه وابنه وأبيه وقريبه المداخل له المباطن لأمره.

هؤلاء عرفوا بذلك من حاله إلى أن آمن منهم العدد الكثير والجم الغفير الذين لا يجوز عليهم التواطؤ ولا التشاعر، ثم لم يفارقوه إلى أن كانوا معه على ذلك يوم الحديبية.

وطائفة أخرى عرفوا ذلك من جهة هؤلاء وإخبارهم بذلك من حاله إخباراً متواتراً يوجب العلم ويقطع العذر.

ثم كانوا معه على ذلك يوم الحديبية وهم عدد كثير يقع العلم بخبر طائفة منهم فكيف بخبر جميعهم.

ولو لم يعلم أنه أمي لا يكتب ولا يقرأ إلا بقوله لما كان في ذلك حجة على من خالفه [و](٤) لجاز أن يقولوا له من أول ما بعث وادعى أنه يقرأ من غير تعليم نحن لا نعلم ذلك من حالك بل يجوز أنك أنفقت عمرك في تعلم القراءة والكتابة والتدرب؟

---

(٤) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

لكن منع من ذلك ما علم الجم الغفير والعدد الكثير من قريش وغيرهم ممن خالفه.

فإذا تقرر ذلك ثم ظهر منه يوم الحديبية أنه أخذ الكتاب من يد علي فكتب فإذا قال إنكم قد علمتم من حالي أني لا أكتب ولا أقرأ كتابا وأنا الآن آخذ القلم فأصور صورة لا أميزها غير أن القلم لا يجري في يدي إلا بما قد وافقتموني عليه وقاضيتموني به (٥) فإن ذلك دليل ظاهر ومعجز بين قاهر، لأن هذا خارق للعادة بعيد عن مستقرها لأننا لا نشك أنه لا يتأتى ممن لا يحسن الكتابة أن يحرك القلم بيده فينتظم له [١١١/ ب] من ذلك سطر واحد من أسطر الكتاب بل كلمة من كلماته فإذا رأيناه قد اتفق له من ذلك جميع الكتاب المتفق عليه علم أن ذلك من فعل الله تعالى وما أظهر على يدي رسوله عليه السلام من معجزاته الشاهدة بصدقه.

وكذلك لو قال: إنكم قد علمتم من حالي أني لا أحسن الكتابة ولا أقرأ الكتب وقد علمتم أنه لا يتأتى معرفة ذلك لأحد إلا بتعليم بشر في مدة طويلة وتدريب ومواظبة.

وأنا الآن قد علمنيه الله تعالى من غير تعليم بشر، ثم أتى منه

---

(٥) هذا افتراض لو وقع لكان مذهب الباجي فيه صحيحا ولكن صحة المذهب في هذا الافتراض لا يعني أن رسول الله ﷺ كتب في يوم الحديبية، لأن صحة الافتراض تعني إمكان وقوعه، ولا تعني وقوعه!

بمالا يتأتى لبشر المزيد عليه لكان في ذلك دليل على ما يدعيه من الرسالة ومعجز(٦) لما أتى به من النبوة ولكان ذلك من جنس ما أتى به من المعجز في ذكره من أخبار الماضين وقصص الأولين من غير تعليم ولا قراءة ولا مداخلة أهل الكتاب والسير ما لا يمكن أن يتأتى لأحد إلا بتعليم ومواظبة على القراءة ومثابرة على الدراسة(٧) في المدد الكثيرة والأعمار الطويلة.

فإن قيل فإن الله قد وصفه في كتابه بأنه أمي فقال تعالى: ﴿النبي الأمي﴾ فإن الجواب عن ذلك من وجهين:

أما على قول من قال إنه حين كتب لم يميز ما كتبه بل القلم جرى في يده بما قد قرأ منه الحاضرون ما اتفقوا عليه من المقاضاة: فإن الجواب على هذه المقالة بين واضح أنه لا يوصف من هذه صفته وظهر مثل هذا من جهته بأنه كاتب ولا أنه غير أمي(٨).

بل صفته من ذلك بعد أن خط الكتاب كصفته قبل أن يخطه.

---

(٦) في الأصل: ومعجزاً.
وهذا افتراض كالافتراض السابق المناقش بالتعليقة رقم (٥) من هذا الباب.

(٧) في الأصل: الرياسة.

(٨) هذا صحيح في توسع اللغة، لأن عرف الأجيال كذلك، فإذا صح أن الرسول ﷺ كتب جملة حملنا الأمية الواردة في الشرع على هذا المعنى.
إلا أنه حتى الآن لم يورد الباجي ولا غيره برهانا على أن الرسول ﷺ كتب فعلاً.

وأما على قول من قال إنه في ذلك الوقت ميز الخط وعرف أشكاله فإنه يكون معنى وصفنا له أنه أمي في الجملة لأنه لا يوصف بالكتابة إلا من عرفها في معظم أوقاته وأكثر عمره.

وأما من عرفها ساعة واحدة من عمره فإنه لا يوصف إلا بغالب أحواله [٩].

ولذلك تصف الرجل بأنه حليم وإن وجدنا له ضجرا في ساعة من عمره وحرجا في وقت من مدته.

وتصف الرجل بالكرم والشجاعة وإن وجد منه البخل والجبن في وقت من أوقاته.

هذا وإن كان ذلك خلق من أخلاقه قد طبع عليه إلا أن الخلق الأحرى غلب عليه.

فكيف بمن لم تكن له الكتابة بخلق وإنما جبل عليها واضطر إليها في وقت من أوقاته كحنين وتسبيح الحصا وكلام الذئب ولا

(٩) إنما يحتاج إلى مثل هذا التأويل لو أن الرسول ﷺ كتب ولكنه لم يكتب حرفا واحداً.

وهذا التأويل يقوم على حمل الأمية على أغلب الأحوال وقد بين ابن مفوز في رده الآتي أن ذلك حمل على المجاز فيحتاج إلى برهان.

وكلامه رحمه الله صحيح.

يوصف شيء من ذلك بأنه متكلم بل يوصف الحصا[10] [١١٢/ أ] والجذع أنها من جملة الموات والأجسام الصامتة.

ووجه آخر وهو أنه لمن قال بهذه المقالة أن يقول:

وصفه بأنه أمي في هذه الآية يحتمل أن يريد به أنه من الأمة الأمية ولا يريد نفي الكتابة والقراءة عنه بهذه الآية إنما يريد نسبته إلى الأمة الأمية وقد قال تعالى: ﴿بعث في الأميين رسولا منهم﴾ ولا نشك أن أبا بكر وعمر وعثمان من جملتهم وإن كانوا قد كتبوا وقرؤا، لكنه أراد بذلك نسبتهم إلى الأمة الأمية لا نفي الكتابة والقراءة عنهم[11].

ووصفت الأمة بأنها أمية بأعظم أحوالها فلا يثبت حينئذ على

---

(١٠) يوصف بأنه تكلم لما حدث من كلامه، ولا يوصف بأنه متكلم، لأن الوصف بهذه الصيغة يقتضي الأغلب من الأحوال.

(١١) ها هنا مغالطات منها أن من كان كاتبا وهو من أمة أمية لا يقال عنه: فلان أمي كما أن الأمة الأمية يقال عن مجموع رجالها الأميون وإن كان فيهم ندرة من الكتاب فوصف الأمة أغلبي لا يزيله وجود الندرة.
ووصف الفرد عيني يتميز به الفرد ولا يلغيه غلبة وصف الأمة.
ولاهذا لا يوصف زيد بن ثابت بأنه أمي وإن كان من الأميين، لأنه كاتب.
ووصف الله لرسوله ﷺ بالأمي في بعض الآيات ثم قوله: ﴿بعث في الأميين رسولا منهم﴾. دل على أنه منهم في الأمية.

هذا النبي ﷺ نفي الكتابة والقراءة عنه بقوله (النبي الأمي)[١٢] وإنما يثبت له ذلك بقوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو [من قبلـه][١٣] من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ وبغير ذلك من الأدلة.

فصـل

فإن قيل قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «نحن أمة أمية لا نحسب ولا نكتب: الشهر هكذا وهكذا وهكذا» فحبس إبهامه في الثالثة، فإن هذا أيضا لا تعلق فيه لأنه من أخبار الآحاد التي لا يقع لنا العلم بمتضمنها[١٤] وهو من جنس الحديث المروي في أنه كتب[١٥].

(١٢) الأمي في لغة العرب من لم يكتب سواء أكان من أمة أمية أم لا.
والأميون من ندرت فيهم الكتابة.
وليس من الشرط أن يكون الأمي من الأميين، بل هو من لا يكتب، أما الأميون جاعة فهم من لا يكتبون جميعهم أو من ندرت الكتابة بين أفرادهم.
هذا هو مدلول كلام العرب وقد فصلته في المقدمة وكلام الله يفسر بلغة العرب لا بالأماني والرغائب.

(١٣) ما بين القوسين لم يرد في الأصل.

(١٤) القول بأن خبر الواحد الصحيح لا يقتضي العلم مذهب خائب قد دحضته في المقدمة لرسالة الباجي.

(١٥) أراد بهذه التسوية أن كلا منهما خبر واحد لا يوجب العلم، وقد بينت في التعليقة (٣٩) على الباب الرابع من هذه الرسالة أن ردنا لتعلق الباجي برواية (فكتب) ليس سببه أن هذه الرواية خبر واحد لا يوجب العلم، بل هي خبر =

فلا يجوز التعلق بأحدهما دون الآخر إلا بدليل.

هذا إذا سلمنا أن لكم فيه تعلقا فكيف وليس لكم فيه تعلق، لأنه ﷺ وصف الأمة بأنها أمية لا تكتب ولا تحسب.

ونحن نعلم أن منها من يحسب ويكتب كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية وسهل بن حنيف وزيد بن ثابت وعبدالله بن مسعود وأبي بن كعب وجماعة غيرهم.

فعلمنا أن المراد به وصفهم في الجملة لا وصف آحادهم[١٦] وأعيانهم أو نفي كتابة مخصوصة وحساب مخصوص عنهم لأنه محال أن ينفي عنهم وعن نفسه جميع الحساب لأنه ﷺ قد قال: الشهر تسع وعشرون وقال الشهر هكذا وهكذا وهكذا.

وورد القرآن أكثر من الفرائض وهذا كله نوع من الحساب[١٧].

= واحد صحيح ثابت يقتضي العلم والعمل، وإنما رددنا ظاهر روايته لأجل البرهان.

فمحل النزاع الدلالة لا الثبوت.

وعلى أي حال فحديث (نحن أمة أمية) لا دلالة فيه على تعين وصف الرسول ﷺ كما بينت ذلك في تعليقي على رسالة ابن مفوز.

(١٦) هذا يعني أن واحدهم لا يوصف بالأمية لأجل أن قومه أميون وهو ما أباه آنفا. انظر التعليقة رقم (١١) على هذا الباب.

(١٧) هكذا في الأصل، والعبارة مضطربة.

وقد ورد الشرع بكثير من حساب الفرائض وهو أدق أنواع الحساب.

فعلمنا بذلك أنه أراد نفي حساب مخصوص وكتابة مخصوصة، وهو أنه لا يلزمنا إثبات أهلتنا والتزام صومنا وإقامة حجنا بكتاب المنجمين وحسابهم وأن الأمي الذي [١١٢ / ب] لا يحسب ولا يكتب بشرعه ويمكنه أداء فرائضه.

ولو لزمنا كتاب المنجمين وحسابهم وإثبات الأهلة من جهتهم لم يتم للأمي شرع ولا أمكنه أداء فرض.

فأشار ﷺ إلى تحقيق ما يقع به الإجزاء وتيسيره وتسهيله كما قال تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾.

وقال النبي ﷺ في وصف شريعته: «الحنيفية السمحة».

وأخبر[١٨] الباري تعالى أنه رفع عنا الحرج وهو الضيق، وإلا فقد لزمنا بالشرع أمور تشق على الإنسان وتضيق عليه ولا سبيل له إلى تركها كالصوم في زمن الحر لا سيا لمن يشتد عليه الصوم وتكلف السفر إلى الحج، وحرم الفرار من الزحف وأن لا يفر الإنسان من اثنين من الكفار، ويجتنب المحرمات وإن كان يشق

(١٨) في الأصل: فأخبر.

عليه تركها ، ويترك الظلم وإن كان فيه شفاء غيظه وغير ذلك من الأمور التي لا تحصى كثرة.

وعلى هذا وصف النبي ﷺ شريعته بأنها السمحة بمعنى أنه نفى عنها نوعا من المشقة.

فإن قيل إنما أراد بقوله: « نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب »، وصف نفسه خاصة فقد يوصف العالم بأنه أمة قال الله﴿ إن ابراهيم كان أمة﴾فالجواب أنه لا يصح لأنه قال (أمية) وأمية لا يوصف به العالم الواحد ولو أراد ذلك لقال أمة أمي كما قال تعالى:﴿ إن إبراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا﴾ ولم يقل قانتين.

فإن قيل هو وإن قال: « نحن أمة » وأتى بلفظ الجماعة فإنما أراد نفسه وحده كما يقول الأمير والرئيس نحن نفعل يريد نفسه خاصة فيخبر عن نفسه بلفظ الجماعة فالجواب أنه لو سوغنا لكم هذا لكان اللفظ يحتمل أن يخبر عن نفسه بلفظ الجماعة ويحتمل أن يخبر عن نفسه وعن أمته أجمعين.

ولفظ الجمع في الجماعة أظهر فوجب أن يحمل على ظاهره حتى يدل دليل على العدول عن ذلك.

وليس لكم أن تحملوه على ما ذكرتم لما قدمناه من الأدلة إلا ولنا أن نحمله على ما ذكرناه بذلك ونبقيه على ظاهره وذلك أولى.

وجواب ثان وهو أن ما قلتموه يبطل فائدة الحديث لأنه ﷺ إنما قال: « نحن أمة لا نحسب ولا نكتب » مجيباً بذلك عن حكم أهلة الصوم والفطر والمواسم [١١٣/ أ] وهذا حكم يلزم جميع الأمة.

فلو قصد إلى وصف نفسه خاصة لا اقتضى ذلك قصر هذا الحكم عليه واختصاصه به ولا خلاف بين هذه الأمة في مشاركتنا له في هذا الحكم وأنه ﷺ إنما قصد تبيين ذلك لنا والإخبار عن فرضنا فيه وما يلزمنا منه.

جواب ثالث (١٩): وهو أن هذا يبطل بوجه آخر وهو أنه لا خلاف أن النبي ﷺ كان أعلم الناس بالفرائض وما يجب لكل أحد منها، ولم يقل أحد من الأمة إنه أتى بفريضة فقال لا علم لي بها وإن أمتي تنفرد بعلم ذلك دوني ولا أنه وكل إلى أمته حساب الصدقات من الإبل والبقر والغنم وغيرها وأخبر عن نفسه أنه لا يعلم قليلها من كثيرها ولا منتهى نصبها ومقادير أعدادها، ولا روي عنه أنه عجز عن قسم ما غنم من المواشي وغيرها من الأموال.

---

(١٩) لا داعي للإطالة بهذا الرد، لأن الدعوى المردود عليها مفترضة، وفي وصف رسول الله ﷺ بالأمية مفرداً بالقرآن الكريم كفاية.

بل روي عنه أنه قسمها، وهذه معان كلها تحتاج إلى حساب [٢٠].

وروي عنه أنه خرص ثمرة في رؤوس النخل وخرص أصحابه فأخرجت خرص رسول الله صلى الله عليه وسلم [٢١].

وهذه كلها أبواب من الحساب [٢٢].

---

(٢٠) الباجي في غنى عن التشقيق في هذا الموضع، لأن الحديث ليس هو عمدة النافين للكتابة، ولأن مدلول هذا الحديث عن عموم الأمة وليس عن رسول الله ﷺ خاصة، ولأن الله علم نبيه حساب الصدقات والفرائض.. إلخ فهو مبلغ لشرع ربه مطبق له غير محترف لصنعة الحساب ولأن الحساب صفة لمن علم هذه الصنعة علما نظريا وليست صفة لمن ألم بضروراته من خلال الممارسة، ولأن الحساب المنفي في الحديث هو حساب دورات الأفلاك فليس المنفي عموم الحساب وإنما هو خصوص حساب علم الهيئة.
كما أن إثبات الحساب لا يعني إثبات الخط ونفي الأمية، لأن نفي الخط وإثبات الأمية وارد بأدلة أخص وأصرح.

(٢١) ومن قال للباجي أن رسول الله ﷺ ناقص الحظ من الموهبة البشرية. إن رسول الله ﷺ في القمة من الذكاء والموهبة وإنما تنفي عنه ما نفاه ربه مما هو كمال فيه نقص في غيره.

(٢٢) كلا فليس الخرص من باب الحساب، بل هو مقايسة بالنظر يصيب ويخطىء أما الحساب فعلم يقيني وكثيرا ما يصيب خرص غير الحاسبين.
وقد صدق خرص رسول الله ﷺ إما بإلهام من الله بلا واسطة وإما بتسديد الله لفراسته.

إلا أنه يلزم هذا المتصور أن النبي ﷺ لم يعلم شيئا من الفرائض ولا غيرها من أنواع الحساب من قسمة الغنائم ونصب الزكوات وما يجب لكل نصاب وفرض منها ويقول إن الصحابة كانت أعلم بذلك منه أو منفردة بعلمه دونه فيخالف الإجماع ويفارق الإسلام وأرجو أن لا يفعل (٢٣).

وإذا ثبت أنه ﷺ أراد بقوله لا يكتب ولا يحسب نفي نوع من أنواع الكتابة والحساب أغناه الله عنه ولم يفتقر شرعه إليه (٢٤) جاز حينئذ حمل الحديث على عمومه فيه وفي أمته وأن الله قد مكنهم من أداء فرائضه واستيفاء حقوقه والقيام بمناسكه دونه.

ويجوز على ما قلناه أن يريد نفي الكتاب والحساب عن جمهورهم وأكثرهم.

---

(٢٣) ما ادعى ذلك أحد، ولو ادعى ذلك لكان بخلاف البرهان، ولو لم يرد البرهان بأن رسول الله ﷺ باشر القسمة والحساب لما كان في القول بأن الصحابة أو غيرهم أحسب من رسول الله أدنى شنعة لأن عصمة رسول الله ﷺ في تبليغ الشرع، أما تطبيقه فهو أسوة غيره من المسلمين لأنه بشر، عليه أفضل الصلاة والسلام.

(٢٤) يصح هذا الاحتمال لو صح أن رسول الله ﷺ داخل حتما في عموم (نحن)، وقد نبهت على فساد استدلال ابن مفوز بهذا الحديث في التعليق على رسالته برقم ٢٠.

ويجوز فيها وجها ثالثا وهو أنه ﷺ قال:

« نحن أمة أمية لا نحسب ولا نكتب » يريد نفسه خاصة على ما يدعونه قبل يوم الحديبية ثم وجد منه الكتاب بعد ذلك يوم الحديبية على قول القائل بذلك(٢٥).

فيجمع بين الحديثين وذلك أولى من اطراح أحدهما(٢٦).

وهذا كله من المسامحة وارتكاب أشد القولين(٢٧).

وأما على قول من قال أنّ كتب [١١٣ / ب] بمعنى(٢٨) حرك يده فتصورت منه الكتابة ولم يقصدها قصد عـارف بها ومميز لحروفها فلا يحتاج إلى شيء من هذا التأويل مع ظهوره لأنه منع ما ظهر من أنه أمي(٢٩) لا يكتب على الحقيقة كما أن الإنسان قد

(٢٥) هذا الوجه من دفع الظاهر بالراح، وما كان من عادة رسول الله ﷺ تعظيم نفسه بضمير الجماعة.

(٢٦) ليس هناك تعارض أصلاً، لأننا وجدنا حديث البراء بن عازب رضي الله عنه مختصراً. ولأن حديث: « نحن أمة أمية » ضعيف الدلالة على نوادر الأفراد بخصوصهم، فلو صح أن رسول الله ﷺ كتب ـ وهذا ما لم يصح ـ لكان حكمه حكم القلة الذين كتبوا من عموم « أمة أمية ».

(٢٧) هذا هو التنزل في الاستدلال بسبب ضعف أحد براهين الدعوى، ولا يكون التنزل بسبب ضعف الدعوى ذاتها إلا إذا تناول أقوى براهينها.

(٢٨) في الأصل: إنه كتب معنى.

(٢٩) في الأصل: ما ظهر منه أمي.

يوجد في أثناء كلامه الكلام الموزون على وزن الشعر لا يقصده ولا يريده فلا يكون شعراً ولا يوصف القائل له بأنه شاعر.

ولو تتبعت كثيراً من كلام الناس وتجاوبهم وأنسابهم لوجدت منه مالا ينحصر.

وقد يوجد من ذلك في القرآن فلا يوصف بأنه شعر وذلك قوله تعالى: ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾.

وقوله: ﴿من تزكى فإنما يتزكى لنفسه﴾.

وقوله عز وجل: ﴿وجفان كالجواب وقدور راسيات﴾.

وقد يوجد في كلام النبي ﷺ ويوجد في الأنساب في وقولهم يا زيد بن خالد بن فاضل.

ولا يوصف شيء من ذلك بأنه شعر ولا يوصف القائل له بأنه شاعر.

بل يوصف الإنسان بأنه غير شاعر إذا لم يتأت له مع القصد فكذلك يوصف النبي ﷺ بأنه أمي غير كاتب إذا لم تتأت له الكتابة مع القصد إليها وتبيين حروفها وإنما يوجد منه على وجه إظهار المعجز على ما قدمناه.

فإن قال قائل: فإن الله تعالى قد وصفه بأنه لم يخط كتابا فقال عز من قائل: ﴿وما كنت تتلو [من قبله] (٣٠) من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾:

فالجواب أنه قال تعالى إنه لم يتل قبل النبوة كتابا ولا خطه بيمينه وهذا النفي لا يتناول ما بعد النبوة (٣١) ولذلك لم يبطل بما تلاه بعد ذلك من كتاب القرآن وما فيه من القصص وأخبار النبيين قبله والمرسلين على وجه إظهار المعجزات وتبيين الآيات.

وكذلك لا يبطل هذا النفي بأن يكتب بعد ذلك على مثل هذا الوجه.

وهذه كلها تعلقات ضعيفة (٣٢) لمن بلغ هذا الحد من الإنكار.

ولم أسمع أحداً من شيوخنا ولا بلغني عن أحد من أهل العلم

---

(٣٠) ما بين القوسين ليس في الأصل.

(٣١) هذا احتمال خلاف الظاهر. أما الظاهر فهو أن تكون (من قبله) قيداً للتلاوة لا للخط، وانظر بيان ذلك في مقدمتي لعموم الكتاب.

(٣٢) الاستدلال بالنصوص على أمية الرسول ﷺ وأنه لم يكتب ليس تعلقات ضعيفة بل هو الظاهر والأصل، وإنما الباجي يلتمس التعلقات لصرف هذه النصوص عن ظاهرها وعمومها.
وتعلقات الباجي تصبح باطلة لا مجرد ضعيفة منذ قام البرهان على أن رواية البراء بن عازب رضي الله عنه التي تمسك بها مختصرة.

أنه يدعي إبطال معجزة ولا تغيير شريعة ولا رد شيء من القرآن بهذه المقالة.

وكفاك بقول لا سلف له فيه ولا حظ له في إجماع المسلمين مع التمسك به.

وإنما المسلمون في هذه المسألة بين قائلين:

قائل يقول إنه ﷺ كتب يوم الحديبية على حسب ما قدمناه.

وقائل يقول لم يثبت ذلك ولو ثبت لم يكن فيه رد للشريعة [١١٤/ أ] ولا إبطال المعجزة(٣٣) فمن ادعى قولا ثالثا مثل ما ادعى هذا المنكر فقد خالف الإجماع وخرج عن قولي الأمة.

وإنما يبلغ هذا الحد بإنكار أقوال العلماء مضعوف(٣٤) لا بصر له بمواقع الكلام ولا تمييز عنده للمعجز من غيره ولا معرفة بأقوال العلماء ولم يلق أحداً من أهل العلم فيأخذ عنه ويقتدي به فإذا بلغه

---

(٣٣) بشرط أن تكون الكتابة بعد النبوة، وتكون مما يكتبه الأميون بعناء ككتابة الاسم أو يقوم البرهان على أن الكتابة الجديدة أريد بها البرهان على صدق النبوة. هذا على سبيل التصور، أما في الواقع فهو أنه ﷺ ما كتب مدى حياته حرفا واحداً.

(٣٤) مضعوف: في عقله ضعف. يراد بذلك قلة الفطنة.

ما لم يعرفه بادر إلى إنكاره فلم يكن عنده إيضاح حجة ولا تعلق بدليل فيفزع إلى التشنيع والتمويه ليتيقن[٣٥] بذلك عند العوام.

وحسبك أنه لا يمكنه أن ينسب قوله إلى قائل سبقه وإمام تقدمه.

وإلا فليذكر واحداً من الأمة قال بقوله وذهب إلى مذهبه ولا سبيل له إلى ذلك وبالله التوفيق.

---

(٣٥) هكذا صورة هذه الكلمة من الأصل، ولم أعرف مراده بها، ولعل الصواب: لينفق.

البَابُ السَّادِسُ

وأما الصحيح الذي يجب أن يعول عليه في هذه المسألة ويقال به فإن الظاهر من لفظ الحديث من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق أنه ﷺ كتب الكتاب إلا أنه حديث آحاد لا يوجب العلم[1].

ومعجزات نبينا عليه السلام ثابتة عند من لم يشاهدها من طريق التواتر الموجب للعلم والقطع دون أخبار الآحاد.

والتواتر في ذلك على ضربين:

تواتر من جهة اللفظ وتواتر من جهة المعنى.

فأما التواتر من جهة اللفظ فمثل نقل القرآن على لفظه[2] ووجوه إعجازه الذي نقلته الأمة نقلاً متواتراً يوجب العلم ويقطع العذر وهو المعجز الباهر والدليل الواضح.

---

(١) القول بأن خبر الواحد الصحيح المتصل الإسناد لا يوجب العلم مذهب أخرق فرغت منه في المقدمة.

ورواية البراء لم أردها لأنها خبر واحد وإنما حملتها على الأخبار الصحيحة المفسرة لها إذ اتضح أن خبر البراء مختصر.

(٢) لو قال: مفرداته أو كلماته: لكان أليق.

وأما التواتر من جهةالمعنى فنحو ما روي عنه أنه ﷺ كلّمه الذراع وحنّ إليه الجذع ونبع الماء بين أصابعه وأطعم أهل الخندق وهم عدد كثير من طعام يسير كان لجابر بن عبدالله، وأطعم نحو الثمانين من أقراص أرسلها إليه أبو طلحة وحطها اثنين تحت يده، ووضأ نحو الثمانين من الغمر[٣] الصغير، ووضع سهماً من كنانته في بئر الحديبية بعد أن نزحت فصدر الناس عنها بالري، وتوضأ من عين تبوك ثم رد فيها فجرت بماء كثير، واستقى أصحابه به وهم عدد كثير من مزادة المرأة ثم صدروا عنها وهي تبض بالملء[٤]، وغير ذلك من معجزاته مما لا يحصى كثرة مما رويت ونقلت بأخبار الآحاد ولا يقع لنا العلم بمجموعها بأنه قد [١١٤/ ب] عمل عملاً خرق به العادة وأظهر به المعجز.

ولا يتعين لنا ذلك الفعل بنفسه فنعلمه دون غيره.

وبهذه الطريقة عرفنا سخاء حاتم وشجاعة علي رضي الله عنه، لأنه[٥] روي عنه من طريق آحاد أنه فعل كذا يوم كذا وروي

(٣) الغمر بضم الغين: القدح.

(٤) في الأصل (نبض) بإهمال الحرفين الأولين، فلعل الصواب: تفيض، أو تبض بمعنى تسيل قليلاً قليلا، أو تئيض بمعنى تعود.
والملء بمعنى الامتلاء، وتخريج الواقعة في الخصائص الكبرى ٢٢١/٢ - ٢٢٣.

(٥) في الأصل: لا روي.

عنه من طريق أخرى أنه فعل كذا يوم كذا (٦).

ووردت من ذلك أخبار كثيرة من طرق مختلفة فوقع لنا العلم بمجموعها أنه عملا عملاً يقتضي أن يوصف له بالشجاعة وإن لم يقع لنا العلم بعين فعل من تلك الأفعال.

فإذ تقرر هذا فقد روي من طريق إسرائيل أن النبي ﷺ كتب يوم الحديبية وهو أمي لا يعرف الكتاب.

إلا أنه وارد من جهة إسرائيل انفرد بذلك وقد تكلم في سوء حفظه (٧).

وخالفه شعبة وغيره من الحفاظ فلم يرووا هذه الزيادة وهم أحفظ منه وأولى بالاعتماد عليهم والأخذ بروايتهم.

وقد روي أيضاً من غير طريق أبي إسحاق فلم ينقل أحد هذه

---

(٦) كون هذه طرقا صحيحة تفيد العلم لا ينفي حصول العلم من طريق صحيحة أخرى. وصحة خبر التواتر لا يمنع من صحة خبر الآحاد.

(٧) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. ترجمته في تهذيب التهذيب ١/٢٦١-٢٦٥ وهو إمام جليل ثقة وقد تكلم في سوء حفظه إلا أنه صاحب كتاب ضابط لما يحدث به من كتابه.

وروايته لحديث البراء صحيحة ثابتة إلا أنها مختصرة، فلعل الاختصار من البراء أو من تصرف إسرائيل.

الزيادة كالزهري وغيره من الأئمة.

وكانت روايتهم أولى من رواية أبي إسحاق لو[8] ثبت ذلك عنه فكيف وقد قدمنا في منع ذلك ما فيه كفاية[9].

وعلى كل حال فهو مروي من طريق الآحاد الذي لا يقع العلم بمتضمنه[10].

ولو لم يعترض عليه مما ذكرنا بوجه لم يقع لنا العلم به[11].

ولو وقع لنا العلم بما نقل إلينا منه وبما نقل إلينا من سائر أخبار الآحاد منقولة في سائر معجزاته التي ذكرنا بعضها قبل هذا أنه قد فعل فعلاً خرق به العادة وأظهر به المعجزة البينة: لم يقع لنا العلم بعين تلك المعجزة أهي أنه كتب يوم الحديبية أو غيرها كلمة[12] مما ذكرنا قبل هذا أو جميعها.

---

(٨) في الأصل: ولو.

(٩) يعني ما ذكره من تفرد إسرائيل عن إسحاق وسوء حفظ إسرائيل، ومخالفة الحفاظ له.

(١٠) بينت في مقدمتي لرسالة الباجي ان خبر الواحد الصحيح في أمور الشرع يوجب العلم والعمل.

(١١) هذه الجملة تكرار للجملة السابقة.

(١٢) في الأصل: أو غير هلك.

وهذا قد اختلف شيوخنا في جنس العلم الواقع به فمنهم من قال إنه علم ضروري.

ومنهم من قال إنه علم نظري فإذا لم يقع لنا العلم بصحة هذه الرواية فالصواب الرجوع إلى المعلوم من حاله ﷺ والمشهور من صفته في امتناع الكتابة عليه.

غير أنه من قال: إن النبي ﷺ قد كتب قبل النبوة فقد كفر لأنه كذب نص القرآن في قوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ وخالف إجماع المسلمين.

وأما من قال إنه لم يكتب قبل النبوة وكتب بعدها على ما نقلناه من أقوال الناس في ذلك فليس في قوله ما يقتضي الكفر لأنه لم يخالف [١١٥/أ] نص القرآن، لأن القرآن إنما تضمن نفي الكتابة عنه قبل النبوة، ولا خالف إجماع المسلمين، ولكنه مخطىء في قوله ذلك لما بينته في هذا الكتاب.

فهذا وجه هذه المسألة وما يتعلق بها ويجب أن تعتمد عليه فيها قد أوردناه على وجه الاختصار والبيان وفيه كفاية لمن نصح نفسه ووفق لرشده والحمدالله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وحسبنا الله ونعم الوكيل.

تم كلام الإمام الحافظ القاضي أبي الوليد الباجي رضي الله عنه.

التحذير من نسبة الكتابة إلى النبي ﷺ يوم صلح الحديبية
لأبي محمد عبد الله بن مفوز المعافري رحمه الله



مُقَدّمَة المحَقّق

ذكر محمد بن جابر الوادي آشي في برنامجه كتاب التحذير من ترك الواضحة وقول ما لم يقله السلف التقي، والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي.

وذكر أنه من تأليف أبي محمد عبدالله بن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري (١).

قال أبو عبدالرحمن: وكان المفروض أن أجعل من هذا العنوان عنواناً للكتاب، وإنما أحجمت عن ذلك لأمرين.

أولهما: أن العنوان الذي أثبته هو عنوان الكتاب في الأصل الذي اعتمدت عليه.

وثانيهما: أن العنوان الذي ذكره الوادي آشي يتضمن موضوع

---

(١) برنامج الوادي آشي ص ٢٧٦

نفي الكتابة عن رسول الله ﷺ ويتضمن الدفاع عن الواضحة لعبد الملك بن حبيب بينما كتابنا هذا خاص بموضوع نفي الكتابة.

فمن المحتمل أن المؤلف ألف هذا الكتاب ثم أضاف إليه موضوع الواضحة، أو العكس أو أنه ألفهما معاً ثم أفرد هذا الموضوع، أو أفرده غيره، ولهذا اعتمدت عنوان الأصل.

وقد نص المؤرخون على أنه في الرد على أبي الوليد الباجي.

وقد ذكر الشيخ عبدالحي الكتاني أن عنده جزءاً للفقيه الزاهد أبي محمد عبدالله بن مفوز المعافري في نحو كراسة عنوانه (جزء فيه التحذير من ترك الواضحة والتنبيه على غلط القائل كتب في يوم الحديبية النبي الأمي) وفي آخره عليه سماعات لأعلام أندلسيين وتونسيين وموضوعه الانتصار لابن الصائغ في المسألة والرد على الباجي والله أعلم[٢].

قال أبو عبدالرحمن: مخطوطات عبدالحي انتهبت ومعظمها ضم إلى الخزانة العامة بالرباط.

ولقد استجلبت نسخة خطية لأحد أجزاء ترتيب المدارك وهي من مكتبة عبدالحي وتوجد الآن بمكتبة جمعية الثقافة والفنون.

---

(٢) التراتيب الإدارية ١٧٦/١

والمؤلف لم يصرح باسم الباجي في النسخة التي اعتمدت عليها.

وقد جاء في صدر نسخة الأصل الذي اعتمدت عليه هذه العبارة:

(هذا جزء فيه التحذير.. أملاه الشيخ الإمام أبو محمد عبدالله ابن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري رحمه الله).

بيد أن مفهرس فهرسة الخزانة العامة بالرباط ساق العبارة هكذا:

(من إملاء أبي محمد عبدالله (بن حيدرة) بن مفوز بن أحمد بن مفوز من أهل القرن السادس. ا هـ[٣].

ووضع حيدرة بين قوسين ليدل على أنها زيادة عنده.

قال أبو عبدالرحمن: لا معنى لزيادة حيدرة هنا إلا لو كان وجد تنصيصاً على أن المؤلف للكتاب هو عبدالله بن حيدرة.

وهو لم يذكر تنصيصاً، وإنما أحال إلى ترجمة ابن الأبار لعبدالله بن حيدرة في التكملة.

---

(٣) فهرس الخزانة ١/٦٧.

وابن الأبار في التكملة لم يذكر أن عبدالله بن حيدرة مؤلف هذا الكتاب.

ويجوز له وضع حيدرة بين قوسين لو لم يجد علما باسم أبي محمد عبدالله بن مفوز بن أحمد بن مفوز ـ دون ذكر حيدرة ـ بشرط وجود محو في الأصل بين عبدالله ومفوز.

والواقع أن هناك علما باسم أبي محمد عبدالله بن مفوز بن أحمد ابن مفوز ـ بدون حيدرة ـ كما في صدر الأصل.

وليس في الأصل ما يدل على أن بين عبدالله ومفوز سقطاً.

ثم إن المؤرخين نصوا على أن هذا الكتاب لأبي محمد عبدالله بن مفوز بن أحمد.

وقد ذكر النباهي من الردود على الباجي جزءاً للزاهد أبي محمد ابن مفوز[٤] ونص العلماء على أن أبا محمد عبدالله بن مفوز بن أحمد زاهد زمانه بالأندلس.

والمؤلف هو أبو محمد عبدالله بن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري الشاطبي.

---

(٤) تاريخ قضاة الأندلس ص٢٠٢.

قال أبو القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال:

روى عن أبي عمر بن عبدالبر كثيراً ثم زهد فيه لصحبته السلطان(٥) وعن أبي بكر بن صاحب الأحباس وأبي تمام القطيني وأبي العباس العذري وغيرهم.

وكان من أهل العلم والفهم والصلاح والورع والزهد مشهوراً بذلك كله.

وتوفي سنة خمس وسبعين وأربع مئة.

ذكره ابن مدير. ا هـ(٦).

وقال الذهبي عن أخيه طاهر بن مفوز:

وأما أخوه عبدالله فكان زاهد زمانه بالأندلس(٧).

وقال أبو عبدالله بن الأبار عن عبدالله بن طاهر بن حيدرة:

قال أبو عمر بن عياد: قدم علينا لرية قاضياً عليها من قبل ابن

---

(٥) لابن عبدالبر رسالة في هذا الغرض ذكر إسنادها الروداني في صلة الخلف.
(٦) الصلة ١/٢٧٤ رقم ٦٢٣ .
(٧) تذكرة الحفاظ ٤/١٢٢٢-١٢٢٣

سعد وأفادنا كتاب الإمامة لأبي محمد بن مفوز الزاهد وكان يحمله عن أبيه طاهر. ا هـ[8].

ومن محققي بعض الكتب مَن ضَبَطَ مُفَوَّزاً بضم الميم وفتح الفاء والواو المضعفة كمحقق الصلة لابن بشكوال ومحقق التكملة لابن الأبار.

ومنهم من ضبطها بكسر الواو المضعفة كمحقق قضاة الأندلس للنباهي ومحقق جمهرة الأنساب لابن حزم وتخريجها على الوجه الأولى: أنها اسم مفعول من أفازه الله بكذا: أي أظفره.

فتكون مُفَوَّز بمعنى مظفر.

وتخريجها على الوجه الثاني أنها اسم فاعل من فوَّز ـ بتشديد الواو ـ أي هلك.

فتكون مفوِّز بمعنى هالك.

قال أبو عبدالرحمن: والأرجح أن ضبطها بضم الميم وفتح الفاء والواو المضعفة، لأن المراعى في اشتقاق الاسماء طلب الفأل، ولأن الاسم بهذا الضبط ما زال مستعملا في البادية.

---

(٨) التكملة ٢/٨٤٨

ولقد ذكر أبو محمد ابن حزم أنساب يعفر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد كهلان بن سبأ، وذكر من بيوتهم في الأندلس بني مفوز بينبة [٩].

وآل مفوز بيت عريق في العلم والنباهة والأصالة [١٠] اعتبرهم ابن الأبار من البيوت النبيهة بشاطبة [١١] ينتسبون إلى جدهم جعفر المعافري الداخل إلى الأندلس [١٢].

من أعلامهم:

أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مفوز بن غفول بن عبدربه بن صواب بن مدرك بن سلام بن جعفر المعافري الشاطبي [١٣].

وابنه الطيب.

---

(٩) جمهرة الأنساب ص ٤١٩ ولعل ينبة مصفحة في المطبوع عن «أوليبة» القريبة من شاطبة. انظر الحلل السندسية ٣/٢٦٢.

(١٠) المعجم في أصحاب الصدفي ص٢٠٨ والتكملة ٢/٨١١ والذيل بقية السفر الرابع ص ٢٢١.

(١١) المعجم في أصحاب الصدفي ص ٩١.

(١٢) التكملة ١/٣٨٠.

(١٣) الصلة ٢/٤٧٦-٤٧٧ وقد ورد عمران مكان غفول والتكملة ١/٣٨٠ وذيل التكملة بقية السفر الرابع ص١٥٣ رقم ٢٧٩.

وأبو الحسن طاهر بن مفوز بن أحمد بن مفوز بن أحمد بن مفوز بن عبدالله بن مفوز بن غفول بن عبدربه بن صواب بن مدرك بن سلام بن جعفر(١٤).

وأخواه:

١ ـ أبو محمد عبدالله بن مفوز بن أحمد مؤلف هذا الكتاب.

٢ ـ أبو عبدالرحمن حيدرة بن مفوز(١٥).

وأبناء أخيه الثلاثة:

١ ـ أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوز بن أحمد. وله رد على أبي محمد بن حزم(١٦).

---

(١٤) ١/٢٣٥ ـ ٢٣٦ وبغية الملتمس ٣٢٧ رقم ٨٦٢ وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٢٢ ـ ١٢٢٣ والتكملة في ترجمة حيدرة ١/٢٨٥ رقم ٢٦٧ إلا أنه لم يذكر أحمد بن مفوز إلا مرة واحدة وبقية السفر الرابع من الذيل والتكملة ص ١٥٣ في ترجمة طاهر بن حيدرة رقم ٢٧٩.

(١٥) التكملة ١/٢٨٥ رقم ٧٦٧.

(١٦) الصلة ٢/٥٣٧ ـ ٥٣٨ والبغية ص ٦٢ والمعجم في أصحاب الصدفي ص ٩٤ ـ ٩٥ ونفح الطيب ٢/٨٧ و ٣٧٥.

قال ابو عبدالرحمن: لعل له رداً مستقلاً على ابن حزم، أو أنه رد عليه خلال كتابه عن تفسير قوله ﷺ: إن خالداً قد احتبس أدراعه وأعتده. انظر فهرسة ابن خير ص ١٩٨.

٢ ـ وأبو محمد عبدالله بن حيدرة[١٧].
٣ ـ وأبو الحسن طاهر بن حيدرة[١٨].

وابنا أبي الحسن:

١ ـ أبو بكر مفوز بن طاهر[١٩].
٢ ـ وأبو محمد عبدالله بن طاهر. قدم قاضياً لرية ومعه كتاب (الإمامة) لأبي محمد ابن مفوز الزاهد ـ مؤلف هذا الكتاب ـ يحمله عن أبيه طاهر[٢٠].

وأبو الحسين عبدالملك بن أحمد بن عبدالله بن طاهر بن حيدرة ابن مفوز بن أحمد بن مفوز مؤلف (تشوف الأريب لتألف الغريب) ولد سنة ٥٩٦ وتوفي بتونس سنة ٦٦١ هـ[٢١].

قال أبو عبدالرحمن ذكر رد ابن مفوز غير ابن جابر والكتاني: النباهي وغيره[٢٢].

---

(١٧) التكملة ٢/٨١٠ وبقية السفر الرابع من الذيل ص ٢٢١.
(١٨) التكملة ١/٣٤١ ـ ٣٤٢ والمعجم في أصحاب الصدفي ٩١ ـ ٩٢ والذيل والتكملة بقية السفر الرابع ص ١٦٣.
(١٩) التكملة ٢/٧٤٠ ـ ٧٤١
(٢٠) التكملة ٢/٨٤٧ ـ ٨٤٨
(٢١) الذيل والتكملة القسم الأول من السفر الخامس ص ٠.
(٢٢) تاريخ قضاة الأندلس ص ٢٠٢ وانظر الإكليل للنسفي ٣/٣٧١ إلا أنه سماه=

والأصل الذي اعتمدته ضمن مجموع بالخزانة العامة للكتب والوثائق بالمغرب برقم ٢٩٤٧ من ص ٣١ إلى ص ٤٢ كل صفحة ٢٦ سطراً ومقاسها ٢٤ × ١٨ بخط مغربي وسط وصلى الله على محمد.

المحقق

= أحمد بن منذر ـ وهو تطبيع ـ وفي حاشية الشهاب على البيضاوي نسبة لمحمد بن مفوز فلعل كلمة (أبو) سقطت تطبيعاً، وتابع هذا التطبيع القاسمي في تفسيره ٤٧٥٧/١٣.

وذكره الزرقاني في شرح المواهب ١٩٨/٢.

التحذير من نسبة الكتابة إلى النبي ﷺ يوم صلح الحديبية لأبي محمد عبدالله بن مفوز المعافري رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هذا جزء فيه التحذير من نسبة الكتابة إلى النبي ﷺ يوم الحديبية أملاه الشيخ الإمام أبو محمد عبدالله بن مفوز بن أحمد بن مفوز المعافري رحمه الله.

الحمد لله القاهر العلي، وصلى الله على سيدنا محمد نبينا النبي الأمي.

أما بعد: أدام الله توفيقك: إن بعض أهل العلم بجهتك زعم أن النبي ﷺ يوم قاضى أهل مكة كتب بيده على جهة الإعجاز، وتعلق بظاهر حديث البراء الذي فيه: فأخذ رسول الله الكتاب وليس يحسن أن يكتب فكتب.

وإن هذا القول لم أره، ولا سمعت بقائل به.

غير أن ما تعلق به لو جاز حمله على ظاهره لوجب القول بأن رسول الله ﷺ كتب يوم الحديبية بيده.

وحمل ما تعلق به على ظاهره لا يجوز لما سيأتي بعد إن شاء الله.

وسألت وفقك الله أن أكتب لك بالذي أعتقده في هذه المسألة مع ذكر ما حضرني ذكره من حجة بها لا يلفى نقص، ودلالة كذلك لا يليح في صحتها شك.

والكلام عنه آت في أبواب أربعة:

الباب الأول: فيه الاحتجاج بظاهر كتاب الله العزيز.

الباب الثاني: فيه الاحتجاج بالسنن التي عن ظاهرها لا يجوز العدول.

والثالث: فيه الاحتجاج بالسنن التي حملها على ظاهرها لا يجوز، والواقع فيه ذكر لفظ حديث المقاضاة واختلاف روايته مع ذكر ما فيه من دلائل تمنع قول الصحابي: (فكتب) على ظاهرها.

فصل

واعلم أن ما ذهب إليه الذي حكيت قوله لا يخلو أن يكون محفوظاً عن أحد من السلف الذي يجب الاقتداء بهم أو غير محفوظ.

فإن كان غير محفوظ عن أحد منهم فالقول بما لم يقولوا به لا يجب ولا يجوز لأنه لا خير في قول لم يقل به أحدهم وإن كان محفوظاً عن بعضهم ولا أحسبه محفوظاً فالقول به أيضاً لا يجوز لشذوذه ومرافعة الأصول له، ولأنه قد يأتي على الكبير منهم ما لا يجوز حمل الناس عليه.

يدل على صحة هذا: أن مالكاً أمره الخليفة عند تأليفه الموطأ باجتناب كل شذوذ ينمي إلى بعض أكابر الصحابة لعلمه أنه لا تجب متابعة كل قائل على قوله وإن كان ذا فضل وعلم.

ألا ترى أنه قد ترك الناس قول عبدالله بن عباس رضي الله عنه وإن كان البحر في أشياء خالف فيها كل الصحابة كخلافه لهم في عول الفرائض وفي منع الأم الثلث بالأخوين وغير ذلك.

قال بعض العلماء عندما ذكر عن كبير من أهل العلم قبله ما نمي إليه في بعض الأمور: ليس كل أحد وإن كان له فضل يتبع، ثم

تلا من كتاب الله العزيز قوله عز ثناؤه: ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾.

وهذا وفقك الله في قول بعض أهل العلم مالا يجوز القول به لشذوذه ومرافعة الأصول له.

وذلك القول بأن نبي الله كتب يوم الحديبية وإن وجد قائل به فلا يعتد به ولا يتبع لما سيأتي.

والله جل ثناؤه: أسأله المعونة فيما يحبه ويرضاه كما أستوهبه تعالى إرادة وجهه فيما نذره ونأتيه، فكل بيده ومن عنده عز وجل.

الباب الأول

أما كتاب الله عز وجل فهو قوله جل ثناؤه ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي﴾.

وقوله تبارك اسمه ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾.

وهذه ظواهر لا يجوز معها وصفه ﷺ بأنه كتب في شيء من مدته لأمور خمسة:

أحدها: أن الله جل جلاله وصف نبيه بالأمية والأمي فيما يعرفه الناس لا يعرف الكتاب[1] ولا يحسنه.

والثاني: أن وصفه بالأمية إذا لم يعدل عن ظاهره وعمومه

(١) كرر الكتاب بمعنى الكتابة وهو صحيح، فالكتاب بكسر الكاف مصدر كتب، وهو مصدر مسموع غير مقيس.
واستعمال هذا المصدر اسما للكتابة صحيح أيضاً فقد نص اللحياني على اسميتها ونص غيره على أنه تعدي بها من المصدر إلى الاسم وهذا باب واسع في اللغة.

يقتضي نفي وقوع الكتاب منه ﷺ في كل مدته [٢].

والثالث: أنه إذا كانت الأمية فيه ﷺ من باب المعجزة لإتيانه بأخبار الأولين والآخرين على ما عند أهل الكتاب وهو لا يحسن الكتابة فيتوصل إلى معرفة ما سلف من أخبار الرسل وأممهم: لم يجز أن تكون الكتابة فيه ﷺ من باب المعجزة لأن الكتابة عمل يتوصل إلى معرفة ما سلف من أخبار الرسل وأممهم [٣].

قال بعض أهل العلم: فكان كونه لا يقرأ ولا يكتب ثم أتاهم بأخبار الأنبياء والأمم دليلا على نبوته وأن ذلك من عند الله سبحانه.

والرابع: إذا كانت الأمية له ﷺ من دلائله التي توجب معرفة نبوته وتصديقه.

لم يجز أن تكون معرفة الكتاب التي هي خلافها من دلائله التي توجب معرفة نبوته وتصديقه [٤].

والخامس: أنه إذا منع الكتاب قبل نبوته لئلا يرتاب المبطلون

(٢) هذا الأمر تفصيل للأمر الأول، وليس وجها مستقلا.
(٣) هذا بشرط أن تكون الكتابة قبل الإخبار بما سلف من أحوال الرسل والأمم.
(٤) هذا هو الأمر الثالث بعينه وإن اختلف العبارة.

فيقولون: إنما هذا شيء تعلمه محمد وكتبه:

فيجب[٥] أن يمنع الكتاب كذلك بعد نبوته لئلا يرتاب المبطلون فيقولون: إنما هو شيء تعلمه محمد وكتبه[٦].

فصل

فإن قيل: أما قولك في قوله تعالى ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ فلا يمنع وقوع الكتاب من نبيه ﷺ بعد نبوته على جهة الإعجاز، لأن هذا النفي لا يشارك ما بعد نبوته إنما يتناول ما قبلها.

وأما وصفه بأنه أمي فلا يمنع وقوع الكتاب منه في يوم الحديبية لأن كتابه في ذلك اليوم على جهة الإعجاز إذا صح لم يمنع وصفه بأنه أمي، لأن الحكم إنما يقع بأغلب أحواله كما لم يمنعه ﷺ وضع أبي جهم عصاه في بعض مدته أن يقول: أما أبو جهم فلا يضع عصاه.

وكما لم تمتنع عائشة رضي الله عنها أن تقول: ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه.

---

(٥) في الأصل: يوجب.

(٦) بينت في المقدمة العامة للكتاب أن الارتياب لا يعني بطلان المرتاب فيه.

فنفت الانتقام وإن كان انتقم لنفسه ﷺ بقتل ابن خطل وغيره وبكيده[7] أزواجه إذ[8] أردنه وهو كاره[9] وبأمره بمهاجاة المشركين لما..[10].

وإن حل به غيره إذا كان هو الغالب.

ومثل هذا: لم يلزم الحلف بطلاق امرأته إن كان قمريه يسكت طلاق[11] لما كان غير السكوت هو الغالب على قمريه.

وإذا جاز نفي الانتقام عن نبي الله ﷺ لنفسه وإن كان قد انتقم لها في بعض مدته حكماً بالغالب من أحواله وكان ذلك وصف القمري فإنه لا يسكت:

لا يمتنع ـ وإن كان قد وقع منه سكوت ـ عما لم يمتنع وصف أبي جهم بأن لا يضع عصاه وإن كان قد وقع منه وضع حكماً بالغالب من حال أبي جهم وحال القمري:

---

(٧) في الأصل: بكيد.

(٨) في الأصل: إذا.

(٩) تجد بيان ذلك في أسباب نزول سورة التحريم.

(١٠) بياض في الأصل لا حيلة في إثباته اجتهاداً، وهو يستغرق سطراً ونصف سطر. وهذا السقط في سبيل الاستدلال بنماذج تدل على أن الحكم للأغلب.

(١١) أي إذا علق بسكوت القمري.

فكذلك لا يمتنع وصف نبي الله ﷺ بأنه أمي وإن كتب في يوم الحديبية حكماً بالغالب في أحواله.

بل وصفه ﷺ بأنه أمي وإن كتب يوماً واحداً من عمره أحق بالجواز وأولى لأن الانتقام لنفسه وإن قل قد وقع مرات منه.

وكذلك وضع العصا من أبي جهم والسكوت من القمري.

ولم يقع الكتاب منه ﷺ في غير اليوم المذكور.

فالجواب عن هذا أن يقال:

أما قولكم لا يمنع قوله تعالى ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ الكتاب من نبيه ﷺ بعد نبوته على جهة الإعجاز، لأن هذا النفي لا يتناول ما بعد النبوة فعنه أجوبة ثلاثة:

أحدها: أن نقول إذا كان النبي ﷺ في قوله تعالى ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ إنما يتناول ما قبل[12] النبوة: فقوله ﴿فأمنوا بالله ورسوله النبي الأمي﴾قد تناول

---

(١٢) بل الظاهر اللغوي تناوله لما قبل النبوة وما بعدها بالنسبة للخط كما سلف بيان ذلك.

نفي الكتاب في النبوة وبعدها، لانتهاء وصفه بالأمية إلى يوم قبضه صلى الله عليه وسلم.

والأمية موجبة نفي وقوع الكتاب منه في كل مدته دون بعضها.

والثاني: أن يقال: إذا كان النفي في قوله الله تعالى ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ قد تناول ما قبل النبوة وكان النفي في قول نبيه (إنا أمة أمية لا نكتب) قد تناول ما بعد النبوة: لم يبق وقت من مدته ﷺ يجوز الخبر عنه بأنه كتب فيه [١٣].

والثالث: أن يقال: إذا كان النفي في قوله تعالى ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ قد تناول ما قبل النبوة، وثبت بالكتاب والسنة وباتفاق أهل العلم أنه لم يزل أمياً إلى يوم قبضه ﷺ: ناب هذا مناب النفي لما بعد النبوة كتناوله لما قبلها لأن الأمي هو الذي لا يعرف الكتاب ولا يحسنه [١٤].

---

(١٣) هذا هو بعينه الجواب الأول وإنما زاده استدلالا بالحديث الشريف الصحيح.
قال أبو عبدالرحمن: وقد أسلفنا في مقدمة التحقيق أن نفي الكتابة عن جنس الأمة لا يعم الأفراد، لوجود أفراد من هذه الأمة وقت التنزيل يحسنون الكتاب فهذا الحديث غير مفيد في الاستدلال إذا استقل عن غيره.

(١٤) هذا هو عين الجواب الأول.

وأما قولكم: لا يمنع إخبار الله عز وجل عن نبيه بأنه أمي وقوع الكتاب منه يوم الحديبية على جهة الإعجاز، لأن الحكم إنما يقع بأغلب أحواله:

فالجواب عنه: أن يقال: إذا لم يجز عندكم حمل قول الصحابي (فكتب) على معنى أمر من كتب سقط تعلقكم فالحكم[15] بأغلب الأوقات ترك للظاهر وعدول عنه، ولأنه استعمال للمجاز وترك للحقيقة[16].

وإذا سقط تعلقكم بأغلب الأحوال وجب إقرار ما تلونا من كتاب الله عز وجل على ظاهره الذي يقتضي وقوع نفي الكتاب من نبيه ﷺ في كل مدته دون بعضها.

كأنه إذا حمل قول الصحابي: (فكتب) على ظاهره ترك ظاهر كتاب الله عز وجل فلم[17] يجز إمرار ظاهره ووجب حمله على ما يجوز حمله مما لا يؤدي إلى ترك ظاهر كتاب الله سبحانه.

---

(١٥) في الأصل: معنى أمر من كتب لأنه سقط تعلقكم الحكم بأغلب.

(١٦) امتناع الحمل على المجاز ليس سببه أن هذا كلام الله أو كلام رسوله وذاك كلام صحابي أو شاعر، فلا تأثير لهذا الفرق، وإنما يحمل الكلام اي كلام على المجاز إذا قام الدليل عليه، أو استحال حمل الكلام على حقيقته وتعين البحث عن المجاز.

(١٧) في الأصل: لم.

البَابُ الثّاني

وأما سنن هذا الباب فمنها حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في نقصان الشهر وكماله.

خرجه البخاري فقال فيه:

عن آدم ثنا شعبة [حدثنا] (١٨) الأسود بن قيس نا سعيد بن عمرو: أنه سمع ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين.

ومنها حديث البراء في شأن الحديبية. خرجه في كتاب الصلح من صحيحه، وقال فيه: نا محمد بن بشار نا غندر ثنا شعبة عن أبي إسحق قال: سمعت البراء بن عازب يقول:

لما صالح النبي ﷺ أهل الحديبية كتب علي بينهم كتاباً فكتب محمد رسول الله (١٩).

---

(١٨) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(١٩) هذا ما كتبه علي قبل المحو، وليس هو محل النزاع، وإنما محل النزاع ما كتب =

وهذه ظواهر لا يجوز معها وصفه ﷺ بأنه كتب يوم الحديبية ولا في غيره لنفيه الكتاب عن نفسه في حديث ابن عمر[٢٠] ولنفي الكتاب عنه ﷺ يوم الحديبية في حديث البراء، وإضافته إلى علي[٢١].

ومع هذا فلو كتب ﷺ يوم قاضى أهل مكة بيده لكان ذلك محفوظاً من قدماء السلف، ولحكى هـذه المعجـزة العظيمـة أهـل التصنيف لصحيح السنن كما حكوا غيرهـا مـن معجـزاتـه ﷺ كإطعامه العدد الكبير من الطعام اليسير وكنبع الماء بين أصابعه وكتسبيح الطعام عند أكله وغير هذا مما يكثر ذكره.

= بعد المحو، وليس في الرواية نص على أن الكاتب علي، لأن بقية الحديث حسب هذه الرواية التي أوردها المؤلف: فمحاه رسول الله ﷺ وصالحهم.

(٢٠) هو قوله ﷺ: (إنا أمة أمية) وهذا الحديث لو لم يوجد غيره من النصوص الشرعية الدالة على أميته الرسول لا يكفي وحده للدلالة على أميته وإنما هو نص في أمية أمته على وجه التغليب لوجود كتبة غير أميين من أمته وقت التنزيل.

(٢١) لم يدع الباجي أن الرسول الله ﷺ كتب المقاضاة من ألفه إلى يائه، ولم ينكر أن علياً رضي الله عنه هو الكاتب وإنما قال: كتب رسول الله ﷺ جملة (ابن عبدالله) وحديث البراء من الرواية التي أوردها لا ينفي ذلك وانظر التعليقة رقم (١٩).

فصل

فإن قيل: إذا أقررتم قول الصحابي (فأخذ رسول الله الكتاب) على ظاهره الذي يقتضي أخذ كتابه بيده ﷺ: فالجواب عن هذا أن يقال: إنما أقررنا قول الصحابي فأخذ على ظاهره الذي يقتضي مباشرة الأخذ، لأن أخذ الكتاب إنما أوقعه ﷺ لمحو ما أبى علي محوه، فجاز إقراره على ظاهره لأنه لا يؤدي إلى وصفه بخلاف صفته ﷺ نمرر قوله: (فكتب) على ظاهره الذي يقتضي مباشرة الكتاب لما يؤدي إليه إقراره على ظاهره من وصف النبي ﷺ بخلاف ما وصفه الله سبحانه.

ألا ترى أن وقوع الأخذ والمحو منه لا ينافي وصفه بأنه أمي كما ينافي وقوع الكتاب منه وصفه بأنه أمي صلى الله عليه وسلم؟.

فإن قيل لو جاز أن يحمل قول الصحابي: (فكتب) على معنى أمر من كتب لجاز أن يحمل سائر ما أضيف إلى رسول الله ﷺ من أفعاله على أنه أمر من يفعلها:

فالجواب عن هذا أن يقال: هذا لا يلزم، لأن الظواهر لا تترك إلا لدلالة لغوية.

ولم نترك ظاهر قول الصحابي: (فكتب) إلا لدليل قام وهو ما يؤدي إليه إقراره على ظاهره من وصف رسول الله ﷺ بخلاف

ما وصفه به سبحانه، وبخلاف ما وصف به نفسه.

ألا ترى أنه إذا كان قول الصحابي (فكتب) يقتضي أنه كتب بيده ﷺ وكان ما تلونا من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه يقتضي نفي وقوع الكتاب منه ﷺ كل مدته دون بعضها لم يكن بد من أحد أمور ثلاثة:

إما أن يحمل كل هذا على ظاهره الذي يقتضي نفي الكتاب وإثباته [٢٢].

وإما أن يحمل قول الصحابي (فكتب) على ظاهره الذي يقتضي مباشرة الكتاب ووقوعه من نبي الله ﷺ في يوم الحديبية.

---

(٢٢) يقصد أن حمل قول البراء (فكتب) على ظاهره، وحمل النصوص في أمية الرسول ﷺ على ظاهرها: كل ذلك يعني التناقض والقول بالثالث المرفوع لدى المنطقيين.
قال أبو عبدالرحمن: وليس الموضوع كما تصور المؤلف فهناك ثالث غير مرفوع، وهو أنه كتب جملة محدودة في وقت محدود حسب مقتضى حديث البراء، وأنه لم يكتب فيما عدا ذلك حسب مقتضى النصوص الأخرى.
ومن المعروف ان اختلاف المكان والزمان يرفع التناقض، ألا ترى أنه ورد في القرآن الكريم أن الكفار لا ينطقون ولا يعتذرون كما ورد فيه أن بعضهم يلعن بعضاً، وأنهم يحاورون أهل الجنة، ولا تناقض في ذلك وحاشا لكلام الله من التناقض لاختلاف الزمان والمكان بالنسبة لأجزاء يوم القيامة.
وقد ناقش عبدالحق الصقلي هذا الاعتراض.

وتكون الظواهر التي تنفي وقوع الكتابة منه ﷺ محمولة على أنه أريد بها ما كان عليه في أكثر مدته من كونه غير كاتب.

وإما أن تحمل النصوص التي لا يجوز معها وصفه ﷺ بأنه كتب في شيء من مدته على ما توجبه من نفي الكتاب أو تقتضيه.

ويكون قول الصحابي (فكتب) محمولاً على ما يجوز حمله عليه مما لا يؤدي إلى ترك كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

فلا يجوز الوجه الأول، لأن ما تلونا من كتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه ﷺ يقتضي نفي وقوع الكتاب منه في كل مدته دون بعضها ما لم يعدل به عن ظاهره، كما أن قول الصحابي (فكتب) يقتضي وقوع الكتاب منه في يوم الحديبية ما لم يعدل به عن ظاهره، وهذا هو التدافع الذي لا يصح أن يوجد في كتاب الله ولا في سنن نبيه صلى الله عليه وسلم.

ولا يجوز الوجه الثاني، لأننا إذا حملنا قوله ﷺ (لا نكتب) على أنه أريد به ما كان عليه في أكثر مدته تركنا ما يوجبه ظاهر قوله (لا نكتب) من نفي وقوع الكتاب منه في كل مدته ﷺ وعدلنا عن الذي يوجبه ظاهر كتاب الله عز وجل ويقتضيه من كونه غير كاتب إلى يوم قبض صلى الله عليه وسلم.

وإذا لم يجز الوجهان صح الثالث[٢٣].

وثبت إقرار ما تلونا من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ على ظاهره الذي يقتضي نفي الكتاب ويوجبه.

وكان قول الصحابي (فكتب) محمولاً على أمر كتب إذ على جواز هذا وصحته يدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ ومعروف كلام العرب.

أما كتاب الله تبارك اسمه فقوله جل جلاله:

﴿الله يتوفى الأنفس حين موتها﴾ تأويله عند أهل المعرفة بالتأويل: يأمر من يتوفاها يدل على هذا قوله جل ثناؤه:

﴿قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم﴾[٢٤].

---

(٢٣) هذا النوع من الاستدلال أحد مسائل الدليل الأصل الرابع من أصول أهل الظاهر، وهو غير مألوف لدى فقهاء المغرب في عهد المصنف، وإنما أكثر منه الإمام أبو محمد بن حزم في كتبه، وهذا دليل على تأثر المؤلف بابن حزم في منهج الاستدلال.

(٢٤) لقد أبعد المؤلف النجعة في الاستدلال بالآية، لأن التجوز في المسند إليه باب عريض في كتب البلاغة وهو من بديهيات الأساليب العربية فلا يحتاج إلى تأكيد، والاستدلال هنا من باب التدني بالقارىء كالاستدلال على أن الفاعل مرفوع في لغة العرب.

وأما السنة فقول عبدالله بن عباس رضي الله عنه:

كتب رسول الله ﷺ إلى قيصر، وإنما يريد أمر بالكتاب.

وأما كلام العرب فهو قولهم: عاقب الأمير اللص، ونادى في الناس، وإنما يعنون أمر بإيقاع نداء وعقاب.

فإن قيل: لأي شيء حملتم قول الصحابي فكتب على معنى أمر من يكتب، ولم تحملوا محا على معنى أمر من يمحو: فالجواب عن هذا أن يقال: إنما حملنا محا على ظاهرها لأن في الحديث (محا رسول الله) ﷺ وليس فيه فكتب بيده ولأن تناول المحو إنما أوقعه رسول الله ﷺ عندما أبى علي محو ما أمره بمحوه ﷺ ولو أمر غيره لوجب أن يصنع كل مأمور مثل ما صنعه علي إذ هذه الإباية إنما يراد بها إجلاله وإعظامه ﷺ ألا ترى أنه إذا جاز لعلي ترك المحو وإن كان قد أمر به للذي أراد له من إعظام نبي الله ﷺ جاز لغيره تركه وإن أمر به لمثل ذلك، لأن المبالغة في إجلاله وإعظامه ﷺ من الواجبات على كل.

البَابُ الثّالِث

وأما سنن هذا الباب فبعضها حديث عبدالله بن عباس الذي فيه: (كتب رسول الله ﷺ إلى قيصر).

ومنها حديث أنس الذي فيه: (لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم).

أما حديث عبدالله بن عباس فرواه إبراهيم بن حمزة عن إبراهيم ابن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عبيدالله بن عتيبة عن عبدالله بن عباس أنه أخبره أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر يدعوه إلى الإسلام.

وأما حديث أنس فرواه علي بن الجعد عن شعبة عن قتادة: سمعت أنس بن مالك يقول لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له: إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا إذا كان مختوماً.

هكذا أخرج البخاري هذين الحديثين.

فوجه الاستدلال منهما هو أن الإجماع قد انعقد على أنه لم يكتب بيده إلى قيصر ولا إلى غيره وإن كان الصحابيان قد قال

أحدهما كتب رسول الله ﷺ إلى قيصر، وقال الآخر لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم.

وإذا كان قول عبدالله بن عباس: كتب رسول الله إلى قيصر لا يوجب أنه كتب بيده كان قول البراء في شأن الحديبية (فكتب) لا يوجب أنه كتب بيده.

فإن قيل هذا لا يلزمنا لأنا إنما أجزنا وقوع الكتاب من رسول الله ﷺ يوم الحديبية لقول الصحابي فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب.

وهذا معدوم فيما به تعلقتم.

ألا ترى أنه لم يجيء في حديث عبدالله بن عباس: أخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب إلى قيصر.

ولا في حديث أنس لما أراد رسول الله أن يكتب إلى الروم أخذ الكتاب فكتب.

وإذا كان في حديث البراء مما يوجب وقوع الكتاب منه ﷺ ويقتضيه، ولم يكن في حديث عبدالله وأنس ما يوجب وقوعه منه ويقتضيه: لم يجز الاحتجاج بما لا يوجب وقوع الكتاب من نبي الله ﷺ ولا يقتضيه على ما يوجب وقوعه منه ويقتضيه:

فالجواب عن هذا أن يقال:

الذي لأجله أجزتم وقوع الكتاب من رسول الله ﷺ يوم الحديبية لا يخلو أن يكون: قول الصحابي: (أخذ رسول الله ﷺ الكتاب) أو قوله (فكتب) فإن كان قوله (فكتب) لأجله أجزتم وقوع الكتاب من نبي الله ﷺ فقد قال ابن عباس كتب رسول الله إلى قيصر فإذ كان لا يوجب قوله كتب انه كتب بيده ﷺ فكذلك[٢٥] لا يوجب قول البراء فكتب أنه كتب بيده.

وإن كان الذي لأجله أجزتم وقوع الكتاب من رسول الله ﷺ يوم الحديبية قول الصحابي: (فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب): فالتعلق به لا يجوز لما قدمنا ذكره، فهو إذ أخذ الكتاب إنما أوقعه ﷺ لمحو ما أبى علي محوه لا ليكتب بيده صلى الله عليه وسلم.

---

(٢٥) في الأصل: كذلك.

البَابُ الـرَّابع

أما حديث البراء فإن البخاري خرجه في مواضع من صحيحه، فقال فيه في كتاب الصلح منه:

نا محمد بن بشار نا غندر نا شعبة عن أبي إسحاق: سمعت البراء ابن عازب قال:

لما صالح النبي ﷺ أهل الحديبية كتب علي بينهم كتاباً فكتب (محمد رسول الله) فقال المشركون: لا تكتب محمد رسول الله لو كنت رسول الله لم نقاتلك.

فقال لعلي بن أبي طالب: امحه.

قال علي: ما أنا بالذي أمحاه.

فمحاه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وخرجه عن عبيد الله بن موسى في كتاب الصلح أيضاً فقال فيه: نا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء ابن عازب قال:

اعتمر النبي ﷺ في ذي العقدة فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حق قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام فلما كتبوا الكتاب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله.

فقالوا: لا نقرّ بها لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك ولكن أنت محمد بن عبدالله.

قال: أنا رسول الله وأنا محمد بن عبدالله ثم قال لعلي: أمح رسول الله، فقال: والله لا أمحوك أبداً.

فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب.

خرجه في باب عمرة القضاء. قال فيه:

نا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال:

اعتمر النبي ﷺ في ذي العقبدة فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم ثلاثة أيام فلما كتبوا[٢٦] الكتاب كتبوا: هذا ما قاضانا[٢٧] عليه محمد رسول الله.

---

(٢٦) في فتح الباري ٩/٤٢: فلما كتب.

(٢٧) في الفتح: ما قاضى.

قالوا: لا نقر لك بهذا لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك شيئا أنت محمد بن عبدالله ثم قال لعلي بن أبي طالب: أمح رسوْل الله. قال: لا والله لا أمحوك أبدا، فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب فكتب هذا ما قاضى محمد بن عبدالله.

وخرجه في كتاب الجزية عن البراء أيضاً فقال فيه:

فأخذ يكتب الشرط بينهم علي بن أبي طالب فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله.

فقالوا: لو علمنا أنك رسول الله لم نمعنك ولتبعناك ولكن أكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله.

فقال: أنا والله محمد بن عبدالله وأنا والله رسول الله.

قال: وكان علي كتب فقال لعلي أمح رسول الله.

فقال علي: والله لا أمحوك أبدا.

قال فأرنيه فأراه إياه فمحاه النبي ﷺ بيده.

وأما حديث المسور ومروان فإنه خرجه في كتاب الشروط من صحيحه فقال فيه نا عبدالله بن محمد أنا عبدالرزاق أنا معمر، قال: أخبرني الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه.

قالا: خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية ثم قال بعد كلام فيه طويل: قال معمر: قال الزهري في حديثه: فجاء سهيل بن عمرو فقال: هات أكتب بيننا وبينكم كتابا فدعا ﷺ الكاتب فقال النبي صلى الله عليه وسلم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

قال سهيل: أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو؟.

ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب.

فقال المسلمون: والله لا تكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم. فقال النبي ﷺ اكتب: باسمك اللهم هذا ما قاضى عليه رسول الله.

فقال سهيل: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد بن عبدالله.

فقال النبي ﷺ: والله إني لرسول الله وإن كذبتموني: اكتب محمد بن عبدالله.

هكذا خرج البخاري حديث المقاضاة غير أنه ذكر الحديث بطوله وهذا هو الذي يلزم أن يذكر منه لتقطع الحجة به.

أما مواضع الحجة منه فسبعة:

أحدها: في حديث البراء الذي يرويه شعبة عن أبي إسحاق عنه: قوله: كتب علي بينهم كتابا فكتب محمد رسول الله[28] ألا ترى أنه وصف عليا بالكتاب ولم يصف به النبي صلى الله عليه وسلم.

والثاني: في حديث البراء الذي يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق عنه: قوله: فلما كتبوا الكتاب كتبوا.

ألا ترى أنه نفى الكتاب عن رسول الله ﷺ وأضافه إلى غيره[29].

والثالث: في حديث المسور ومروان قول رسول الله ﷺ: والله إني لرسول الله وإن كذبتموني، اكتب محمد بن عبدالله[30].

ألا ترى أنه لو كان هو الذي كتب بيده ﷺ ما صالح عليه أهل الحديبية بعد محو ما لم يقر به سهيل لما قال: اكتب محمد بن عبدالله، لأنه لم يأمر غيره بالكتاب وهو الكاتب بيده، ﷺ وإنما دعا صلى الله عليه وسلم.

---

(٢٨) انظر التعليقة رقم ١٩.

(٢٩) هذا قبل المحو والنزاع فيما كتب مكان المحو.

(٣٠) هذا أقوى أدلة المؤلف، وعليه المعول مع الأحاديث الأخرى.

والرابع: في حديث المسور ومروان قولـه: فـدعـا النبي ﷺ الكاتب ألا ترى أنه قال: فدعا النبي ﷺ الكاتب ولم يقل: فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والخامس، في حديث المسور ومـروان قـول سهيـل: اكتـب باسمك اللهم كما كنت تكتبه.

ألا ترى أنه قال وهو لا يريد (بيدك) وإنما سأله أن يأمر بالكتاب بما كان كتب به قبل ذلك لأن سهيلا وغيره قد علموا أنه كان لا يكتب ﷺ بيده، وأن غيره كان يكتب عنه.

إذن كان قول سهيل اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب: لا يوجب له [أنه](٣١) كتب بيده صلى الله عليه وسلم.

وكان قول البراء (فكتب) لا يوجب أنه كتب بيده صلى الله عليه وسلم.

والسـادس: في حـديـث البراء الذي وقـع في كتـاب الجزيـة والموادعة قوله فأذن أن يكتب الشرط بينهم علي بن أبي طالب فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله.

ألا ترى أن كتاب الشرط إنما أخبر به عن علي ولا يخبر به عن

(٣١) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والسابع: في حديث البراء هذا أيضاً: قال رسول الله ﷺ لعلي لما أبى محو ما أمروا بمحوه فأرنيه فأراه فمحاه بيده صلى الله عليه وسلم.

ألا ترى أن هذه صفة من لا يعرف الكتاب ولا يحسنه.

فإن قيل: هذا لا يلزم لأنه كتب يوم الحديبية وهو لا يحسن الكتاب ولا يعرف غير أن قلمه كتب كل ما صالح عليه أهل مكة ليكون ذلك من دلائله المصدقة له فيما أخبر به عن ربه تعالى.

فالجواب عن هذا أن يقال: إذا كان الله تبارك وتعالى اسمه قد أخبر أن لو خط كتابا بيمينه ارتاب المبطلون لم يجز أن يقال: إنه كتب وهو يعرف الكتاب ويحسنه لأن الريبة لهؤلاء المسلمين(٣٢) كانت تقع لو كتب وهو لا يعرف الكتاب ولا يحسنه كوقوعها لو كتب وهو يعرف الكتاب ويحسنه.

قال:(٣٣) أجبتك أدام الله حفظك بالذي أعتقده فيما سألت عنه

---

(٣٢) إنما يرتاب المبطلون.

(٣٣) القائل هو ابن مفوز وهذا يوحي بأن الناسخ جرد رد ابن مفوز على الباجي من كتاب ابن مفوز الذي نقلنا عنوانه كاملا من برنامج الوادي آشي.

وذكرت ما فيه الحق وعلمت فيه الصواب.

والله عز وجل وجهه أسأل الصلاة على محمد عبده ونبيه واستغفره وأستعين به جل جلاله على ما يرضيه وأستقدره.

بيده ملكوت كل شيء وهو سبحانه حسبنا ونعم الوكيل.



جَوَابُ الفَقِيْه : أَبِي مُحَمَّد عَبْد الحَق ابن هَارُون الصّقلي - ٤٦٦ هـ .

مُقَدّمَة المحَقّق

من أهم الأجوبة جواب أبي محمد عبدالحق بن محمد بن هارون الصقلي السهمي القرشي.

ذكر المؤرخون أنه حج مرتين ولقي في حجته الأخيرة بمكة إمام الحرمين سنة بضع وخمسين وسأله عن مسائل أجابه عنها أبو المعالي وهي مؤلفة مشهورة في أيدي الناس.

توفي بالإسكندرية سنة ٤٦٦ هـ.

له من المصنفات: تهذيب الطالب، وتعقيب التهذيب.

وذكر المقري أن لجد المقري ذيلا عليه.

قال جد المقري عن أهل عصره:

فلقد تركوا كتب البراذعي على نبلها ولم يستعمل منها على كره من كثير منهم غير التهذيب الذي هو المدونة اليوم لشهرة مسائله وموافقته في أكثر ما خالف فيه المدونة لأبي محمد.

ولعبدالحق كتاب النكت والفروق لمسائل المدونة.

ولدي صورة من نسخة الخزانة العامة بالرباط.

قال أبو عبدالرحمن: ولعله المذكور بعنوان جزء في بسط ألفاظ المدونة.

وله استدراك على مختصر البراذعي.

قال أبو عبدالرحمن: وبينه وبين أبي محمد ابن حزم خصومة، ولابن حزم كتاب في الرد عليه[1].

وكنت أظن قبل التمعن في هذه الرسالة أن أبا الوليد الباجي كتب لعبد الحق الصقلي فأجابه، ولكن اتضح لي أن عبدالحق يجيب فقيها وابنا لذلك الفقيه كتبا رداً على الباجي فكتب عبدالحق جوابه هذا مؤيدا لهما في الدعوى مخالفا لهما في الاستدلال.

ففي الرسالة تأييد الفقيه في حمل (كتب) على معنى أمر.

قال أبو عبدالرحمن: وليس هذا حجة للباجي، ولكنه مما احتج به عليه.

(١) من مصادر ترجمته ترتيب المدارك للقاضي عياض ٧٧٤/٤ - ٧٧٦ الديباج المذهب ٥٦/٢ ونفح الطيب ٦٦٥/٢ و ٢٧٦/٥ وشجرة النور ١٦٦/١ ومعجم المؤلفين لكحالة ٩٤/٥.

وفي الرسالة توجيه رأي المخالف لذلك الفقيه، وهو أن قوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب﴾ نص فيما قبل النبوة.

قال أبو عبدالرحمن: هذا هو مذهب الباجي.

وفي الرسالة رد على الفقيه وولده عندما قالا حمل الأمية ثم الكتابة على الإعجاز تناقض.

فعبدالحق وجه دعوى الباجي وأبطل اعتراض الفقيه وابنه فدل على أنه يرد على فقيهين ردا على الباجي.

وقال عبدالحق مخاطبا الفقيه وولده: وذكر مخالفنا أن أبا جعفر السمناني.. إلخ.

قال أبو عبدالرحمن: المخالف هنا هو أبو الوليد الباجي لأنه هو الذي استأنس بما نقله عن السمناني وأبي ذر الهروي.

إن أبا محمد الصقلي لا يلتقي مع الباجي في دعواه، ولا يلتقي مع الفقيهين اللذين ردا عليه في كثير من استدلالها. ومع هذا فهو لا يرى جواز التشنيع على الباجي، لأن خلافه في هذه المسألة ليس خطيرا يوجب التضليل. ويبدو لي أن الفقيه وولده اللذين ردا على الباجي من عامة الفقهاء المغمورين وليسا من المشهورين بحمل العلم والفقه فيه.

ظهر لي هذا من آخر الرسالة حيث أظهر عبدالحق تحقير نفسه في حين أن حاجة الناس ماسة إليه وإلى الفقيه وولده فيجب أن نعرف أقدارنا ولا نبسط ألسنتنا، ويفهم من هذا إجلال عبدالحق للمردود عليه أبي الوليد الباجي.

ثم نص في رسالته على أنه يقصد التحذير لمن يتكلم في الحوادث ممن احتاج الناس إلى علمه القليل بعد ذهاب العلم.

ثم إن اعتراض الفقيه وابنه على الباجي بالتناقض في قوله: أميته معجزة ثم كانت كتابته معجزة أخرى: دليل قاطع على ضعفهما في العلم، وقد رد عبدالحق اعتراضهما، ولعلهما أبو محمد بن مفوز وابنه.

وعبدالحق يشكك في نسبة القول بالكتابة إلى السمناني ويرى أن ذلك من باب الحكايات مما يدل على أن السمناني لم يصرح بهذا المذهب في كتبه.

وصلى الله على محمد.

جَوَابُ الفَقِيه : أَبِي مُحَمَّد عَبْد الحَق ابن هَارُون الصّقلي - ٤٦٦ هـ .



صلى الله على محمد رسوله الكريم.

جواب الفقيه الجليل أبي محمد عبدالحق بن هارون السهمي:

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين [١٢١/ ب].

أما بعد ـ أدام الله سلامة الفقيه وكرامته وتوفيقه وسعادته ـ: فقد وصل إلي كتابك وكتاب ولدك وفقه الله، ووصلت الكراريس التي تضمنت المسألة المتنازع فيها وما أورده مخالفك فيها وما ناقضته وأوردته عليه.

ورغبت إلي ـ حرسك الله ـ أن أذكر ما عندي من ذلك، فراعيت رغبتك وحسبت إن توقفت عن ذلك أن تظن أني لم أرع حق سؤالك وأني تهاونت بخطابك.

وحسبت مع ذلك أن تتوجه[1] على ما طلبته مني فتأملت في الكراريس وأجبت بما[2] يصل إليك إن شاء الله على الاختصار دون التطويل والاستكثار فقد ذكرت ما صدف فيه مخالفك عن وجه الصواب وبينت ما هو معيب فيه.

وكذلك استعملت في كلامك عليه ما كان عندي فيه من درك عليك ذكرته وما كان صوابا صوبته إذ هذا الذي يوجبه الدين وهو طريق الإنصاف والعدل بينك وبين مخالفك.

وأضربت عن كثير مما جرى لكما مما ليس الحاجة بنا إلى الكلام عليه وما قد لا يتعلق بما هو من المسألة.

ووجدت الذي من الحاجة بنا إلى الكلام عليه يدور فيه على وجهين:

أحدهما: هل صح من طريق الأثر أن النبي ﷺ كتب بيده وخط بقلمه بعد ثبات النبوة وقيام الدليل عليها وجاء ذلك عن أحد من العلماء الموثوق بهم أو ادعى ذلك أحد ممن أدركناه وجعل خطه بيده بعد النبوة معجزة له عليه السلام كما كان قبل النبوة من دلائل نبوته كونه لا يقرأ كتابا ولا خطه بيمينه.

(١) لعل معنى ذلك أنه احتمل أن يقدم ذلك السائل عليه في بلده.
(٢) في الأصل: ما.

والوجه الثاني: هل جواز ذلك عليه ﷺ يقدح في نبوته ويوجب اللبس فيها أم لا يوجب ذلك؟

وأنا أتكلم على الأمرين وأذكر ما عندي في الوجهين وأدل على الصحيح في ذلك إن شاء الله وبالله التوفيق.

أما الجواب عن الوجه الأول: فهو أنا لا نعلم خبرا مفسرا أن النبي ﷺ خط بيده بعد النبوة وقبل وفاته لا في صحيح الأخبار ولا في سقيمها.

ولا أعلم أحدا ممن أدركنا وممن مضى من العلماء ذكر ذلك وجعله من معجزاته وقد ذكر المتكلمون وغيرهم من أهل العلم معجزات النبي ﷺ فما علمت ولا سمعت أن أحدا جعل منها أنه خط بيمينه [١٢٢/ أ] وكتب قبل موته وهذا مستقر العادة لا يصح أن يترك ولا يذكر ويدور على حسب ما ذكرت معجزاته ﷺ لأن سبيلها عند الناس على باب واحد في إشاعة أمرها ونقلها.

بل إنه مروي في بعض التفاسير ـ وأراه في كتاب تفسير القرآن للنقاش [٣]: أن الشعبي قال: (ما مات النبي ﷺ حتى كتب) ولم يقل

(٣) هذا يؤيد أن رد عبدالحق على ما نقل عن الباجي بدانية وعما كاتب به الفقهاء =

إن ذلك من معجزاته الدالة على نبوته.

وهذا لا يصح عن الشعبي والله أعلم ولو صح لم يعرج عليه.

والدليل على بطلان هذا أن معجزات النبي ﷺ منقولة من طريقين:

أحدهما: الخبر المتواتر المقطوع به المعلوم ضرورة.

والضرب الثاني: جاء من طريق الآحاد ولكن قام الدليل على صحته كمثل النقل أنه عليه السلام نبع الماء من بين أصابعه في الغزاة الفلانية بحضرة الجمع العظيم، وأشبع الجمع الكثير من الطعام القليل، وحن إليه الجذع، ونحو ذلك مما نقله الآحاد وادعوا أن ذلك بحضرة الجم الغفير الذين لا يصح منهم التواطؤ على إقرار ما لا أصل له ولا ترك نفي الكذب الذي ادعي عليهم.

فهذه الأدلة هي التي دلت على قبول[4] خبر الواحد في المعجزات التي ذكرنا فصح الأثر فيها بهذه الطريقة، وهذا غير موجود في كون النبي ﷺ خط بالقلم وكتب بعد نبوته وقبل وفاته

= قبل أن يؤلف رسالته تحقيق المذهب، لأن الباجي نص في التحقيق على هذا النص من تفسير النقاش.

(٤) في الأصل: دخلت على قول.

إذ لم يرد بهذا أخبار تواتر ولا أخبار آحاد مما قام الدليل على قبولها بالوجه الذي ذكرنا.

وهذا الذي يعتمد عليه في إثبات المعجزات هو الذي يوجب طرح التعلق بظاهر الخبر الذي في البخاري وهو الخبر الذي ذكر فيه أن النبي ﷺ لما محا اسمه من الكتاب كتب.

وإنما يعني الراوي أنه أمر أن يكتب، لأنه لم يقل في الحديث أنه كتب بيده وهو كما ذكرت أنت أنه مستعمل في اللسان العربي يقولون ضرب الأمير اللص وما ضربه بيده وجاء في الحديث: (رجم النبي ﷺ ماعزاً) وما رجمه بيده وإنما أمر بذلك، وهو كثير شهرته تغني عن الإحاطة به[5] ويوضح هذا التأويل ويؤيد ما ذكرناه من أن طريق إثبات المعجزات بأحد[6] الوجهين اللذين

---

(٥) في الأصل: فيه.

(٦) في الأصل: أحد بدون الباء.

قال أبو عبدالرحمن: خبر أنه ﷺ (كتب) ثابت بخبر الواحد الصحيح عن البراء بن عازب رضي الله عنه المشرق إسناده الذي لا امتراء في ثبوته، ولكن قام بالبرهان الصحيح أيضا أن الرسول ﷺ أمر عليا بالكتابة وصح في كلام العرب أن القول عن الرئيس فعل كذا بمعنى أمر بفعله ففسرنا خبر البراء بخبر غيره.

والأصح من كل هذا أن في حديث البراء اختصارا بدليل التفصيل في خبر غيره.

قدمنا وذلك غير موجود في هذا الأثر ولا في غيره.

وقد تكلمت أنت على الأثر بما فيه كفاية لمن عقل ذلك.

والاعتماد على ما ذكرته من الوجهين اللذين بهما تعلم المعجزات.

وأما ما ذكرته أنت أن ظاهر التلاوة حجة في هذا من قوله [١٢٢/ ب] عز وجل: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾ فليس في هذا قطع لمخالفك، لأنه يقول هذا إنما هو قبل النبوة وكلامنا بعد النبوة(٧) وقيام الدليل عليها.

وهذا لا نص عليه في سائر ما جعلته حجة عليه ولا يتعلق بطريق المعجزات.

وإن ما ذكره خارجا(٨) عن ذلك أقوى من هذا كله.

وقد أقر مخالفك أن الناس في ذلك على قولين: فقائل يقول إنه كتب بيده، فإذا كان الأمر لم يتفق عليه عنده فقد صار هذا ليس من المعجزات المتفق عليها بلا خلاف بين المسلمين فيها فقد وقع

---

(٧) وجهة نظر الباجي الأخذ بدليل الخطاب في (قبله) وهو مفهوم المخالفة، وقد مضى مناقشتي لاستدلاله. وقد بينت هناك أن الأمية صفة ملازمة قبل النبوة وبعدها لبراهين غير هذه الآية.

(٨) في الأصل: خارج.

العلم بصحة ذلك على لسان نفسه وأخرجها عن حكم المعجزات التي لم تعلم بالطريقين اللذين قدمنا (٩).

وأخبار الآحاد وأقوال الناس ليس مما يعمل عليه في إثبات المعجزات عند أحد من المسلمين إلا على الوجه الذي وصفناه وأنى (١٠) هذا فيما خالف فيه المخالف؟ هذا لا نجده أبدا.

وذكر مخالفنا أن أبا جعفر السمناني (١١) كان يقول بشيء من هذا ويستحسنه وهذا لو صح من أبي جعفر لكان هدما لمذهبه ومذهب شيخه أبي بكر بن الطيب الأشعري رضي الله عنه فلا يترك المعلوم مما أصلوه في المعجزات بالحكايات (١٢).

وأما أبو ذر رحمه الله فلو صح عنه ما ادعى عليه من أنه استحسن ذلك فليس هو رحمه الله ممن يعتمد عليه في هذا المعنى إذ ليس هذا طريقه وهو شيخنا رحمه الله وقد عاشرناه وسمعنا عليه وعلمنا طريقه في صفة النقل وحفظ الحديث ومعرفة الرجال وليس هو ممن يعتمد عليه في هذه المسألة فلكل إنسان في العلم

---

(٩) ليس من شرط صحة آية النبوة أن يتفق عليها، بل تكون آية إذا صحت الدلالة منها بطريق استنباط صحيح، لأنه ليس كل مجتهد موفقا للإصابة.

(١٠) في الأصل: وأتى، ومذهبه هنا عن خبر الآحاد ضعيف في النظر والأصول.

(١١) في الأصل: السماني.

(١٢) في الأصل: الحكايات بدون باء.

طريق واحد يعول عليه فيه دون غيره مما لا بصر له به.

وجرى لك ولولدك حرسه الله في كتابه إلي احتجاج فيه درك أردت بيانه لكما، وهو قولكما إن المعجزة إذا كانت كونه أميا فكيف يصح أن تكون له معجزة أنه كان كاتبا وهذا يتناقض ويتضاد وهو شخص واحد (١٣).

وهذا أصلحك الله كلام غير صحيح لأن الضدين إنما يتنافيان على المحل الواحد في الوقت الواحد.

وأما في الوقتين فلا يقال إن ذلك متضاد ألا ترى أن المحل قد توجد فيه الحركة ثم يوجد فيه السكون أو السواد في وقت والبياض في وقت آخر فلا يتضادان ولا يصح وجودهما في محل واحد في وقت واحد؟

فقد وضعتما استعمال الضدين في غير موضعه وهذا ما لا يحتاج إليه في المسألة التي وقع التنازع فيها.

وأما الكلام في الوجه الثاني أنه [١٢٣ / أ] لو صح ذلك هل هو مفسد لنبوته عليه السلام وقد طعن عليه فالكلام على هذا الذي لم يصح مستغنى عنه لا حاجة بنا إليه إذ لم يصح ذلك

---

(١٣) مذهب الباجي أن أمية الرسول ﷺ معجزة، ثم كانت كتابته معجزة أخرى.

بضرورة ولا دليل فيما ليس هو بمعلوم بالضرورة.

وما لم يقم[14] دليل عليه مستغنى عنه لكننا[15] إذا تطوعنا بالكلام عليه كان الجواب فيه غير ما وقع لك، وهو أن ذلك لو صح لم يقدح في النبوة ولم يوجب لبساً.

وأما ما زعمت من أنه يدخل الشبهة فيه بأن يقال لعله يعلم الخط سراً ثم أظهره فليس هذا بشيء لأن الكلام في ذلك إنما يقرر إذا ثبت أنه عليه السلام قد علم منشؤه ومعاشرة من عاشره وأنه ممن لا يتأتى منه على حال في العادة ثم وجد منه بعد ذلك[16].

فإذا كان الأمر على هذا فلا لبس يدخل في ذلك بل يكون معجزة أيضاً له لكن هذا غير محتاج إليه إذ لم يثبت ذلك بضرورة ولا دليل ولا حاجة بنا إلى الكلام عليه وفي هذا القدر الذي ذكرته كفاية لمن تأمله إن شاء الله.

[و] عظيم عندي ما جرى من الإطلاق في مثل هذا من التضليل والتبديع وأنتم أهل مذهب واحد والمسألة لا يبلغ الأمر فيها إلى هذا وإنما عرضت الشبهة للمخالف.

---

(١٤) في الأصل: ما قام.

(١٥) في الأصل: لكنها.

(١٦) أي علم أن كتابته منحة إلاهية وليست اكتساباً بمعتاد أسباب البشر.

وردك على قوم زعم أنهم قالوا بمثل ذلك فيها لو ثبت ذلك لم يقدح في النبوة فكيف يستجاز الإطلاق بالتضليل والإلحاد في مثل هذا ؟.

وإنما يطلق الإلحاد والضلال على من زعم أن النبي ﷺ لم يزل قبل النبوة كاتباً بخط يمينه (١٧).

فمن زعم هذا فهو كافر لأنه رد القرآن وكذبه ورد المعلوم من النبي ﷺ عند قريش ومن هو معه قاطن في بلد واحد.

وقد مست الحاجة إلينا وإليكم لذهاب الناس فينبغي لنا أن نعرف أقدارنا ولا نبسط ألسنتنا فيما قد يقع الإثم فيه (١٨) مما قد لا نقول به في هذا الباب.

وأنا حرسك الله لائم نفسي بما يقول القائل:

وإن بقوم سودوك لفاقة إلى سيد لو يظفرون بسيد

ولقد كان الشيخ أبو الحسن القابسي شيخ شيوخنا رحمه الله ربما تمثل بقول القائل:

---

(١٧) استفاد الباجي هذا الحكم في رسالته من تقرير عبدالحق.

(١٨) في الأصل: وأما.

ذهب الكرام فسدت غير مسود ومن الشقاء تفردي بالسؤدد [١٩]

[١٢٣ / ب] وكان غيره من الشيوخ يتمثل بقول القائل:

لعمر أبيك ما نسب المعلى إلى كرم وفي الدنيا كريم
ولكن البلاد إذا اقشعرت وأيبس نبتها رعي الهشيم [٢٠]

ولقد رأيت شيئاً كتبه بعض شيوخنا من القرويين [٢١] بعد جوابه في مسائل [سئل] [٢٢] عنها فقال: ولقد ضاع قوم كنت أنا المقصود بمسائلهم. كل ذلك تقليل لنفسه وعلمه.

وهؤلاء وإن كانوا يقولون هذا على باب التواضع ولأنهم يعلمون أنه يسير في جنب من تقدمهم من العلماء فنحن يجب أن نقول هذا على الحقيقة لذهاب العلم وانقراض الناس في أقطار الأرض فإنا لله وإنا إليه راجعون. على ما آلت إليه الأمور فقد صار العلم اليوم بالدعوى وبمن يجمع حوله قوماً يعظمونه ويمدحونه من الجهلة فيدخل بذلك عند العامة من جملة أهل العلم وإن كان ليس منهم.

---

(١٩) هذا البيت والذي قبله لشاعر من خثعم والقابسي علي بن محمد توفي سنة ٤٠٣ هـ. وهو من رواة صحيح البخاري المعتمدة روايتهم عند المغاربة.

(٢٠) البيتان لأبي علي البصير.

(٢١) القرويون أهل القيروان وانظر مجلة (المجلة العربية) عدد ٥٣ ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٢٢) مابين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

وهذا كله من أشراط الساعة والله يعلم المفسد من المصلح نسأل الله تعالى العصمة[٢٣] من الزلل والتوفيق في القول والعمل.

وإنما ذكرت هذا تنبيهاً على ذهاب العلم وأن يكون فيه تحذير[٢٤] من يتكلم الكلام في الحوادث ممن احتاج الناس إليه لذهاب العلماء نسأل الله تعالى التوفيق لمحابه وما يقرب منه ويزلف عنده بمنه وفضله وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً.

تمت الأجوبة[٢٥] على بركة الله وحسن عونه وصلى الله على محمد نبيه وعبده وسلم تسليماً.

---

(٢٣) في الأصل: القصد.

(٢٤) في الأصل: حذر.

(٢٥) كان جواب عبدالحق في الأصل آخر الأجوبة.

جَوَابُ الحَسَن بْن عَلِي التَمِيْمِي المَصْرِيُ



مُقَدِّمَة المحَقِّق

المؤلف من عوام الأشاعرة، ورسالته تزكية للباجي، أما مذهب الباجي في المسألة فلم يلجه من صميمه وبوادر كلامه تدل على أنه لا يحسن البت فيما استفتي فيه، وهذا يدل على أن الباجي اختار مكاتبة تلاميذه وأصدقائه من عوام الطلبة من الأشاعرة.

ولم أجد في كتب التراجم ترجمة تنطبق على المذكور.

المحقق

جَوَابُ الحَسَن بْن عَلي التَمِيْمِي المَصْرِيّ



صلى الله على محمد رسوله ونبيه وآله.

قال الحسن بن علي التميمي المصري رضي الله عنه:

الحمد لله الذي أنار شبهات[1] الحق وأطفأ شبهات الباطل واختصنا بالنبي المرسل بالدليل والهادي إلى السبيل صلى الله عليه وعلى جميع إخوانه من المرسلين وسلم تسليماً.

وقفت على ما كتب به الفقيه القاضي الأجل شيخنا وكبيرنا وإمامنا الذي نفزع إليه في المشكلات ونعتمد عليه فيما أهمنا من أمور معرفة توحيد خالقنا وصفاته التي بان بها عن جميع المخلوقات[2] أدام الله للمسلمين توفيقه وتسديده وما من عليهم

(١) ما في الحق من غموض واحتيار لا يسمى شبهة ولو قال:
أزال عن الحق الشبهات لكان أسلم.

(٢) هذه صفة رسول الله ﷺ وما جاء به من الوحي لا صفة الباجي.

منه من البصيرة والهداية من خطأ المخطئين وعمى العامين.

فكل ما جاوب به مما يتعلق بالكلام في المعجزات صحيح بين ظاهر لمن أنصف من نفسه وراجع بصيرته فهو الحق الذي لا يرد والجلي الذي لاعنه يصد.

وقد أجمع علماؤنا الذين بهم نقتدي أن من أثبت فضيلة لصحابي[٣] أو تابعي وأقام عليها دليلا كان واجباً علينا امتثال ما أثبته فكيف وقد صح الحديث الذي ذكره الفقيه القاضي أدام الله تأييده وعونه ونصره في معجزة الرسول ﷺ. رواه الشعبي وأخرجه ابن أبي شيبة في بعض مصنفاته[٤].

والذي يدل على صحة ما اختاره في إثبات المعجزة وأنه رضي الله عنه لادرك عليه فيما أثبته: أنه قسم المعجزات بشرائطها وفصلها بدلائلها وذكر ما يعرف منها ضرورة وما يعرف بالدليل مما لا مجال[٥] [١١٥ / أ] فيه لعالم أرشده الله ووفقه.

---

(٣) في الأصل: لصاحبي.

قال أبو عبدالرحمن: كل ما قام دليله فهو صحيح بلا استثناء..

(٤) ذاك حديث عون وابن الحنظلية وقد مرا، وعمدة الباجي إحدى روايات حديث البراء، إلا أن هذا المؤلف لم يهضم الموضوع.

(٥) في الأصل: لا محال.

وذلك أنه ـ أعني الفقيه القاضي مكن الله وطأته وثبت بنور الهدى حجته ـ لما رأى الحديث الذي في أمر القضية في غزاة الحديبية واختلاف ألفاظ الحديث من قوله صلوات الله عليه لعلي رضوان الله عليه: أرني مكانه فمحاه فكتب محمد بن عبدالله فهذا مما يدل لظاهره على أنه عليه السلام هو الكاتب، ولا معنى للعدول عن هذا الظاهر ولا سيما والفقهاء إذا رووا حديثين لا يكون أحدهما [٦] ناسخاً للآخر وفي أحدهما إثبات وفي الآخر نفي حملوا ما فيه الإثبات واطرحوا ما فيه نفي وإن تساوى [٧] الحديثان حمل كل واحد منهما على فائدة مجردة وإن تعارضا سقطا جميعاً وسلم لنا ما فيه الفضيلة [٨].

والذي يدل على أنه عليه السلام كتب قبل موته قوله تعالى ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾ الذي يدل عليه ظاهر الآية من دليل الخطاب وإن كان القاضي الجليل أبو بكر بن الطيب إمام الأمة [٩] رضي الله عنه ذهب إلى ترك القول بدليل الخطاب وصيغة العموم وقد قال بهما

---

(٦) في الأصل: احداهما.

(٧) في الأصل: تساوت.

(٨) وإذن يجب ضم الأحاديث الأخرى إلى حديث البراء رضي الله عنه لنعلم أن حديث البراء مختصر، ودعوى الفضيلة هنا دعوى باطلة، بل هي دعوى شبهة.

(٩) إمام الأمة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أئمة الأمصار من مالك إلى أبي عبيد القاسم بن سلام رضي الله عنهم ومكانه من اللغة ومعرفة اللسان وتوجيه الحديث المكان الذي لا يخفى على ذي بصيرة في دينه.

ومن راجع الحق واعترف بالصواب ممن جاء من الفجاج[١٠] فالآية أنه كتب بعد بعثته لقوله تعالى ﴿من قبله من كتاب﴾ لأن ما أراد الله تعالى من إثبات فضيلته وإبانته عمن بعث إليه في زمنه من نفي الكتابة عنه أنه عليه السلام ما تعلم من أحد ولا قرأ ولا كتب ولا خالط من يعرف بالكتابة حتى يتعلم منه وإذا جاز أن يكون عليه السلام تلا بعد أن لم يقرأ ويكون ذلك معجزة له جاز أن يكتب بعد أن لم يكن يكتب وتكون الكتابة له معجزة[١١].

وهذا كله إرادة منه جل جلاله في إثبات الحجة على قريش من أن من أتى بها الجليل العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه من غير كتابة ولا دراسة يجب أن يكون خارقاً للعادات وارداً من عند مبدع السموات.

وقد قال في بعض جوابه [١١٦ / أ] رضي الله عنه: إن صح الحديث فهو حجة.

---

(١٠) في الأصل: واعترف باالسواب فجا من الفجاج.

(١١) ادعاء الجواز غير إثبات الوقوع.

فلا معنى لمن قابل قوله بالرد والتشنيع القبيح الذي لا يليق مثله بذوي البصائر فضلاً عن تصدرٍ لتدريس الحديث ومعرفة معانيه في جميع الأمصار.

فلو نهضوا نحو الفقيه القاضي ليعلموا منه أوائل المفترضات ومعرفة خالقهم وما خصنا به جميع أهل السنة والإثبات لكان بهم أحرى وما ندبوا إليه أولى (١٢).

ولكن سبق المثل: من جهل شيئاً عاداه، وحبك للشيء يعمي ويصم (١٣).

هذا ما حضرني من الجواب فيما أورده الفقيه القاضي أيده الله وإن كنا لا نبلغ سبقه وشأوه فنحن وهو في هذا العلم وغيره من جميع العلوم كما قال الأول:

وابن اللبون إذا مالـز في قـرن لم يستطع صولة البزل القناعيس (١٤)

أسأل الله تعالى أن يمن علينا بالهداية والإنابة إلى قول الحق والعمل به.

---

(١٢) وبه أحرى أن لا يصرف علمه في هذا الفضول.

(١٣) هذا ينطبق على من ادعى العصمة في قول بشر بعينه غير رسول الله ﷺ كالباجي عند عوام الأشاعرة.

(١٤) إذن السكوت عن الفتوى أولى. والبيت لجرير.

وصلى الله على محمد وأهله وهو حسبي ونعم الوكيل.

تم كلام الحسـن بـن علي التميمـي المصري رضي الله عنـه [١١٦ / ب]



جَوَابُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الكِنَانِي



مُقَدِّمَة المحَقِّق

لم أجد ترجمة لصاحب هذا الجواب، ولم أتعب في البحث عن ترجمته ويظهر من آخر الرسالة أنه من أهل صقلية.

وجوابه يدل على أنه عالم جليل ذو اطلاع على النوادر وذو سعة في الاطلاع وذو نظر وتمييز للمسائل إلا أن تقيده بما ناقشناه فيما سبق من أصول الأشاعرة في المعجزة وخبر الواحد وغفلته عن الأحاديث الأخرى في قضية المقاضاة كل ذلك جعله يزكي الباجي في مذهبه الذي تورط فيه والله المستعان.

المحقق

جَوَابُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الكِنَانِي



وصلى الله على محمد وعلى آله.

الحمد لله رب العالمين وإياه نستهدي وبه نستعين وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قد تأملت وفقكم الله وأرشدكم وصانكم وسددكم ما أورده الشيخ الفقيه أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي رضي الله عنه في الكلام على المسألة المتنازع فيها وما حكاه عن القاضي أبي جعفر السمناني وعن الشيخ أبي ذر عبد بن أحمد الهروي وغيرهما: أن ما روي في الصحيح من مقاضاة النبي ﷺ عام الحديبية وما أباه عليه المشركون من أن يذكر اسمه معرفاً بالرسالة في القضية وأنه حينئذ أمر علياً بمحوه فأباه فعمد ﷺ حين ذلك فمحاه بيده وكتب اسمه واسم أبيه: أن ذلك أحد معجزاته.

وما ابتدأ به الشيخ أبو الوليد وفقه الله من الكلام على أحكام المعجز وبيان صفاته وما يتعلق ببابه فرأيته وفقه الله قد سلك في

ذلك مسلك مثله ممن أنفق أيام عمره في الرحلة والدراسة ولقاء الأئمة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

اعلموا وفقكم الله أن ما ابتدأ به الشيخ كلامه وختم به كتابه قد ذكر جله، القاضي أبو بكر بن الطيب الأشعري رضي الله عنه في الكلام في إثبات النبوات في كتاب هداية المسترشد والمقنع [١١٨ / أ] في أصول الدين[١] من تصنيفه فيما أملاه من الفرق بين المعجزة والكرامة والنبوة والشعوذة فمن التمسه هناك وجده ومن أعوزه النظر فيهما التمس ذلك في كتب من تقدمه أو عارضه من متكلمي أهل السنة الذابين عن الدين والقامعين لشبهة الزائغين.

يجد كثيراً من فصوله متفرقاً في كلامهم.

ورأيت ما أتى به مقنعاً: أعني عن الزيادة فيه، ويكتفي به عن الإطالة والإسهاب والله الموفق للصواب.

وأما ما أورده من متن الحديث واختلاف الرواية فيه وتنازع الناس في تأويله وتعلق كل فريق منهم بصيغة لفظه فلقد أجاد فيما أبدى وأعاد وما ذلك من مثله مستغرب.

---

(١) اسم الكتاب (هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين) منه قطعة بمكتبة الأزهر وانظر عنه مقدمة شيخنا السيد أحمد صقر لإعجاز القرآن ص ٣٨ - ٣٩.

والذي أقول وبالله التوفيق:

أن هذا الحديث قد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما إلا أن فيما خرجه البخاري في الإصلاح بين الناس: فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله وظاهره أنه كتب.

وفيما خرجه البخاري في عمرة القضاء: فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن أن يكتب فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبدالله.

فقوله: (وليس يحسن أن يكتب) فيه دلالة أنه أجرى الله يده من غير تعليم ولا علم لما كتبه.

وفيما خرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه في حديث الصلح من طريق البراء فذكر[٢] القضية وقال: فأمر علياً أن يمحوها فقال علي: والله لا امحوها فقال له عليه السلام: أرني مكانها فمحاها وكتب (ابن عبدالله) فهذا لفظ فيه إشكال ومحتمل التنزيل لقوله (أرني مكانها) ولو علم ﷺ ذلك لم يسأل أن يريه إياها الا أن قوله (وكتب) ظاهره أنه كتب صلى الله عليه وسلم بيده.

---

(٢) في الأصل: قد ذكر.

وهذا الحديث وإن ورد من طريق صحاح فإنه من أخبار الآحاد التي لا توجب العلم المقطوع به.

وكونه ﷺ لم يكن ممن يخط كتاباً بيمينه ولا يتلوه قبل بعثه معلوم صحته من دين الأمة باضطرار لنطق الكتاب وورود الآثار بصحته وحصول الإجماع عليه وذلك قبل نبوته.

وبعد رسالته بقي[٣] التنازع على ذلك مستمراً إلى حين وفاته [وبقي الإجماع][٤] مقصوراً على زمان مخصوص وهو ما قبل بعثته إلى حين تقررت رسالته.

ولا خلاف أن ذلك من أحد فضائله الشاهدة لصحة نبوته لأن ظهور القرآن على بلاغته ونظمه وما تضمن من [١١٨ / ب] أخبار الأولين وقصصه ممن لم يخط كتاباً ولم يتله قبل بعثته ولا عرف بصحبة أهل السير ولا شافه الأحبار وأهل العلم فالخبر آية شاهدة ودلالة قاهرة وقد أخبر تعالى بذلك فقال:

﴿فأتوا بسورة من مثله﴾.

(٣) في الأصل: وبقي.

(٤) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

فقيل: أي [٥] من مثل هذا الأمي الذي لا يقرأ ولا يكتب [٦].

وقيل: أي من مثل القرآن في نظمه وبلاغته.

وإذا كانت [٧] من فضائله الشاهدة لصحة نبوته مع مقارنة غيرها لها لأن الأمية فقط ليست بمعجزة فكيف يصح ارتفاع هـذه الفضيلة الشاهدة لصحة النبوة بخبر آحاد ولا يوجب المقطوع بعينه مع التنازع في متنه وتأويله؟ إلا أني أقول كما قال الشيخ حفظه الله:

(إن صح هذا الخبر) لأنه أخبار آحاد ووروده لا يقطع به وهذا لا يأباه من تأمله.

---

(٥) في الأصل: أمن.

(٦) قال أبو عبدالرحمن: نص الآية الكريمة: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله﴾ سورة البقرة / ٢٣.
فضمير مثله يعود إلى القرآن المنزل على الرسول وليس عائداً على الرسول لأن الكلام عن الارتياب في المنزل.
ويشهد لهذا المعنى النصوص الأخرى.
قال تعالى: ﴿أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات﴾ سورة هود / ١٣.
وقال تعالى: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله﴾ سورة الإسراء / ٨٨.
وقال تعالى: ﴿فليأتوا بحديث مثله﴾ سورة الطور / ٣٣.
فكل هذا السياق يدل على أن الضمير عائد إلى القرآن.

(٧) في الأصل: كان.

فإن قيل: فما معناه عندك حينئذ؟

قلت: إذا صح الحديث بأن رسول الله ﷺ قد قاله[8] وذلك لا يعلم الآن صحته إلا الله تعالى وحده لم يعد ينقض ما أصلناه وكان محمولا عنده على أحد ثلاثة أوجه:

منها أن يكون ﷺ قد جرت يده بكتب هذه الأحرف من غير علم ولا تعلم فيكون ذلك علماً من أعلامه كما ذهب إليه غير واحد.

أو يكون قد تقدمت معرفته لتلك[9] الأحرف بتكرر الكتب لها بحضرته فيجوز حينئذ أن يكتبها بيده.

ومن كتب الكلمة والكلمتين من الأميين محتذياً لمثال ما رآه لم يكن كاتباً.

كما أنه قد يقع في الكلام ما هو موزون ولا يكون المتكلم به شاعراً وذلك في القرآن كثير وفي الرسائل والكلام موجود.

وهذان الوجهان لا يعودان بنقض ما أصلناه بل يكون ما وصفه الله به تعالى صفة باقية له ﷺ إلى حين وفاته.

---

(٨) الصواب أن يقول: قد فعله.

(٩) في الأصل: لذلك.

وأما الوجه الثالث وهو ما حكاه أبو بكر النقاش في تفسيره وغيره أن الشعبي قال: (ما مات رسول الله ﷺ حتى كتب).

قال[10] أبو بكر بإسناد يرفعه متصلا عن ربيعة بن يزيد عن ابن عبدالله السلولي عن سهل بن الحنظلية[11] قال قدم على رسول الله ﷺ عيينة بن حصن والأقرع بن حابس فسألاه فأمر لهما بما سألاه وأمر معاوية أن يكتب لهما بما سألاه.

قال: فأما الأقرع بن حابس فلف كتابه في عمامته وانطلق.

وأما عيينة بن حصن فأتى إلى النبي ﷺ فقال:

يا محمد إني حامل إلى [١١٩/أ] قومي كتاباً لا أدري ما فيه كصحيفة المتلمس.

قال: فأخذه النبي ﷺ فنظر إليه فقال: كتب بالذي أمرت.

قال: ابن مهاجر قال ابن حكيم فترى أن النبي ﷺ كتب بعدما أنزل عليه القرآن.

فهذا وإن ذكر فليس بمشهور وهو قول ضعيف لا دليل من

---

(١٠) في الأصل: وقال.

(١١) في الأصل: ابن سهيل بن الحيطنة.

الكتاب يصحبه ولا خبر متواتر يؤيده.

وما قدمناه من التأويل أولى وإن صح الخبر وكان على ظاهره كما ذكره والله أعلم.

وقد رأيت في بعض التواليف في فضل الكتابة والتنبيه على علو رتبتها أن بعض المتكلمين زعم أن النبي ﷺ كان يقرأ أو يكتب ويقول الشعر؟!

واحتج بما وقع له من الكلام الموزون ورأى أن الكتابة وقول الشعر فضيلة لا يصح عنده أن يكون الرسول ﷺ عاطلا منها، وأن النافي عنه ذلك مقصر به عن رتبته وقائل فيه ما لا يسوغ له القول به؟.

وهذا الذي حسبه إن أراد به أن النبي ﷺ كان على ذلك قبل بعثته إلى حين وفاته فهذا جهل غامر من قائله بنصوص القرآن وإجماع الأمة على خلاف تلاحد من قاصده بعد وقوع العلم له به.

وإن كان أراد [أن] (١٢) ذلك كان بعد تقرر رسالته وثبوت نبوته بصحة أعلامه فهذا نحو ما روى عن الشعبي وغيره.

(١٢) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

والأولى ما قدمناه على أني أقول:

إن الأمية لو فهمت حين تلاوته للآيات ﷺ أن المراد بها في قوله تعالى: ﴿النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل﴾ وفي قوله ﴿النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته﴾ وقوله عز وجل ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾ فإن الأمية ها هنا مقصورة على الذي بقي على ما ولد عليه من أنه لا يقرأ ولا يكتب بيده.

ولو أجمعت الأمة [على] (١٣) أنه المراد بذلك، وأن الوصف له بذلك باق إلى حين وفاته: كان القطع على بطلان ما تقدم من الأخبار المخالفة لذلك واجبا والتدين به (١٤) لازماً.

ولما عدم ما قلنا لم يجب القطع على بطلان ذلك ولا [على] (١٥) صحته، وكان مجوزا ما ذكره، ومتى ثبت كان التأويل ما قدمناه.

وإذ (١٦) بان ما قلناه لم يسع الشيوخ ـ أرشدهم الله وسددهم ـ أن يطلقوا من القول في هذا العالم ما أطلقوه، ولا أن ينسبوه من خلاف القرآن والسنة إلى ما قد أعاذه الله منه وأبعده عنه.

---

(١٣) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.
(١٤) في الأصل: بها.
(١٥) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.
(١٦) في الأصل: وإذا.

وهذا لا يليق وروده من مثلهم في مثله ولا يحل ارتكابه [١١٩/ب] في أدنى المؤمنين منزلة فكيف بإمام منهم؟!

فليستغفروا الله تعالى مما قالوه وليراجعوا الفهم في أمره فهو الأشبه بهم وبه. أعاذنا الله من سوء التأويل وألهمنا القصد إلى سواء السبيل.

وليعلموا أيدهم الله أنه ليس من شأن العلماء التسرع إلى التضليل والتبديع ما وجدوا للقول ضرباً من التأويل.

وإنما يقع غالباً من أهل التقصير في العلم والتأويل ولا يعتمد ذلك ويقصده إلا من قصر فهمه ونقصت في العلم رتبته، وقد أعاذهم الله من ذلك، وقد علموا أن الظواهر بنفسها لا تستعمل(١٧) والتأويل مستعمل فيما احتمل.

---

(١٧) الأصل الأخذ بالظاهر، والتأويل ـ وهو صرف الكلام عن ظاهره ـ لا يجوز إلا ببرهان.

وبهذا تعلم أن استعمال التأويل فيما احتمل لا يعني أنه الأصل، ولا يجوز صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر إلا بعد صحة ذلك المعنى المحتمل في لغة العرب.

ولا يكون مجرد الاحتمال مقتضياً لصرف الكلام إليه إلا ببرهان يعين المعنى المحتمل من بين الاحتمالات الأخرى.

وقد بينت القاعدة لذلك في مقدمة كتابي عن ابن حزم الجزء الرابع.

وحسن الظن بالمؤمنين أخلاق ذوي الدين عصمنا الله وإياكم من البلوى في الدين والدنيا.

وقد حل ببلدنا من نزول العدو وخلاء الحصون لأجله ما لم يتقدم مثله فأذهل الألباب والعقول (١٨) فهذا الذي منع من الإطالة في هذه المسألة.

مع أن فيما أوردناه كفاية لمن تأمله ونصح نفسه وحسبنا الله ونعم الوكيل [١٢٠/أ]

---

(١٨) تغلب النصارى على صقلية سنة ٤٥٣ هـ.

جَوَابُ جَعْفَرِ بنِ عَبْدِ الجَبَّارِ الصِّقِلِّي



مُقَدّمَة المحَقّق

لم أجد لصاحب هذا الجواب ترجمة، وقد أشار إلى صلة بالباجي بعد عودته من العراق، ولا جديد في جوابه إلا أنه لخص ما احتج به الباجي على مذهبه تلخيصاً قاصراً، وحرص في آخر الرسالة على تزكية شخص الباجي ورفع الحرج عنه عند علماء بلده.

والله المستعان.

المحقق

جَوَابُ جَعْفَرِ بنِ عَبْدِ الجَبَّارِ الصَّقلي

تأملت ما كتب به الشيخ الفقيه الجليل أبو الوليد حفظه الله فيما جرى من الحكاية عن بعض الشيوخ في أن النبي ﷺ كتب عام الحديبية لما قاضى أهل مكة وذكر الحديث الذي رواه في كتابه الصحيح البخاري فوجدته أكرمه الله قد أجاد [١٢١/أ] فيما كتبه وتكلم بكلام المحققين من أهل النظر، وما يستبدع ذلك من مثله لما وهبه الله من الفهم وسعة العلم.

وكيف لا يكون ذلك وقد ارتحل إلى العراق وقرأ على الشيوخ الجلة من أئمة أهل السنة وما ينبغي للشيوخ أن يعنفوه[1] فيما حكاه فكيف أن يضللوه في أمر يسوغ فيه التأويل.

وظاهر الحديث الذي حكاه البخاري رضي الله عنه يدل عليه، ولا يجوز أن يصرف مقتضى ظاهر الحديث إلى التأويل الذي ظنوه

---

(١) في الأصل: يعنفوا.

من القول بأن[٢] (كتب) يدل على أنه أمر وإن أسند الفعل إليه كما يقال فعل الخليفة فيما يصدر عنه من قتل الإنسان وضربه وغير ذلك وإنما المعنى فيه أمر.

هذا مالا يجهله من له فهم، ولفظ الحديث:

فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب هذا ما قاضى عليه محمد عبدالله ... الحديث.

فهذان الظاهران[٣] من صيغة اللفظ يؤديان إلى أنه كتب، ويكون ذلك معجزة أظهرها الله على يديه كما تلا ولم يكن قبل ذلك يتلو، وكان ذلك معجزة له وليس بمثل هذا يضلل أهل العلم.

وحسبكم الاستغفار فيما جرى للكل من تضليله وإطلاق القول بأنه خالف القرآن وليس فيما حكاه ما يخالف القرآن، لأن الله جلت قدرته إنما نفى عنه التلاوة ومعرفة الخط قبل النبوة، لأن ذلك أتم في الإعجاز وأبلغ ولو وقع[٤] من جاهل أو مقصر في العلم

---

(٢) في الأصل: بأنه.

(٣) في الأصل: فهذا الظاهر.

(٤) في الأصل: وضع.

لما جاز لكم إطلاق مثل هذا القول والله يعيذكم أن يبلغ أهل الآفاق عنكم ما ينسبونكم[5] به إلى التقصير في العلم، فإن التضليل والتبديع لا يسرع إليه العالم المتسع في العلم.

وهذا إمام قد رأيناه في وروده من العراق سالم السريرة إماماً[6] في علم الأصول والفروع ولا يحل لأحد أن يطعن عليه.

نفعنا الله وإياكم بما علمنا من حكمته، وعصمنا وإياكم من الزيغ والزلل.

والله ولي التوفيق.

وصلى الله على محمد نبيه وسلم تسليما. [١٢١/ب]

---

(٥) في الأصل: ينسبوكم.
(٦) في الأصل: إمام.

جَوَابُ أبي الفَضْل جَعْفَر بْن نَصْر البغداديُ



مُقَدّمَة المحَقّق

لم أجد لصاحب هذا الجواب ترجمة، ويظهر لي أنه من أهل صقلية وأنه اطلع على أجوبة أهل صقلية كعبد الحق والتميمي وغيرهما فاقتضب من كلامهم نقلا لم يحققه ولفق بذلك جوابه.

ويظهر ذلك جلياً في نسبته مذهب الكتابة إلى الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله.

وكل بنود جوابه جل بألفاظها في الأجوبة الأخرى، وهذا متاح لمن أراد المقارنة.

والله المستعان.

المحقق

جَوَابُ أبي الفَضْل جَعْفَر بْن نَصْر البغداديْ



صلى الله على محمد رسوله الكريم.

ما ذكره القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قرأ وكتب بيده قبل أن يموت قول معروف صحيح عند علمائنا الذين بهم نقتدي.

وإن كتابته ﷺ في قضية الحديبية إذ أبى علي بن أبي طالب أن يكتب ما أمره به رسول الله ﷺ من إحدى معجزاته التي أظهرها الله على يديه كما تلا ولم يكن قبل ذلك يتلو ولا ينكر شيئاً من ذلك من له أقل فهم فكيف من تصدر لتدريس الحديث ومعرفة معانيه.

وقد صح ذلك عنه ﷺ، رواه الشعبي وأخرجه ابن أبي شيبة في كتابه، وحسبي أنه قد ذاكرني به الشيخ أبو ذر عبد بن أحمد الهروي رضي الله عنه بمكة.

ورأيته يذهب إلى أن النبي ﷺ ما مات حتى قرأ وكتب بيده صلى الله عليه وسلم.

وقد روى مثل هذا محمد بن خلف [وكيع] [1] قال نا عباس ابن محمد قال نا أبو النصر هاشم بن القاسم قال نا أبو عقيل قال نا مجالد بن سعيد [٢٠/أ] قال أخبرنا عون بن عبدالله قال: ما مات رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ فذكر هذا الحديث حينئذ للشعبي فقال صدق.

[و] قد أخبرني جل أصحابي بذلك عن القاضي أبي جعفر السمناني [2] والقاضي الجليل أبي بكر ابن الخطيب وأبي عبيد القاسم ابن سلام رضي الله عنهم ومكانهم من اللغة ومعرفة اللسان وتوجيه الأحاديث المكان الذي لا يخفى على أحد.

فكيف تنكر هذه الفضيلة لرسول الله ﷺ وقد قال الله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب﴾.. إلى آخر الآية وكما تلا

---

(١) في الأصل: محمد بن خلف بن وكيع، وقد مر هذا العزو إلى كتاب (الشريف) لوكيع في رسالة عبدالحق.

(٢) في الأصل: السماني. قال أبو عبدالرحمن: في جواب الحسن بن علي التميمي أن مذهب القاسم بن سلام القول بدليل الخطاب والعموم فلعل الأمر اشتبه على المؤلف.

ﷺ بعد أن لم يكن يتلو وكانت التلاوة معجزة كذا يصح أن يكتب بعد أن لم يكن يكتب وتكون الكتابة له في ذلك الموطن إعجازاً أو زيادة فضيلة.

وأما حجة [٣] من احتج بالآية وذلك قوله: ﴿النبي الأمي﴾ فلا حجة فيه للخصم [٤] إذ هو ﷺ منسوب بذلك إلى أمته والذي يصحح ما ذكرناه قوله تعالى ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾.

وقد يجوز أن تقع تسمية الأمية على من يقرأ ويكتب فلا معنى للحجة بها إذ ليست أميته معجزة له ولو تحدى بالأمية لقابله عشرة آلاف أو يزيدون وقال كل واحد منهم أنا أمي ونبي وأميتي دليل على ذلك فلا حجة في الأمية لأحد وإنما الحجة البينة ما أتى به من القرآن الذي فارق نظمه جميع المنظوم وغيره.

وأما كتابته ﷺ في ذلك الموطن خاصة فلا يخرجه ذلك عن حد الأمية ولا يسمى بذلك كاتبا كما جاء من قوله ووجد ما هو متزن في الكلام فقال:

هل أنــت إلا أصبع دميــت   وفي سبيــل الله مــالقيــت

---

(٣) في الأصل: حج.

(٤) في الأصل: لخصم.

فمن أتى بمثل هذا لا يسمى القائل له شاعراً فكذلك لا يكون له النبي ﷺ كاتباً بوجود كتابة له ولا يخرج عن كون الأمية بها.

فلا يحل لأحد أن يرد عليه قوله إذ كل ما أتى به صحيح بين لمن أنصف من نفسه وراجع بصيرته.

ولا يحل لأحد أن يعنفه مما أتى به إذ هو إمام جميعنا وإمام الأمة في المشرق والمغرب ولا سيما العراق وبغداد وغيرهما مفتقرة لمثل هذا العالم لمعرفته بالصحيح من الحديث والسقيم، فلو نهض كل من رد عليه في إثبات هذه المعجزة المشهورة لرسول الله ﷺ [١٢٠/ب] ليعلموا منه أوائل المفترضات لكان بهم أحرى ويزيلوا عن أنفسهم الحسد والبغي فهم يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

فهذا ما حضر من الجواب أسأل الله تعالى أن يمن علينا بالهداية وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على نبيه المختار [٢٢٢/أ].



جَوَابُ أَبِي العَبَّاسِ أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ الحَرَّانِي


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مُقَدّمَة المحقّق

صاحب هذا الجواب ورد اسمه في الأصل: أبو العباس أحمد ابن محمد الحراني. ونقل ابن عساكر جملة من جوابه وسماه أحمد بن محمد اللخمي[1].

ووجود هذا الجواب كعدمه ليس فيه سوى الإطراء للباجي دون تحقيق في القضية والله المستعان.

---

(١) تهذيب تاريخ ابن عساكر ٦/٢٤٩.

جَوابُ أبي العَبَّاس أحمد بن محمَّد الحَرّاني



صلى الله على النبي محمد رسوله الكريم.

تأملت ـ وفق الله الشيوخ للخير وأعانهم عليه ـ ما جرى للشيخ الفقيه أبي الوليد أكرمه الله من الكلام في الحديث المروي في الصحيح وفي غيره وكلامه عليه وبيان ما يجب بيانه من ذلك وتقسيمه وتوجيهه وما رواه من الزيادة التي يحتاج إليها فيه من شيوخه رحمهم الله فكل ذلك حسن صواب لا يحل لمن ينسب إلى العلم والخير أن يضلله بذلك، ولا يجوز أن يؤذي إمام من أئمة المسلمين معروف خيره وصحة مذهبه وعلمه بالفقه والكلام ولا أن يطلق عليه التضليل والتبديع، وهذا لا يخفى على أهل العلم.

وما ظننت أن أهل العلم ببلدكم رحمكم الله يركبون من هذا الرجل ما ركبوه، ولا أن يطلقوا على هذا العالم الإطلاق الذي أطلقوه.

ولو استفتوا فيمن قال في أدنى المؤمنين مثل ما قالوه هم في فقيه جليل لبالغوا وبادروا برد الجواب بعقوبة من آذى[٢] مؤمنا فكيف بإيذاء[٣] إمام من أئمة الدين؟

وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما. [١٢١/أ].

---

(٢) في الأصل: أدنى.

(٣) في الأصل: بأذا.



جَوابُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الحَسَنِ البَصْريّ



مُقَدِّمَة المحَقِّق

في مطلع الرسالة أن المؤلف عبدالله بن الحسن البصري وفي آخرها (ابن الحسين) وقال ابن عساكر: وورد أيضا جواب من عبدالله بن الحسين البصري المقيم بصقلية[1]. ولم أجد للمذكور ترجمة في كتب التراجم[2].

ويبدو من تعليقي على رسالته أنه من عوام الفقهاء وأنه ضعيف النظر في الحديث.

والله المستعان.

المحقق

---

(١) تهذيب تاريخ ابن عساكر ٦/٢٥٠.

(٢) في تهذيب ناريخ ابن عساكر ٣٦٣/٧ علم اسمه عبدالله بن الحسن بن طلحة البصري توفي سنة ٤٦٢.

جواب عبد الله بن الحسن البصري



وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما.

قال عبدالله بن الحسن البصري رضي الله عنه:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين﴾.

وقال ﷺ: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الزائغين وغلو الغالين وانتحال المبطلين.. إلخ)[٣].

وقال ﷺ: (نضر الله امرءاً سمع منا حديثا فبلغه كما سمعه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه)[٤].

---

(٣) رواه البزار، وفي إسناده عمرو بن خالد القرشي كذبه الإمامان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ونسبه إلى وضع الحديث (مجمع الزوائد ١/١٤٠).

(٤) الحديث صحيح وممن رواه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان.

وقال عليه السلام: (تركت فيكم اثنين لن تضلوا ما تمسكتم بهما [٥] كتاب الله وسنتي).

وقال: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) [٦].

وقال: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) [٧].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: (اتبعوا ولا تبتدعوا).

وذلك أنا نقول: ما سنه الرسول عليه السلام ينقسم قسمين:

تواتر [١١٦/ ب] وآحاد.

فأما التواتر الذي استوى طرفاه ـ أعني الأصل والفرع ـ فهو مقطوع به.

والآحاد ما يوجب العمل دون العلم [٨].

---

(٥) في الأصل: بها.

(٦) روي من طريق عبدالملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة بن اليمان، ولم يسمعه عبدالملك من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة. أعله أبو حاتم وقال البزار وابن حزم: لا يصح.

(٧) الحديث موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ، وإيراد المؤلف له دليل على أنه من عامة الفقهاء!

(٨) هذا مذهب باطل شاذ، والصواب أن خبر الواحد الثقة عن الواحد الثقة إلى=

وقد يجوز أن يخرق الله تعالى العادة فيخلق لنا علما ضروريا فيدلنا به على صدق خبر الواحد العدل وإن كان هذا موقوفا على زمن النبوة فجائز فينا اليوم [٩].

فجاء من جميع ما ذكرناه أن [١٠] خبر الواحد إذا صح متنه واستقامت عدالة قائله وجب العمل به.

وقسم رتبة ثالثة وهو الخبر المستفيض الذي لا يلحق بالتواتر ولا هو في حيز الآحاد غير أنه يوجب العلم من طريق المعنى.

وكانت معجزات الرسول ﷺ تنقسم قسمين:

= رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا، لأن الصدق والاتصال وكون جمهور السنة من الآحاد وكون حفظ السنة ضرورة شرعية تكفل الله بحفظها بتدبيره الكوني. كل هذه ضرورات ومرجحات توجب العلم والعمل.

والمعارف إما قطعية وإما راجحة وإما ظنية محتملة، والظني الراجح حكمه حكم القطعي لأن ترك المرجح سفه وحمق كما أن الترجيح بلا مرجح تحكم.. وخبر الواحد الذي تمت له شروط الصحة من الظن الراجح بالنسبة للأخبار العادية وهو قطعي بالنسبة للحديث عن رسول الله، لأن الله ضمن لنا حفظ الذكر، ثم وجدنا ما تكفل الله بحفظه خبر واحد في الكثير الكثير من ضرورات الدين، فعلمنا أن خبر الواحد الصحيح يقيني.

(٩) هذه وساوس وأماني لا معنى لها وتكفل الله بحفظ الشرع تم اقتضاء تدبيره الكوني أن يكون جمهرة الشرع من خبر الواحد الصحيح برهان على أن خبر الواحد يقتضي العلم والعمل.

(١٠) في الأصل: أنه.

منها ما يعلم بالضرورة قطعا كظهور القرآن وتحديه للعرب بأن يأتوا بمثله في نظمه وجزالته.

ومنها ما يعلم بالدليل كحنين الجذع ونبع الماء من بين الأصابع وجعل قليل الطعام كثيرا، وشكوى البعير وما جرى مجراه من معجزاته عليه السلام.

ومعنى قولنا مما يعلم بالدليل أن الجماعة الذين أخبروا بهذه المعجزات بالقبول(١١) وسكتوا عن الإنكار فكان سكوتهم دليلا على صدق ما أخبرهم(١٢).

وكذلك نقول في الخبر الذي روي في القصة في غزاة الحديبية وإن كانت ألفاظه مختلفة ومعانيه متفقة فقد روي من طرق كثيرة وذلك أن عليا رضوان الله عليه لما أمره الرسول ﷺ بالكتابة فكتب: هذا ما قاضى عليه رسول الله.

فقالت قريش: لو علمنا أنك رسول الله ما خالفناك، أو كلاما هذا معناه.

---

(١١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: سكتوا بدون واو لتكون خبر أن، أو أن العبارة هكذا: أن الجماعة الذين أخبروا بهذه المعجزات أخذوها بالقبول وسكتوا.

(١٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: دليلا على صدق خبرهم أو صدق ما أخبروا به

فقال لعلي امحه فقال لا أمحاه يا رسول الله[١٣].

فقال أرني مكانه فمحاه وكتب محمد بن عبدالله.

وفي بعض الأخبار أنه عليه السلام قال له ستبلى بمثلها وقد كان ذلك في الحكومة عند دومة[١٤] الجندل بعد صفين.

فإذا كانت المعجزات التي[١٥] ذكرناها وهي التي تعلم بالدليل ومعنى الدليل سكوت الأمة عن ردها وأخذها بالقبول كان هذا الخبر الذي فيه إثبات الكتابة له عليه السلام أولى أن يلحق بسائر المعجزات التي لم نعلم أحدا من الأمة رد الأخبار التي نقلت إلينا في إثبات هذه القصة[١٦].

وكان الخبر الذي في ذكر الكتابة مما ذكره أهل الصحيح من

---

(١٣) في الأصل: فقال لا أمحه.

(١٤) في الأصل: حومة الجندل، وكون الحكومة في دومة الجندل محل خلاف. وانظر عن قصة ابتلاء علي رضي الله عنه بمثلها مع معاوية الكامل لابن الأثير ٢/٢٠٤ وتارخ الخميس ٢/٢١.

(١٥) في الأصل: الذي.

(١٦) كلا ليس أولى، لأن الناس ردوا دلالة خبر البراء وردوا دلالة وثبوت غيره، وقد ألمح إلى هذا عبدالحق.
قال أبو عبدالرحمن: هذا على فرض صحة تأصيلهم فيما يشترطونه لإثبات آية النبي بخبر الواحد.

المحدثين كالشعبي [17] وابن أبي شيبة وغيرهم لاحق بما تقدم ذكرنا له [18].

وأما احتجاج من احتج بالآية وهو قوله تعالى ﴿وما كنت تتلو [من قبله][19] من كتاب ولا تخطه بيمينك..﴾ الآية فلا دليل فيه ولو كان فيه دليل لكان بغير هذا اللفظ فكان يكون ﴿وما [117/أ] كنت تتلو من كتاب و [لا] تخطه بيمينك﴾.

فلما قيده تعالى بوقت كان موقوفا على الوقت الذي قيده فيه وهو قبل البعثة وفي حالها فإذا كان الأمر على ذلك لم يسع الاحتجاج بما لا دليل فيه للخصم.

وأما قوله تعالى ﴿النبي الأمي﴾ [20] فمنسوب إلى قومه [و] [21]

---

(17) الشعبي لم يؤلف كتابا في الصحيح والمروي عن الشعبي خبر ضعيف لم يروه أهل الصحيح، وإنما روى أهل الصحيح خبر البراء بن عازب.

(18) يبدو أن هذا المؤلف أمي التقافة في الحديث إذ اعتبر خبر الشعبي عند ابن أبي شيبة حدينا وحكم بصحته مع أنه لا إسناد له من قبل الشعبي واعتر الشعبي من أهل الصحيح ولا كتاب له واعتبر ابن أبي شيبة من أهل الصحيح.

(19) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(20) هذه الآية الكريمة نص على أن الأمية صفة ذاتية له ﷺ كما بينت ذلك في مقدمة هذا الكتاب.

(21) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

الذي يدل على صحته قوله تعالى﴿بعث في الأميين رسولا منهم﴾ [٢٢].

وقد علمنا من طريق الضرورة أن في أمته عليه السلام ممن وقعت عليه هذه التسمية [٢٣] من يكتب ويقرأ فلا معنى للاحتجاج بموجبها على التفصيل إذ ليست أميته معجزة له ﷺ وإنما المعجز ما أتى به من القرآن الذي فارق نظمه سائر نظم [٢٤] كلام العرب مع كونه أميا لا يقرأ ولا يكتب ولا يصحب أحدا ممن يقرأ ويكتب ولا يداخل أحداً من أهل السير والمعرفة لكتب المتقدمين.

وهو قد نشأ بين قريش وعرفوه بذلك: أعني غير كاتب ولا قارىء [و] [٢٥] لا مداخل لمن تقدم ذكره ولا أخذ عن أحد منهم فكان ذلك معجزا.

ولو تحدى بالأمية لقابله عشرة آلاف أو يزيدون وقالوا له كل واحد منا أمي وهو نبي وأميته ليست بمعجزة وإنما المعجزة ما ذكرناه ولو سلم ذلك جدلا لم تبطل معجزته ولا أميته بظهور

---

(٢٢) كلمة منهم تشمل الأمية، لأنه ذكر الأميين ثم ذكر رسولا منهم أي في الأمية.

(٢٣) لم تقع هذه التسمية لا لغة ولا شرعا على رجل من جماعة الأميين (العرب) وهو غير أمي فزيد بن ثابت مثلا لا يسمى ولا يوصف بالأمية.

(٢٤) في الأصل: نظوم.

(٢٥) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

كتابة منه في ذلك الوقت على طريق الإعجاز بدليل قوله تعالى: ﴿وما علمناه الشعر﴾ ثم وجد من ألفاظه عليه السلام المتزن من الكلام:

هل أنت إلا (أصبع) دميت وفي سبيل الله ما لقيت

وكما هذا لا يسمى القائل له شاعرا فكذلك لا يخرج النبي ﷺ عن كونه أميا بوجود كتابة منه في القضية المذكورة[٢٦].

عاد الكلام إلى الآية والأحاديث الأول[٢٧] فإذا كان من تولى الرد على الفقيه القاضي الجليل لم يشهدوا هذه المعاني ولا تتبعوها بفحص ونظر كانوا ممن شهد بما لم يعلم.

وأما الأحاديث فكلها تشد ما ذكرناه من ترك الابتداع والاقتداء[٢٨] والتأمل في الأحاديث ونقلها على حسب ما رويت ونقلت فلو أمعنوا النظر وعلت بهم الهمم وأزالوا عن أنفسهم التعصب والحمية وراجعوا الحق الذي قاله عمر رضي الله عنه (لا يمنعنك قضاء قضيته بالأمس فراجعت فيه بصيرتك فإن الرجوع

---

(٢٦) انظر السنن الكبرى للبيهقي ٧/٤٣ - ٤٤.

(٢٧) يريد وجه الشاهد من النصوص التي ذكرها في أول جوابه.

(٢٨) في الأصل: الافتراء. وتكون العبارة سليمة لو قال: من ترك الابتداع ووجوب الاقتداء والتأمل.

إلى الحق خير من التمادي على الباطل [٢٩] فإن الحق أبلج والباطل لجلج).

والفقيه القاضي قد انتشرت [١١٧/ ب] إمامته واشتهرت عدالته، فلو سأل من حاول الرد والتضليل للفقيه القاضي كل من قدم من شرق وغرب لشهد الكل بإماماته وحفظه للحديث ومعرفته بالصحيح منه والسقيم وسائر علومه وأصول الدين وفروعه [٣٠].

فهذا ما حضرنا من الجواب نسأل الله علما نافعا وهديا متبعا، ونحن نرغب إلى جميع إخواننا من المسلمين أن يبتهلوا إلى الله تعالى بالدعاء لجزيرة صقلية حماها الله وكفاها ما نزل بها من العدو قصمه الله.

وصلى الله على محمد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

تم جواب عبدالله بن الحسين البصري.

رضي الله عنه [١١٨/ أ].

---

(٢٩) ما كان أولى الباجي رحمه الله وهذا العامي باتباع نصيحة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣٠) هو فقيه نظار مقيد بأصول مالك في الفروع وأصول الأشعري في الأصول، وهو من العلماء الأذكياء، ولكنه غير معصوم، وقد أخطأ في هذه المسألة بلا ريب، وأصر على الخطأ لأنه اجتهد في تحليل حديث البراء رضي الله عنه وأهمل الأحاديث الأخرى الدالة على اختصاره.

ثَبَتْ بأسْمَاء المصَادِر
مرتّب على حُرُوف المُعْجَم



١ - أحكام القرآن.
لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص.
ط م الأوقاف الإسلامية سنة ١٣٢٥ هـ.

٢ - أدب الإملاء والاستملاء.
لأبي سعد عبدالكريم بن محمد التميمي السمعاني.
ط م بريل بليدن سنة ١٩٥٣ م.

٣ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود).
لأبي السعود محمد بن محمد العمادي.

٤ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري.
لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني.
نشر دار إحياء التراث العربي.

٥ - الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار.
لموفق الدين عبدالله بن قدامة.
تحقيق علي نويهض.
ط دار الفكر سنة ١٣٩٢ هـ.

٦ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة
لعز الدين بن الأثير.
ط الشعب.

٧ ـ الإصابة في تمييز الصحابة.
لابن حجر العسقلاني.
ط م مصطفى محمد سنة ١٣٥٨ هـ.

٨ ـ إعجاز القرآن.
لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني.
ط دار المعارف سنة ١٩٦٣ م.

٩ ـ أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي.
لمحمد الفاضل بن عاشور.
ط م النجاح بتونس.

١٠ ـ الإكليل على مدارك التنزيل [حاشية على تفسير البيضاوي]
للنسفي.
ط الهند الأولى.

١١ ـ إكمال إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم.
لأبي عبدالله محمد بن خليفة الأبي.
دار الكتب العلمية بيروت.

١٢ ـ إمتاع الاسماع بما للرسول ﷺ من الأنباء والأموال والحفدة والمتاع.
لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي.
تحقيق محمود شاكر.

ط م لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤١م.

١٣ - إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون (السيرة الحلبية).
لعلي بن برهان الدين الحلبي.
ط م مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية بمصر.

١٤ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به.
لأبي بكر الباقلاني.
ط م السنة المحمدية - الطبعة الثانية سنة ١٣٨٣ هـ.
[مقدمة الكوثري لهذا الكتاب].

١٥ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي).
لناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر بن حمد الشيرازي البيضاوي.
ط دار العهد الجديد.
[مع ما أشير إلى طبعته في مصدر (حاشية الكازروني)].

١٦ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.
لإسماعيل باشا.
مصورة عن طبعة طهران.
الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٨ هـ.

١٧ - أيها العار إن المجد لك.
لكبير الملاحدة المغفل عبدالله القصيمي.
طبع سنة ١٩٧٢م.

١٨ ـ البحر المحيط (تفسير ابن حيان).
لأثير الدين أبي عبدالله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الظاهري.
تصوير مطابع النصر الحديثة بالرياض.

١٩ ـ برنامج الوادي آشي.
لمحمد بن جابر الوادي آشي.
نشر دار الغرب الإسلامي ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ.

٢٠ ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس.
لأحمد بن يحيى الضبي.
دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٧ م.

٢١ ـ بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذهن والهاجس.
لأبي عمر يوسف بن عبدالله (ابن عبدالبر النمري).
نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
ط دار الجيل.

٢٢ ـ بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل.
لعماد الدين يحيى بن أبي بكر العامري.
مع شرحه لجمال الدين محمد الأشخراليمني.
نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة لمحمد سلطان النمنكاني.

٢٣ ـ البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات.
لأبي بكر محمد بن الطيب ابن الباقلاني.
نشر المكتبة الشرقية ببيروت سنة ١٩٥٨ م.

٢٤ ـ البيان والتبيين.
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ.
تحقيق عبدالسلام محمد هارون.
الطبعة الثالثة ـ ط م دار التأليف سنة ١٣٨٨ هـ.

٢٥ ـ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف.
لإبراهيم بن محمد (ابن حمزة الحسيني).
ط م البهاء بحلب سنة ١٣٢٩ هـ.

٢٦ ـ تاج العروس من جواهر القاموس.
لمحمد مرتضى الزبيدي.
تصوير مكتبة الحياة ببيروت.

٢٧ ـ تاريخ آداب العرب.
لمصطفى صادق الرافعي.
نشر دار الكتاب العربي ـ الطبعة الثانية سنة ١٣٩٤ هـ.

٢٨ ـ تاريخ ابن خلدون (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر).
لعبدالرحمن بن محمد بن خلدون.
طبع سنة ١٣٩١ هـ.

٢٩ ـ تاريخ الأمم والملوك.
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري.
نشر دار القلم ببيروت.

٣٠ ـ تاريخ بغداد.
لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي.

نشر دار الكتاب العربي ببيروت.
ط اوفست كونروغرافير.

٣١ - تاريخ التراث العربي.
لفؤاد سزكين.
ط الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧ م.

٣٢ - تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس.
لحسين بن محمد الديار بكري.
مؤسسة شعبان ببيروت.

٣٣ - تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري.
لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي.
ط دار الفكر بدمشق - الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ.

٣٤ - تثبيت دلائل النبوة.
لعبد الجبار بن أحمد الهمذاني.
تحقيق الدكتور عبدالكريم عثمان.
دار العربية ببيروت.

٣٥ - تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي.
لأبي العلي محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري.
ط م المدني - الطبعة الثانية سنة ١٣٨٣ هـ.

٣٦ - تذكرة الحفاظ.
لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي.
ط حيدر آباد الدكن - تصوير دار إحياء التراث العربي.

٣٧ ـ التراتيب الإدارية (نظام الحكومة النبوة).
لعبد الحي الكتاني.
ط م الشركة العامة.

٣٨ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك.
للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي.
تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود.
نشر دار مكتبة الحياة ببيروت.

٣٩ ـ تفسير أبي حاتم.
لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي.
صورة لنسخة دار الكتب المصرية رقم ١٥ عن طريق مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز.

٤٠ ـ التفسير الحديث.
لمحمد عزة دروزة
ط م عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٨١ هـ.

٤١ ـ تفسير روح البيان.
لإسماعيل حقي البروسوي.
ط م العثمانية عام ١٣٣٠ هـ (مصورة.).

٤٢ ـ تفسير السمعاني.
لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني.
صورة من معهد المخطوطات عن طريق مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز.

٤٣ ـ تفسير القرآن العظيم.

لأبي الفداء إسماعيل بن كثير.
ط م عيسى البابي الحلبي.

٤٤ - تفسير القرآن الكريم (تفسير المنار).
لمحمد رشيد رضا.
ط دار المنار سنة ١٣٧٣ هـ - الطبعة الرابعة.

٤٥ - التفسير القرآني للقرآن.
لعبد الكريم الخطيب.
ط دار الفكر العربي م السنة المحمدية.

٤٦ - التكملة لكتاب الصلة.
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي (ابن الأبار).
ط م السعادة سنة ١٣٧٥ هـ.

٤٧ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.
لابن حجر العسقلاني.
ط شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة.

٤٨ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة.
لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكتاني.
ط م عاطف - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٨ هـ.

٤٩ - تهذيب تاريخ ابن عساكر.
لعبد القادر بن أحمد (ابن بدران).
ط م الترقي بدمشق.

٥٠ - تهذيب التهذيب.

لابن حجر العسقلاني.
ط حيدر آبار سنة ١٣٢٥ هـ - تصوير دار صادر.

٥١ - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي).
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي.
مصورة عن طبعة دار الكتب - نشر دار الكاتب العربي بالقاهرة عام ١٣٨٧ هـ.

٥٢ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير ابن جرير).
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري.
ط م مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية عام ١٣٧٣ هـ.
وط دار المعارف بمصر - تحقيق محمود شاكر.

٥٣ - جمهرة أنساب العرب.
لأبي محمد علي بن حزم.
ط دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٢ هـ.

٥٤ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.
لشيخ الإسلام ابن تيمية.
ط م المدني على نفقة آل ثاني.

٥٥ - جوامع السيرة.
لأبي محمد بن حزم الظاهري.
ط دار المعارف بمصر.

٥٦ - الجواهر في تفسير القرآن الكريم.
لطنطاوي جوهري.

ط م مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الثانية سنة ١٣٥٠ هـ.

٥٧ ـ حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي (بهامش حاشية القنوي).
لمصلح الدين مصطفى بن إبراهيم (ابن التمجيد).

٥٨ ـ حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي).
لشهاب الدين الخفاجي المصري.
ط صادر ببيروت.

٥٩ ـ حاشية القنوي على تفسير البيضاوي
لإسماعيل بن محمد بن مصطفى القنوي.
ط ١٢٨٦ هـ.

٦٠ ـ حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي.
(بهامش أنوار التنزيل للبيضاوي).
لأبي الفضل القرشي الصديقي (الكازروني).
نشر مؤسسة شعبان ببيروت.

٦١ ـ الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية.
لشكيب أرسلان.
دار مكتبة الحياة ببيروت.

٦٢ ـ الخصائص الكبرى (كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب).
لجلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي.
تحقيق الدكتور محمد خليل هراس.

ط م المدني.

٦٣ ـ الخطط المقريزية (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار).
لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي.
ط م الساحل الجنوبي ـ الشياح ـ لبنان.

٦٤ ـ دائرة المعارف الإسلامية.
لعدد من المستشرقين.
عربها محمد ثابت الفندي وزملاؤه.

٦٥ ـ الدرر في اختصار المغازي والسير.
لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري.
تحقيق الدكتور شوقي ضيف.
ط مؤسسة دار التحرير سنة ١٣٨٦ هـ.

٦٦ ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب.
لابن فرحون.
تحقيق د محمد الأحمدي ابو النور.
ط م دار النصر.

٦٧ ـ الدين والدولة في إثبات نبوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم.
لعلي بن ربن الطبري.
تحقيق عادل نويهض.
دار الآفاق الجديدة ببيروت ـ الطبعة الثانية عام ١٩٧٧ م.

٦٨ ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة.
لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالملك.

تحقيق د إحسان عباس.
نشر دار الثقافة.

٦٩ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.
لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي.
ط م المنيرية بمصر.

٧٠ - الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام.
لعبد الرحمن السهيلي.
تحقيق عبدالرحمن الوكيل.
ط دار النصر - الطبعة الأولى - سنة ١٣٨٧ هـ.

٧١ - الروض المعطار في خبر الأقطار.
لمحمد بن عبدالمنعم الحميري.
تحقيق د إحسان عباس.
ط دار القلم بلبنان.

٧٢ - زاد المسير في علم التفسير (تفسير ابن الجوزي).
لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي البغدادي (ابن الجوزي). طبعة المكتب الاسلامي بدمشق.

٧٣ - السنن الكبرى. لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي.
ط م حيدر آباد الدكن سنة ١٣٥٣ هـ. (مصورة).

٧٤ - السيرة النبوية.
لأبي الفداء إسماعيل بن كثير.
تحقيق مصطفى عبدالواحد.

ط دار المعرفة.

٧٥ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.
لمحمد بن محمد مخلوف.
نشر دار الكتاب العربي.

٧٦ - شرح الشفا.
لعلي القاري.
بهامش نسيم الرياض.

٧٧ - شرح المواهب اللدنية للقسطلاني.
لمحمد بن عبدالباقي الزرقاني.
ط م الأزهرية بمصر ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ.

٧٨ - شرح النووي لصحيح مسلم.
لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي.
ط المطبعة المصرية.

٧٩ - الشوارد.
لعبدالله بن محمد بن خميس.
ط دار اليمامة سنة ١٣٩٤ هـ.

٨٠ - صحيح البخاري.
لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري.
دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٨١ - صحيح الترمذي بشرح ابن عربي المسمى (عارضة الأحوذي).
لأبي بكر محمد بن عبدالله المالكي (ابن العربي).

٨٢ ـ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقائهم وادبائهم.
لأبي القاسم خلف بن عبدالملك (ابن بشكوال).
نشر عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٤ هـ.

٨٣ ـ طبقات الشافعية الكبرى.
لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي.
ط م عيسى البابي الحلبي ـ الطبعة الأولى منذ سنة ١٣٨٣ هـ.

٨٤ ـ طبقات المفسرين.
لشمس الدين محمد بن علي الداودي.
بتحقيق علي محمد عمر.
ط م الاستقلال الكبرى ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢ هـ.

٨٥ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري.
لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني.
نشر دار الفكر.

٨٦ ـ غاية النهاية في طبقات القراء.
لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري.
نشر ج. برجستراسر والخانجي ـ سنة ١٣٥٢ هـ.

٨٧ ـ غريب الحديث.
لعبدالله بن مسلم (ابن قتيبة).
ط م العاني ـ بغداد ١٩٧٧ م.
تحقيق د عبدالله الجبوري.

٨٨ ـ الفائق في غريب الحديث.

لجار الله محمود بن عمر الزمخشري.
ط دار إحياء الكتب العربي - الطبعة الأولى عام ١٣٦٤ هـ.

٨٩ - فتح الباري بشرح البخاري.
لشهاب الدين أبي الفضل العسقلاني (ابن حجر).
ط م مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٨ هـ.

٩٠ - فتح البيان في مقاصد القرآن (تفسير صديق حسن خان).
ط م العاصمة.

٩١ - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني.
لأحمد عبدالرحمن البنا (الساعاتي).
ط م الإخوان المسلمين - الطبعة الأولى.

٩٢ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (تفسير الشوكاني).
لمحمد بن علي الشوكاني.
ط م مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية عام ١٣٨٣ هـ.

٩٣ - الفتوحات الإلاهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية (تفسير الجمل).
لسليمان بن عمر العجلي (الجمل).
المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

٩٤ - الفصل في الملل والأهواء والنحل.
لأبي محمد علي بن حزم الظاهري.
ط م صبيح.

٩٥ ـ الفصول في اختصار سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم.
لأبي الفداء إسماعيل بن كثير.
ط كمبيوتر برس ـ بيروت نشر مؤسسة علوم القرآن ودار القلم.
تحقيق محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو.

٩٦ ـ فهرسة ابن خير.
لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي.
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٣ هـ.

٩٧ ـ فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة للكتب والوثائق.
بالمغرب [ج ١ ق ٣].
ط م. التومي ـ الرباط.

٩٨ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير.
لمحمد عبدالرؤوف المناوي.
ط دار المعرفة ـ الطبعة الثانية سنة ١٣٩١ هـ.

٩٩ ـ في ظلال القرآن (تفسير سيد قطب).
الطبعة الثالثة ـ دار إحياء التراث العربي ببيروت.

١٠٠ ـ قاموس القرآن (إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم).
للحسين بن محمد الدامغاني.
تحقيق عبدالعزيز سيد الأهل.
ط دار العلم للملايين ببيروت ـ الطبعة الأولى عام ١٩٧٠ م.

١٠١ ـ لباب التأويل في معاني التنزيل.

لعلاء الدين علي بن محمد الصوفي (الخازن).
المكتبة التجارية الكبرى.

١٠٢- اللباب في تهذيب الأنساب.
لعز الدين ابن الأثير الجزري.
ط دار صادر ببيروت.

١٠٣- الكامل في التاريخ.
لابن الأثير.
دار صادر ودار بيروت سنة ١٣٨٥ هـ.

١٠٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (تفسير الزمخشري).
لابي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري.
ط م مصطفى البابي الحلبي طبع عام ١٣٨٥ هـ.

١٠٥- الكليات.
لأبي البقاء الكفوي.
ط م وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٥ م.

١٠٦- مجلة (المجلة العربية) سعودية.

١٠٧- مجلة المسلمون [سعودية].

١٠٨- مجمع البيان في تفسير القرآن.
لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي.
نشر شركة المعارف الإسلامية.

١٠٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.

لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (بتحرير العراقي وابن حجر).
نشر دار الكتاب - الطبعة الخامسة.

١١٠- مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة.
للدكتور محمد حميد الله.
ط دار الإرشاد - الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٩ هـ.

١١١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية.
جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم.
الطبعة الأولى - ط م الرياض.

١١٢- محاسن التأويل (تفسير القاسمي).
لمحمد جمال الدين القاسمي.
ط دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٦ هـ.

١١٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.
لأبي محمد عبدالحق بن عطية الغرناطي.
تحقيق أحمد صادق الملاح.
ط م الأهرام التجارية.

١١٤- مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة.
لمحمد بن عبدالباقي الزرقاني.
تحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ.
نشر مكتب التربية العلمي لدول الخليج - الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ.

١١٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي).
لأبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي.
نشر دار الكتاب العربي ببيروت.

١١٦- المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا (تاريخ قضاة الأندلس).
لأبي الحسن بن عبدالله النباهي المالقي.
المكتب التجاري للطباعة والنشر.

١١٧- مسند أبي يعلي (المسند الكبير).
لأبي يعلي أحمد علي الموصلي.
نسخة مصورة بجامعة الرياض.

١١٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل.
نشر المكتب الإسلامي ودار صادر.

١١٩- مشارق الأنوار على صحاح الآثار.
لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي.
طبع ونشر المكتبة العتيقة ودار التراث.

١٢٠- المشتبه في الرجال - أسمائهم وأنسابهم.
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي.
ط م عيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢ م.

١٢١- معالم التنزيل (تفسير البغوي).
لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي.
بهامش (تفسير الخازن).

١٢٢- المعجم في أصحاب الصدفي.

لأبي الأبار.
ط م روخس بمجريط سنة ١٨٨٥ م.
تصوير المثنى والخانجي.

١٢٣- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية).
لعمر رضا كحالة.
ط. م الترقي بدمشق سنة ١٣٨٠ هـ.

١٢٤- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.
لعدد من المستشرقين.
ط م بريل بليدن سنة ١٩٤٣ م.

١٢٥- معجم مقاييس اللغة.
لأبي الحسين أحمد بن فارس.
ط م الحلبي ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦ هـ.
تحقيق عبدالسلام محمد هارون.

١٢٦- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.
للذهبي.
الطبعة الأولى ـ ط م دار التأليف.

١٢٧- المفردات في غريب القرآن.
لأبي القاسم الحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني).
تحقيق محمد سيد كيلاني.
ط م مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٨١ هـ.

١٢٨- الموضوعات.

لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي القرشي (ابن الجوزي).
ط م المجد - الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦ هـ.

١٢٩- النبوات.
لشيخ الإسلام ابن تيمية.
ط م السلفية سنة ١٣٨٦ هـ.

١٣٠- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض.
لشهاب الدين الخفاجي المصري.
نشر دار الكتاب العربي.

١٣١- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.
لأحمد بن محمد المقري.
ط دار صادر ببيروت - تحقيق الدكتور إحسان عباس سنة ١٣٨٨ هـ.

١٣٢- نوارد المخطوطات العربية في مكتبات تركيا.
للدكتور رمضان ششن.
ط دار الكتاب الجديد ببيروت
الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ م.

١٣٣- النهاية في غريب الحديث والأثر.
لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير).
ط م عيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى - سنة ١٣٨٣ هـ.

١٣٤- الوافي بالوفيات.
لصلاح الدين الصفدي.

نشر فرانز شتاينر بفيسبادن.

قال أبو عبدالرحمن: وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على عباده المرسلين.

١٤٠٢/٨/٣ هـ.







